النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي

بين النظرية والتطبيق

نادية أحمد عمراني
ماجستير في القانون العام









النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي

بين النظرية والتطبيق

338 ,19
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2013/6/1995)
المؤلف: ناديــة أحمــد عمرانــي
الكتاب: النظــام القانونــي للأمــن الغذائــي العالمــي بــين النظريــة والتطبيــق
الواصفات: الإكتفاء الذاتي - الأمن الغذائي - القانون العام
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN:978-9957-16-836-0

الطبعة الأولــى 2014م - 1435هـ



أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي
عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) فاكس: 4610291 6 (962 +) ص.ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله (الجامعة سابقاً) - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
هاتف: 5341929 6 (962 +) فاكس: 5344929 6 (962 +) ص.ب 20412 عمان 11118 الأردن

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

Main Center
Amman - Downtown - Near Hussayni Mosque - Petra Market - Hujairi Building - No. 3 d
Tel.: (+962) 6 4646361 - Fax: (+962) 6 4610291 - P.O.Box: 1532 Amman 11118 Jordan

University Branch
Amman - Queen Rania Al-Abdallah str. - Front Science College gate - Arabiyat Complex - No. 261
Tel.: (+962) 6 5341929 - Fax: (+962) 6 5344929 - P.O.Box: 20412 Amman 11118 Jordan

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing



النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي

بين النظرية والتطبيق

نادية أحمد عمراني
ماجستير في القانون العام

أصل هذا الكتاب (رسالة ماجستير)
بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد بلقاسم
في جامعة البليدة - الجزائر



1435هـ-2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا
رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَاقَهَا
ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾

سورة النحل الآية (112)

إهــداء

إلى والديّ الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي

إلى زملائي في مرحلة ما قبل وما بعد التخرج

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

إلى كل من قرأ هذه الصفحات فدعا لي في ظهر الغيب بدعاء صالح

إلى جياع العالم

إلى كل هؤلاء

أهدي جهدي المتواضع

الفهـــرس

الفصل الأول

ماهية الأمن الغذائي العالمي

الفصل الثاني

الآليات الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي العالمي

الملاحق

المصطلحات والرموز

أولاً: المصطلحات

1. نقص الأغذية: مصطلح يشير إلى الأشخاص الذين لا يوفر لهم التحصيل الغذائي سعرات حرارية كافية لتلبية احتياجاتهم من الطاقة.
2. نقص التغذية: مصطلح يشير إلى حالة الأشخاص الذين تشير مقاييسهم البدنية ليس فقط إلى نتائج عدم كفاية متحصلاتهم الغذائية بل أيضاً إلى ظروف اعتلال الصحة وحالتهم الصحية التي قد تحول بينهم وبين استخلاص المنافع التغذوية مما يتناولونه من غذاء.[1]
3. سوء التغذية: هي حالة مرضية ناتجة عن نقص أو زيادة نسبية أو مطلقة في واحد أو أكثر من العناصر الغذائية بمعنى آخر، هو الحالة التي يكون فيها الجسم عاجزاً عن الحصول على الموارد الغذائية كلها أو بعضها بسبب الفقر أو الجهل أو عجز الجسم عن التمثيل والاستفادة من الأغذية المتناولة في بنائه والتي تجدد نشاطه بسبب المرض[2].

فسوء التغذية هو عدم كفاية استهلاك الفرد من البروتين والفيتامين والأملاح المعدنية إلى درجة كبيرة لا نستطيع إرجاعها

(1) THE STATE OF FOOD INSECURITY IN THE WORLD199, P09

(2) كوكرين وبلاردو: مشكلة الغذاء العالمية ومشكلات التنمية، ترجمة محمد الستيحات مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص160.

إلى نقص الطعام فقط ولكن إلى عدم المعرفة الكافية باحتياجات الجسم.

4. **الأمن الغذائي:** يتحقق عندما يتمتع كافة الناس في كل الأوقات بالقدرة المادية والاجتماعية والاقتصادية على الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة.
5. **انعدام الأمن الغذائي المزمن:** هو عدم الحصول باستمرار على قدر كافٍ من الطعام بسبب العجز المستمر عن الحصول على هذا القدر.[1]
6. **انعدام الأمن الغذائي:** هو حالة عابرة تحدث في أوقات الأزمات، أو موسمية أو مزمنة تحدث بشكل متواصل ويكون الفرد معرضاً للجوع حتى إذا لم يكن جائعاً بالفعل في لحظة معينة من الوقت[2].
7. **انعدام الأمن الغذائي الطارئ:** فهو تناقص وقتي في قدرة الأسرة على الحصول على الغذاء الكافي والناتج عادة عن عدم استقرار الإنتاج أو الأسعار أو دخل الأسرة.
8. **الجوع المزمن:** يحدث عندما لا يتمكن الناس من الحصول على ما يكفي من الغذاء لفترة طويلة بسبب الفقر الناتج عن المشاكل

(1) THE STATE OF FOOD INSECURITY IN THE WORLD1999 , op,cit, p 10.

(2) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009، مرجع سابق، ص 3.

الاقتصادية ويعاني 95٪ من الجياع البالغ عددهم 820 مليوناً في العالم من الجوع المزمن.

9. الجوع المؤقت: هو حالة عابرة تنتج عن أحداث مثل الجفاف والزلازل والنزاع المسلح (الحروب الأهلية) وهناك عشرات الملايين من الأشخاص المعرضين لخطر الجوع المؤقت.
10. الفجوة الغذائية: هي مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتياً وما تحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء، ويعبر عن الفجوة الغذائية أحياناً بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من المواد الغذائية، والذي يؤمن بالاستيراد من الخارج.
11. الأمراض الغذائية: هي الأمراض التي تنتج بصفة أساسية عن وجود نقص في الغذاء سواءً من حيث الكمية أوالنوعية.
12. هيئة الدستور الغذائي: هي جهاز حكومي دولي تدعمه أمانة برنامج المعايير الغذائية المشترك بين منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية الموجودة في المنظمة وهي الآلية التي تحدد معايير جودة الأغذية وسلامتها وعلى الأخص فيما يتعلق بالتجارة الدولية في كل الأغذية[1].
13. الدستور الغذائي: فهو مجموعة من المعايير الدولية التي تضع نصب أعينها هدفاً أساسياً هو حماية صحة المستهلكين، فالالتزام الواسع بمعايير الأغذية المنسقة والتي تقوم على أساس

(1) انظر: الدورة 31 لمنظمة الفاو، روما 2 سبتمبر2001 المتعلقة بتعاون المنظمة مع منظمات الأمم المتحدة، ص08.

علمي يساهم في الممارسات السليمة في تجارة الأغذية وفي تلافي الحواجز التجارية التي لا مبرر لها. وتقوم القرارات الحكومية الدولية بشأن هذه المعايير على أساس التحاليل والشواهد العلمية السليمة.

14. الغذاء الآمن: يقصد بسلامة الغذاء SAFETY FOOD وفرته كماً ونوعاً وحسن إدارته ويعتبر توفير الغذاء الآمن من أهم القضايا القومية ليس لهذا الجيل ولكن للأجيال القادمة.إن أحد أسس سلامة الغذاء بعد الوفرة من حيث الكم هو التوازن بين مكونات الغذاء وعناصره المختلفة إذ إنه دون هذا التوازن والتكامل لا يتحقق العائد الأمثل من الغذاء في حياة الإنسان. [1]

15. السعر الحراري الكالوري: هو وحدة حرارية يحصل عليها الجسم من الطعام بعناصره المختلفة وهي تعادل كمية الطاقة اللازمة لرفع درجة حرارة كيلوجرام واحد من الماء درجة مئوية واحدة. [2]

16. التضخم: الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار. [3]

17. إمدادات الطاقة الغذائية: الغذاء المتاح للاستهلاك البشري معبر عنه بالسعرات الحرارية للفرد يومياً، وعلى الصعيد الوطني تحسب هذه الإمدادات باعتبارها الأغذية المتبقية للاستخدام البشري بعد خصم كل الاستهلاك غير الغذائي (الصادرات، علف الحيوان، الاستخدام الصناعي، البذور والهدر).

---

(1) دار لنج هيوز، "الإنسان والبيئة"، دار الكتاب، 2008، دون طبعة، ص85.

(2) الدورة 31 لمنظمة الفاو، مرجع سابق، ص10.

(3) د. محمد رفيق امين حمدان، "الأمن الغذائي ـ نظام، نظرية، تطبيق ـ"، دار وائل للطباعة والنشر، 1990، الطبعة الأولى، ص303.

18. **المساعدات الخارجية للزراعة:** هي الالتزامات التيسيرية وغير التيسيرية من المنتجين الثنائيين ومتعددي الأطراف للدول النامية والدول التي تمر بمرحلة تحول، وبعض الدول المتقدمة من أجل التنمية الزراعية بمعناها الواسع والتي تشمل: الأراضي والمياه، والبحوث، التدريب والإرشاد، المدخلات، الخدمات الزراعية، إنتاج المحاصيل، الثروة الحيوانية، مصايد الأسماك، الغابات، الزراعة (بمختلف أشكالها غير المحددة في مواضع أخرى)، حماية البيئة، التنمية الريفية (البنية التحية. تصنيع المدخلات).

19. **النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة:** أنشئ عشية مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1974، يقوم برصد حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم بصفة عامة، ولاسيما فيما يتعلق بدول العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، كما يوفر إنذاراً مبكراً عن الأزمات الوطنية والإقليمية المحدقة.

20. **شبكات الأمان:** هي تعبير جامع لشتى أنماط البرامج الرامية إلى مساعدة فئات السكان الضعيفة وهي تشمل برامج توزيع الأغذية وخطط التحويلات النقدية ومختلف مشروعات التغذية ومشروعات العمالة والكثير من الدول لديها واحد أو أكثر من برامج شبكات الأمان مع درجات متفاوتة من التغطية، بيد أن واحدة من المشكلات في ظل سباق ارتفاع الأسعار الحالي تتمثل في أن برامج شبكات الأمان لا يجري تنفيذها في جميع الدول بسبب التكاليف في الميزانية والتعقيدات الإدارية.[1]

(1) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006، القضاء على الجوع في العالم، حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ISBN 92-5-60-55-80-5/2006.

ثانياً: الرموز

1. **PNUD**: Programme des Nations Unies pour le Développement.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2. **UNICEF**: Fonds des Nations Unies pour l'enfance.

صندوق الأمم المتحدة للطفولة.

3. **O.A.A.D**: Organisation Arabe du Développement Agricole.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

4. **NEPAD** : Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique.

الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا.

5. **NU**: Nations Unies.

الأمم المتحدة.

6. **OIT**: Organisation Internationale du Travail.

منظمة العمل الدولية.

7. **OMS**: Organisation Mondiale de la Santé

منظمة الصحة العالمية.

8. **OMC**: Organisation Mondiale du Commerce.

منظمة التجارة العالمية.

9. **ONG**: Organisation Non gouvernementale.

منظمة غير حكومية.

10. **ONUDI**: Organisation des Nations Unies pour le Développement ndustriel

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

11. **PAM**: Programme Alimentaire Mondial.

برنامج الغذاء العالمي.

12. **PMA**: Pays moins avancés

بلدان أقل نمواً.

13. **CMA** : Le Conseil Mondial del'Alimentation .

المجلس العالمي للتغذية.

14. **CSOS**:Organisation de la Société Civile.

منظمات المجتمع المدني.

15. **FAD** : Fonds Africain de Développement.

صندوق إفريقيا للتنمية.

16. **FAO** : Organisation des Nations Unies pour Alimentaire et l'Agriculture.

منظمة الأغذية والزراعة.

17. **FIDA** :Fonds International pour le Développement Agricole.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

18. **PSSA**: Programme Spécial pour la Sécurité Alimentaire.

البرنامج الخاص للأمن الغذائي.

19. **PGDAA**: Programme Global du Développement Agricole en Afrique.

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا.

20. **C.E.A**: Le Conseil Européen de L'agriculture.

المجلس الأوروبي للزراعة.

المقدمة

يعد الغذاء من أهم المصادر الأساسية في حياة الإنسان فهو يعتبر الطاقة المحركة للبشرية وأول أمر يفكر فيه الإنسان هو قوته اليومي، فإذا توفر فإن ذلك يعني الاستقرار وبالتالي التطوير والتنمية فالإبداع، وبغير ذلك يصبح الأمر مقلقاً للبشرية ويؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولذلك فإن الأمن الغذائي هو الكفيل الوحيد لضمان الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا الأخير الذي لقي قبولاً كبيراً من قبل المجتمع الدولي.

لم يكن هناك أي تجاوب معه قبل إنشاء المنظمة الدولية للتغذية والزراعة وتوضيح مهامها، كان لابد من وجود أحداث خطيرة عام 1970حتى تقبل الدول الاهتمام بهذا المشكل لإيجاد حل له، هذا الاعتقاد سمح بتشكيل مفهوم الأمن الغذائي العالمي عام 1973 الذي أخذ في التوسع منذ ذلك الحين.

إن هذه الأحداث الخطيرة تمثلت في أزمة الغذاء العالمية وإن كانت قد ظهرت خلال فترات مختلفة على مدار الزمن، وأدت إلى موت الكثير من البشر، إلا أنها لم تأخذ الأبعاد التي أخذتها في النصف الأول من عقد السبعينيات، فقد استخدم الغذاء كسلاح خطير آنذاك في وجه الدول العربية من طرف الدول الغربية نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

إن من ضمن العوامل التي أدت إلى بروز مشكلة نقص الغذاء، هو انخفاض الإنتاج الغذائي العالمي بمعدل 04٪ عام 1972 ـ 1973 بسبب

السياسات المعتمدة من الدول الكبرى المنتجة للمواد الغذائية كالولايات المتحدة الأمريكية، والتدهور الشديد في الإنتاج الزراعي لدى أغلب الدول النامية، وذلك بسبب تحكم عوامل كثيرة، منها الآثار السلبية لتغيرات المناخ على المحاصيل الزراعية، خاصة ظاهرة الجفاف التي أصابت الساحل الإفريقي، فزادت من حدة الأزمة، ومن جهة أخرى، الاختلال الكبير في التوازن بين نمو الإنتاج الغذائي المحلي، ومعدلات النمو السكاني في الدول المعنية، وكان من نتيجة ذلك ارتفاع الطلب بالأسواق العالمية على أنواع الحبوب التي عرفت بدورها ارتفاعاً في أسعارها كما ارتفعت أسعار الأسمدة كذلك.

وقد أدى هذا الموقف إلى بروز معادلة معقدة على مستوى العلاقة بين الدول المتقدمة ذات الفائض في إنتاجها الغذائي، والدول النامية التي تعاني من النقص الشديد في هذا الإنتاج، وإلى شروط مجحفة تكتنف تجارة الغذاء الدولية، إذ أدى ظهور هذه الأخيرة، وتطور وسائل النقل إلى اتساع الهوة بين الثراء والفقر، وأضحت مسألة من الذي سيأكل مسألة سياسية فضلاً عن أنها مسألة تخص العلوم الزراعية وتكنولوجيا الأغذية، إذ أصبحت الدول المصنعة ذات الفائض الغذائي تستعمل الغذاء كسلاح خطير في مواجهة الدول ذات التبعية الغذائية وخاصة منها الدول العربية والإسلامية لإملاء المواقف والسياسات والضغط عليها.

ففي عام 1974 هدد الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر J.CARTER باستخدام سلاح الغذاء لمواجهة الدول العربية حين تعرضت المصالح الأمريكية للخطر، وذلك بقطع المعونات ووقف تصدير المواد

الغذائية إليها، إذا ما لجأت الدول العربية النفطية إلى فرض حظر البترول عليها، وكذلك فعلت مع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) عقب دخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان وكذا الحظر الاقتصادي على ليبيا والعراق، بعد حرب الخليج وغير هذا كثير.

ونتيجة هذه السياسة، فإن ما يقارب نصف سكان العالم فقط في وقتنا الحاضر هم الذين يمكنهم الاطمئنان إلى أنهم سيجدون دائماً الغذاء الكافي لهم، والبعض يقف على حافة نقص الأغذية أو يواجه مشكلات خطيرة فيها وقت ما تفشل المحاصيل، في حين أن ثمان مائة مليون آخرين يعانون باستمرار من سوء التغذية أو الجوع.

وأمام هذا الوضع وللتقليل من حدة المعضلة، لجأت المنظمات والهيئات الدولية إلى عقد المؤتمرات وإعداد الدراسات المتعلقة بالمشكلة الغذائية، لرفع مستويات التغذية ومستويات المعيشة للشعوب التي تعاني من نقص في هذا المجال ولتحسين الكفاءة في إنتاج جميع المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها والنهوض بحالة الريف، ومن ثمة المساهمة في تحرير البشرية من الجوع.

ومن أهم هذه المؤتمرات: مؤتمر الأغذية العالمي لعام 1974 وإن كان ظهر نتيجة الأزمة، والذي تمخض عنه إقامة مجلس عالمي للغذاء يهتم بتنسيق أعمال جميع المنظمات الدولية ذات الصلة بالسياسة الغذائية، وإعداد الاتفاقية الدولية للأمن الغذائي لضمان حاجيات الدول من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب، وتشكيل لجنة الأمن الغذائي في إطار منظمة الأغذية والزراعة لضمان تخزين ما لا يقل عن 17 ــ 18٪ من

الاستهلاك العالمي السنوي، وكذا إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمساعدة الدول النامية على رفع إنتاجها الزراعي.

فضلاً عن ذلك، فإن المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة التي عقدت منذ بداية التسعينيات قد ركزت جميعها، ودون استثناء في ميادين اختصاصاتها، على الحاجة الملحة إلى إيجاد علاج لمشكلتي الجوع وسوء التغذية، وعلى غرار ذلك، فقد قامت المنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية وأوروبا وإفريقيا بجهود ومبادرات لمواجهة المشكلة الغذائية في دولها.

وعلى العموم، فإن أكثر من 150 دولة في العالم تحتفل كل عام "بيوم الغذاء العالمي"، وذلك في خطوة تستهدف تعميق الوعي العام بطبيعة مشكلة الغذاء وأبعادها، وتنمية روح التضامن على المستويين الوطني والدولي في مواجهة الجوع وسوء التغذية والفقر.

والاحتفال بيوم الغذاء العالمي شاهد على حق أساسي من حقوق الإنسان هو الحق في الغذاء، الذي أكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ عام 1948 في مادته الخامسة والعشرين.

إن تحقيق الأمن الغذائي العالمي واستئصال الجوع وسوء التغذية يتطلب جهوداً متضافرة دولية، إقليمية ووطنية، فالأزمات الغذائية التي تشهدها الدول بين الفينة والفينة، خاصة الدول النامية التي تعتبر من أكثر الدول تعرضاً لها، لاتزال واقعاً مراً له مظاهره وشواهده الكثيرة، ولعل أرقام الجوع وسوء التغذية التي أوردتها تقارير منظمة الأمم المتحدة خير شاهد على ذلك، بالإضافة إلى حجم الواردات الغذائية المتزايدة على مر

السنين مما يكرس التبعية للدول ذات الفائض الغذائي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

من هنا، وعلى ضوء ما ذكرناه تتجلى لنا أهمية دراسة هذا الموضوع، فهو يعد وبحق من أخطر موضوعات الساعة، خاصة في ظل المتغيرات الدولية أو بتعبير أدق في ظل العولمة التي تتسم بحرية التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي على الأسواق الخارجية، ونقول هذا ليس بدافع الترغيب لموضوع نبحثه ولكن لما نعتقده حقيقة موضوعية واقعة.

فبالإضافة إلى أن الغذاء حق من حقوق الإنسان كرسته المواثيق والمؤتمرات الدولية فهو يعد كذلك شرطاً أساسياً لتحقيق السلم والأمن والاستقرار السياسي، سيما وأن الغذاء أصبح من أدوات الحرب السياسية، رغم أن مجلس الأمن قد أولى من منطلق مسؤوليته على حفظ السلم والأمن الدوليين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة اهتماماً متزايداً لقضايا الأغذية لاسيما ضمان الأمن الغذائي في حالات الطوارئ المعقدة الناجمة عن أسباب بشرية أو طبيعية.

هذه الأهمية دفعت بالكثير من الكتاب إلى تناول الموضوع بالدراسة والبحث، ولعل أبرز ما يمكن ملاحظته في هذه الدراسات والبحوث هو إجماعها واتفاقها على خطورة الوضع الغذائي العالمي واختلافها حول تحديد الأسباب ومن ثم الحلول المقترحة لمواجهة أزمة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي العالمي.

وقد أسفرت كل هذه الدراسات في معالجة المشكلة الغذائية، عن أفكار وتوصيات إجرائية هامة تهدف في مجملها إلى وضع حد نهائي

لتفاقم المشكلة الغذائية، وإلى إيجاد حلول ناجعة كفيلة بتحقيق الأمن الغذائي لهذه الدول.

كما تكمن أهمية الموضوع أيضاً، أنه ناتج عن جهود التنمية، فالأمن الغذائي هو الركيزة الأساسية لإستراتيجية التنمية الشاملة، لأن تلبية الحاجات الغذائية هي أولوية وفي آنٍ واحد شرط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والواقع، إن اختيارنا لهذا الموضوع لا يخرج عن هذا الإطار، فلقد تهيأت لهذا الاختيار ظروف وأجواء كانت ولازالت كلها تشجع على ضرورة الإسهام في تشخيص الأزمة والبحث عن سبل مواجهتها، فصور المجاعات التي ضربت بقوة في إفريقيا، وخاصة في إقليم الساحل، مرات عديدة، ولايزال شبح المجاعة ماثلاً أمام العيان فضلاً عن العدد الهائل ممن يعانون الجوع وسوء التغذية في الدول النامية.

إن الإلمام بالموضوع لم يكن بالأمر السهل، نظراً لمعالجة عالمين في آنٍ واحد، عالم نامٍ وآخر متقدم، علماً بأن العالم النامي يمتد وحده عبر ثلاث قارات والذي يمثل ثلاثة أرباع العالم، ضف إلى ذلك التباين الموجود بين الدول النامية من حيث التبعية والتخلف، وكذا الاكتفاء الذاتي لاسيما في تباين الإمكانيات التي تتوفر عليها كل مجموعة، فضلاً عن بعض المصطلحات الاقتصادية التي فرضت نفسها في مواضع كثيرة من هذا البحث.

لكن هذه الصعوبات لم تكن تشكل عائقاً كبيراً أمام رغبتنا في دراسة هذا الموضوع، خاصة وأننا تناولنا واقع الأمن الغذائي العالمي على

ضوء المعطيات الراهنة لهذه الحقبة وتغيراتها على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي، مستدلين بتقارير وتقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وكذا مؤسسات بريتن وودز BRETTON -WOODS.

إن الغرض من معالجة هذا الموضوع هو محاولة إبراز واقع الأمن الغذائي العالمي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، وكذا البحث عن أهم العوائق التي تحول دون تحقيقه، وهو الذي دفع بالكثير من الدول النامية اللجوء إلى الأسواق الخارجية لطلب المزيد من المعونات الغذائية.

هذه الأخيرة التي يترتب عليها قيود الارتهان المالي والغذائي ومن ثم السياسي، وبناءً على هذا فإن مسألة تحقيق الأمن الغذائي العالمي أضحت أكثر من ضرورة ملحة، وأيضاً الوقوف على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للحد أو على الأقل للتخفيف من معاناة ثلاثة أرباع العالم من الجوع وسوء التغذية. مما جعلنا نطرح الإشكالية الآتية: ما الجهود التي كفلها المجتمع الدولي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي؟ وإلى أي مدى أسهمت تلك الجهود في مواجهة التحدي الغذائي العالمي؟

وللإجابة عن الإشكالية، ارتأينا اتباع المنهج التحليلي الوصفي، الذي سيتم على ضوئه تقسيم المذكرة إلى فصلين اثنين، نتناول في الفصل الأول منه ماهية الأمن الغذائي العالمي، الذي قسمناه بدوره إلى أربعة مباحث، نستهل المبحث الأول منه بتحديد وتوضيح المقصود بالأمن الغذائي العالمي، ونتطرق في المبحث الثاني للمفاهيم المرتبطة بالآمن الغذائي، أما المبحث الثالث فسنعالج فيه علاقة الأمن الغذائي العالمي ببعض الحقوق

الأساسية منها الحق في الغذاء والحق في الماء، أما المبحث الرابع ستحلل فيه أهم العوائق التي تجابه الأمن الغذائي العالمي من عوائق داخلية وأخرى خارجية.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للحديث عن الآليات الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي العالمي، وذلك من خلال أربعة مباحث، يعالج أولهم منظمة الأغذية والزراعة كآلية رئيسة تنفيذية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، والمبحث الثاني سنتطرق فيه لدور الآليات الإقليمية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، أما المبحث الثالث سنتعرض فيه للآليات الوطنية، والمبحث الرابع والأخير يعالج الآليات غير الحكومية.

الفصل الأول

ماهية الأمن الغذائي العالمي

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي العالمي .

المطلب الأول: التعريف الوضعي للأمن الغذائي العالمي .

المطلب الثاني: تعريف الشريعة الإسلامية للأمن الغذائي .

المبحث الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي العالمي .

المطلب الأول: الاكتفاء الذاتي الغذائي .

المطلب الثاني: الأمان الغذائي .

المطلب الثالث : التنمية الزراعية المستدامة .

المبحث الثالث: علاقة الأمن الغذائي العالمي بالحق في الغذاء والحق في الماء .

المطلب الأول: علاقة الأمن الغذائي بالحق في الغذاء .

المطلب الثاني: علاقة الأمن الغذائي بالحق في الماء .

المبحث الرابع: عوائق الأمن الغذائي العالمي .

المطلب الأول: العوائق الداخلية للأمن الغذائي العالمي .

المطلب الثاني: العوائق الخارجية للأمن الغذائي العالمي العالمي .

الفصل الأول
ماهية الأمن الغذائي العالمي

لقد استحوذت قضية الأمن الغذائي العالمي على اهتمام كبير من الدارسين والباحثين على مستوى العالم، إذ أدى استفحال أزمة الغذاء عالمياً منذ عام 1973 إلى تعميق وبروز مشكلة غياب الأمن الغذائي في الدول النامية، وذلك نتيجة ارتفاع حاد في أسعار السلع الغذائية وانخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب، مما دعا إلى ظهور عجز واضح في الموازين التجارية للدول المستوردة للغذاء (طبعاً الدول الفقيرة)، وأصابت المجاعة وسوء التغذية الكثير من سكانها، مما جعل الاهتمام العالمي ينصب على ضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة، وتحقيق الأمن الغذائي العالمي.

وفي هذا السياق برزت مفاهيم عديدة متعلقة بقضية الأمن الغذائي، التي تستدعي الدراسة التعرف عليها، وكذا توضيح بعض الحقوق المرتبطة بالأمن الغذائي مع الإشارة إلى أهم عوائق الأمن الغذائي العالمي.

ولتوضيح هذه الأفكار اعتمدنا في دراسة هذا الفصل على أربعة مباحث، يعالج أولها مفهوم الأمن الغذائي العالمي، أما المبحث الثاني فنتطرق فيه لأهم المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي العالمي، ونتعرض في المبحث الثالث لعلاقة الأمن الغذائي بالحق في الغذاء والحق في الماء، أما المبحث الرابع فنتطرق فيه لعوائق الأمن الغذائي العالمي.

المبحث الأول

مفهوم الأمن الغذائي العالمي

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تحظى بأهمية بالغة من قبل الباحثين والمفكرين، وقد أعطيت للأمن الغذائي العالمي تعاريف عدة ومختلفة بحسب رؤى مفكريها وكتابها، إذ يرى البعض أنها مشكلة عالمية تجد حلاً لها في توفير كميات كافية من الغذاء وتقديمها لإطعام سكان العالم، ويعتبرها البعض الآخر مشكلة وطنية يتحدد علاجها في حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشيطة.

ومهما اختلفت نظرة واضعي المفاهيم المتعددة للأمن الغذائي نجد أن هذه القضية تركزت أساساً في أغلب الدول النامية، واستفحل أمرها مع مرور الوقت.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق لمختلف التعاريف التي أعطيت للأمن الغذائي، بداية بالتعريف الوضعي في المطلب الأول، ثم التعريف الإسلامي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: التعريف الوضعي للأمن الغذائي العالمي

يمثل الأمن الغذائي نقطة الالتقاء بين مفصلين، الأمن من جهة، والغذاء من جهة أخرى، فالأمن كما أوردته المصادر اللغوية يراد به الاطمئنان والحماية ويعد من أولى الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان

إلى تحقيقها. أما الغذاء فهو كل ما يصلح للاستهلاك البشري سواءً أكان من أصل حيواني أم نباتي.

ولزيادة الوعي بأهمية الغذاء وأبعاد المشكلة جاء مصطلح الأمن الغذائي بوصفه مصطلحاً طرحته وتبنته المنظمات والهيئات الدولية والحكومات موافقاً لمصطلحات أخرى مثل الأمن الوطني، أو الأمن الإستراتيجي أو الأمن الاجتماعي.

إن حيوية هذا الموضوع أدت إلى تناوله من قبل العديد من الكتاب والباحثين والهيئات والمنظمات الدولية كل حسب رؤيته.

وسنسعى في هذا المطلب للتطرق لمختلف التعاريف التي أعطيت للأمن الغذائي بداية بالتعريف اللغوي، ثم التعريف الذي قدمه الكتاب، والذي أدرجناه تحت التعريف الاصطلاحي (الفرع الثاني) ، ثم التعريف الذي طرحته الوثائق والمنظمات الدولية، والذي أدرجناه أيضاً تحت التعريف القانوني (الفرع الثالث).

الفرع الأول: التعريف اللغوي للأمن الغذائي

الأمن في اللغة: من باب أمن وسلم، وهو من الأمن والأمان، وآمنه فهو آمن، وآمنه اطمأن ولم يخف، فهو آمن، وأمين ويقال لك الأمان أي قد أمنتك. وأمن البلد، اطمأن فيه أهله، وأمن الشر ومنه سلم[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً ﴾[2]، وأيضاً قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ

(1) بطرس البستاني ، قطر المحيط، قاموس لغوي ميسر، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الثانية، 1995، ص13.

(2) سورة الأنفال الآية 11.

﴿ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴿١﴾ وَطُورِ سِينِينَ ﴿٢﴾ وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ [2] أي الآمن.

وأمن فلانٌ على كذا أوثق به واطمأن إليه، أو جعله أميناً عليه قال تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ [3]

أما الغذاء في اللغة: فقد أعطيت له عدة تعاريف، فحسب القاموس الشهير Petit Larousse هو كل ما يتعلق بالطعام [4]، وحسب Petit Robert فهو كل مادة قابلة للهضم، وحسب مركز الأبحاث حول الحق في الغذاء الجامعة الحرة لبروكسل (كل المنتوجات أو المواد التي يأكلها الإنسان أو يشتريها، من أجل تغطية الاحتياجات المغذية والذي يحقق رفاهية السكان في مجموعهم).[5]

كما يقصد بالغذاء لغة ما به نماء الجسم وقوامه، والغذاء بالدال طعام الغدوة وتغدى أكل أول النهار[6]، والغذاء ما يتغذى به من الطعام والشراب يقال غذوت الصبي باللبن أي ربيته ولا يقال غذيته ولكن يقال غذيته بالتشديد وجمعها أغذية.[7] وقد ورد في القرآن الكريم الغذاء بلفظ الطعام، وهو اسم جامع لكل ما يؤكل وجمعه أطعمة.

---

(1) سورة قريش الآية 4.

(2) سورة التين 1 ـ 3.

(3) سورة يوسف الآية 64.

(4) PETIT LAROUSSE EN COULEURS 1991, PARIS, Cit, P 53.

(5) PIERE MARIE VINCENT, « LE DROIT DE L'ALIMENTATION »1ere édition 1986, PRESSE UNIVERSITAIRE DE FRANCE 1996/108 PARIS, CIT, P7.

(6) بطرس البستاني، مرجع سابق، ص 419.

(7) د. محمد محمد عبده إمام، "الحق في سلامة الغذاء من التلوث في تشريعات البيئة، دراسة مقارنة في القانون الإداري"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، دون طبعة، سنة 2004، ص35.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للأمن الغذائي

إن التعريفات التي طرحها الكتاب والباحثون للأمن الغذائي كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لتشعبه وارتباطه بجوانب مختلفة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، لكنها تجتمع حول وجود الغذاء وسهولة الحصول عليه، وكيفية استخدامه في جميع الأوقات التي يريدها فيه الإنسان.

فعرفه الدكتور السيد محمد السريتي في كتابه الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية بأنه: (قدرة المجتمع على توفير الحاجات الغذائية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام ويتم توفير حاجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محلياً، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات، ويمكن استعمالها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات).[1]

يتميز هذا المفهوم باستمرار تواجد السلع الغذائية في السوق في فترة زمنية، ويقتضي تحقيق الأمن الغذائي وجوب وجود مخزون إستراتيجي من الغذاء لمواجهة مخاطر الطوارئ، حتى لا تكون الدول النامية عرضة للضغوط السياسية من قبل الدول المتقدمة المهيمنة على سلاح الغذاء.

ويقول أيضاً: (إن الأمن الغذائي يتمثل في حصول أفراد المجتمع على ما يلزم لغذائهم من حاجات غذائية يحددها علم التغذية من المواد الحيوانية والنباتية أو كليهما مع ضمان توفير الحد الأدنى من تلك الحاجات بالكم

---

(1) د. السيد محمد السريتي، "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، دون طبعة، سنة 2000، ص14.

وبالنوع الضروريين لاستمرار حياة هؤلاء الأفراد في حدود دخولهم المتاحة).[1]

هذا المفهوم يقتضي توفر المواد اللازمة من الغذاء لتلبية حاجات الأفراد سواءً بإنتاجها محلياً أو جلبها من الخارج، إلا أنه في واقع الأمر توفر الغذاء في مجتمع ما، لا يعني بالضرورة حصول كل فرد على حاجاته من الغذاء إذ توجد فئات أكثر فقراً تعاني من الجوع ونقص الغذاء.

أما الدكتور محمد السيد عبد السلام اعتبر الأمن الغذائي قضية ضرورية للدول ولا ينبغي لها أن تعيش عصوراً حضارية مختلفة في هذا المجال، وعدد الأسباب التي تحيط بقضية الأمن الغذائي في مقدمتها التنمية الزراعية والأراضي والماء وإنتاج الغذاء وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول سواءً بالنسبة لتبادل السلع الزراعية أو بالنسبة لانتقال التكنولوجيا.

ويرى أن قضية الأمن الغذائي ومدخلها أصبحت هي التنمية الزراعية المتسارعة، ويربط مفهومه للأمن الغذائي بثلاثة مسائل هي: الوفرة أي توافر السلع الغذائية التي يحتاج إليها أفراد المجتمع. الاستقرار أي أن تكون السلع متوافرة طوال الوقت. وإمكانية الحصول عليها أي أن يكون دخلهم كافياً لتمكينهم من شراء سلع غذائية.[2]

إن هذا التعريف وجه له انتقاد لارتكازه على الدعائم الأساسية للأمن الغذائي وهي دعائم مادية باعتبارها مرتبطة بتحقيق وفرة الإنتاج المحلي وبأسعار منافسة وبصورة مستمرة.

---

(1) د.السيد محمد السريتي، نفس المرجع، ص18.

(2) د. محمد السيد عبد السلام، "الأمن الغذائي للوطن العربي"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 230 الكويت، فبراير 1998، ص326.

لكن الجانب الإيجابي لهذا المفهوم هو اقترابه وارتباطه بمفهوم جديد يهدف هو الآخر إلى الوصول لتحقيق الغذاء، ألا وهو الاكتفاء الذاتي الذي عرفه الدكتور محمد السيد عبد السلام بأنه: (قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً)[1]، وهو مفهوم يؤكد على فكرة الأمن الغذائي الذاتي دونما حاجة إلى الآخرين ـ أي اعتماد الدولة على إمكانياتها فقط ـ.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أنه رغم تعدد مفاهيم وآراء الكتاب حول موضوع الأمن الغذائي، فإننا نلاحظ فيها غياب الجانب القانوني.

لذا سنحاول في الفرع التالي التطرق للتعريف القانوني للأمن الغذائي.

الفرع الثالث: التعريف القانوني للأمن الغذائي

لقد اهتمت الوثائق والمنظمات الدولية بقضايا الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي خاصة في الدول النامية وأضحت من أهم خمس مشاكل رئيسة في العالم (الغذاء، الطاقة، التضخم، السكان، التلوث) وساهمت في تطوير مفهومه، فهو يعد وسيلة لضمان توافر كميات كافية من الأغذية واستقرار الإمدادات الغذائية.

وسنتعرض إلى التعاريف التي طرحتها كل من المنظمات والوثائق الدولية تباعاً فيما يلي:

---

(1) د. محمد السيد عبد السلام، نفس المرجع، ص72.

أولاً: المنظمات الدولية

قدمت منظمة الأغذية والزراعة عدة تعاريف للأمن الغذائي التي تستهدف تحقيق الغذاء، وزيادة الإنتاجية، والارتقاء بالجودة واستدامة التنمية الزراعية، وهي تعرف الأمن الغذائي بأنه: (حصول جميع الناس في جميع الأوقات بصورة مادية واجتماعية واقتصادية على الأغذية الكافية والآمنة والمغذية التي تلبي احتياجاتهم وأفضلياتهم مما يمكنهم من ممارسة حياة ملؤها الصحة والنشاط).[1]

كما يعني أيضاً (إمكانية حصول أفراد المجتمع في الأوقات كلها على الغذاء الكافي والذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم).[2]

ويأتي مضمون هذا التعريف من حصيلة متغيرات متعددة في مقدمتها سيادة الكفاءة الإنتاجية للغذاء، وتوافر المساندة والنظم المؤسسية المساعدة للإنتاج الزراعي[3] بحيث تمكن فئات المجتمع من تحقيق تغذية كافية سواءً في ظل الظروف الطبيعية أو الطارئة، مثل الجفاف أو الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصاديات المحلية للغذاء أو التزايد في النمو السكاني مقارنة بالنمو في الغذاء.

كما يلاحظ من خلال التعريف الذي قدمته الفاو أنه لا يكتفي بتوافر الاحتياجات الغذائية لجميع الأشخاص في جميع الأوقات، بل تطالب

---

(1) انظر: دراسة لمنظمة الفاو بعنوان : الحق في الغذاء، النظرية والتطبيق، روما 2000، ص32.

(2) انظر:المكتب الإقليمي للشرق الأدنى، منظمة الأغذية والزراعة، السياسات الزراعية السعودية، مواد تدريبية على التخطيط الزراعي، نشرة رقم315، منظمة الفاو، روما1993، ص224.

(3) د. سالم توفيق النجفي،" الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، سنة 2009 ، ص53.

أيضاً أن تلبي تلك الاحتياجات من خلال أغذية يفضلها الفرد بناءً على خلفيته الثقافية والعرقية والدينية، وبشكل لا يقتصر على توفير حياة صحية فقط، بل حياة طبيعية ملؤها النشاط والصحة كذلك.

كما يتضمن المفهوم الذي قدمته الفاو ركائز الأمن الغذائي، والتي تتمثل في توفير الغذاء واستقراره وكذا إمكانية الحصول عليه (وسنعالجها بشيء من التفصيل في مبحث لاحق).

وقد جاء في توصيات منظمة الأغذية والزراعة لعام 1974 المنعقد بروما:

1. على جميع الحكومات أن توافق على هدف يتبناه المجتمع الدولي وهو إزالة الجوع وسوء التغذية الذي يصيب الملايين من البشر.
2. يجب أن نتفق على هدف ينبغي بلوغه بعد عشرة سنوات وهو ألا ينام طفل طاوياً من الجوع، وأن لا تخشى أسرة ألا تجد طعاماً في مقرها وألا يصاب أي فرد في صحته وفي طاقته بسبب سوء التغذية.
3. عمل نظام للأمن الغذائي عن طريق الاحتفاظ بمخزون دائم من السلع الغذائية وضرورة إجراء تعديلات في الأنماط الزراعية وتنظيم التجارة الدولية.[1]

أما منظمة الأمم المتحدة فقد أعطت معنى للأمن الغذائي عبر عنه قرار مجلسها الاقتصادي والاجتماعي الصادر تحت رقم 180/185 يقول:

(1) Assia Bensalah _ Alaoui: « La Sécurité Alimentaire Mondiale », Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence (L.G.D.J) Paris ,1989 p01.

(يستخدم مصطلح الأمن الغذائي بأوسع معانيه للإشارة إلى قدرة بلد ما على.... أو التجارة أو الشراء أو المقايضة وتتراوح نوعيات المزج حسب ما يتمتع به البلد من موارد ومن ميزة نسبية في أنواع مختلفة من الأغذية والألياف وأي إنتاج صناعي آخر).[1]

كما تبنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعريفاً للأمن الغذائي فهي تعرفه بأنه:« توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط الحيوي وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتماداً على الإنتاج المحلي وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلعة الغذائية لكل قطر وإتاحتها لكل المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية).[2]

ثانياً: تعريف الوثائق الدولية

لقد اهتمت الوثائق الدولية بقضايا الأمن الغذائي وساهمت في تطوير مفهومه، فهو يعد وسيلة لضمان توافر كميات كافية من الأغذية واستقرار الإمدادات الغذائية، فقد عرفه إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في روما في شهر نوفمبر لعام 1996 أن (الأمن الغذائي على المستويات الفردية والأسرية والوطنية والإقليمية والعالمية يتحقق عندما يكون لكل البشر وفي كل وقت البلوغ الجسدي والاقتصادي لغذاء كافٍ وصحي ومغذٍ يسمح لهم بإشباع حاجياتهم الطاقوية وأفضلياتهم الغذائية بغية الحصول على حياة صحية نشيطة).[3]

---

(1)احمد بن ناصر، "الحق في الغذاء في إطار القانون الدولي المعاصر"، اطروحة لنيل دكتوراه دولة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2001ـ 2002، ص169.

(2) المنظمة العربية التنمية الزراعية، قضية الأمن الغذائي العربي 1995، ص26.

(3) LES INSTITUTIONS INTERNATIONALES ET COMMUNICATIONS , ELLIPSES, EDIITION 2002, cit , p85.

هذا التعريف يحدد لنا مؤشرات الأمن الغذائي على عدة مستويات بالنسبة للعالم أجمع أو بالنسبة للدول كل على حدة، أو على مستوى الأسرة. ومع ذلك فإن الأمن الغذائي في نهاية المطاف يهم الفرد، والعامل الرئيس الذي يحدده هو حق الفرد في الحصول على الغذاء أي قدرته على إنتاج الغذاء أو شرائه.

كما أوضح إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في جوان عام 2002 بروما الطابع المتعدد الأوجه للأمن الغذائي، ومن بين ما جاء في الإعلان نذكر الفقرة 03 (...إن مسؤولية ضمان الأمن الغذائي على المستوى القطري تقع على حكومات الدول بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وبدعم من المجتمع الدولي....).

وفي الفقرة 05 (... تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة بما في ذلك الحق في التنمية والديمقراطية وحكم القانون والحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية الحكيمة والمساواة في الحقوق دونما تمييز بحسب الجنس والعنصر واللغة والدين، وإيجاد حلول للصراعات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي الإنساني والتعاون الدولي لحل المشكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية كضرورة لتحقيق الأمن الغذائي).

وأيضاً المادة 11 (...أن نعزز الإجراءات القطرية والدولية من أجل التأهب للحالات غير المنظورة والطارئة.... إدماج هذه الإجراءات في الجهود التي يبذلها كل المعنيين بالتنمية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام).[1]

(1) انظر: منظمة الفاو WFS :FYL 2002/3.

كما تم إقرار مفهوم الأمن الغذائي في وثائق البرنامج الخاص للأمن الغذائي المعتمد من قبل مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1994، وحددت الهدف الرئيس وهو مساعدة دول العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض على تحسين أمنها الغذائي على المستوى القطري وعلى مستوى الأسرة من خلال إحداث زيادات سريعة في الإنتاج الغذائي والإنتاجية، ومن خلال خفض التقلبات في الإنتاج من سنة لأخرى على أساس مستدام من الناحيتين الاقتصادية والبيئية وعن طريق تحسين فرص حصول الناس على الأغذية والقضاء على انعدام الأمن الغذائي.[1]

وقد بدأ البرنامج الخاص عملياته في أواخر عام 1994[2].

وفي31مارس عام1999 كان البرنامج يعمل في تسع وثلاثين دولة (23 في إفريقيا، 10 في آسيا والشرق الأدنى، 03 في أمريكا اللاتينية و03 في أوقيانوسيا) وكان في مراحل مختلفة من الصياغة والإعداد في أربع وثلاثين دولة أخرى، وفي عام 2001 نفذ البرنامج في اثنين وستين دولة. هذا ويعد البرنامج الخاص للأمن الغذائي وسيلة فعالة لمتابعة أهداف خطة عمل مؤتمر القمة ويتيح فرصاً كبيرة للتعاون والعمل المشتركين على المستوى الوطني.

كما طور البرنامج مفهوم الأمن الغذائي فهو لم يعد مقتصراً على مجرد تمتع جميع الناس في كل الأوقات بإمكانية الحصول مادياً

(1)انظر: البرنامج الخاص بالأمن الغذائي على الموقع:
http://WWW.FAO.ORG/SPFS/OBJECTIVES-ARSTM

(2) وقد رصدت للبرنامج الخاص للأمن الغذائي ميزانية بمبلغ 10 ملايين دولار للفترة المالية 1996 ـ 1997 والفترة المالية 1998 ـ1999 والفترة المالية 2000 ـ 2001.

واجتماعياً واقتصادياً على غذاء كافٍ وسليم ومغذٍ لتلبية حاجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية[1]، وإنما أصبح يعتمد على مفاهيم الملكية القطرية والأسلوب التشاركي متعدد التخصصات والتخفيف من وطأة الفقر والاستدامة الاقتصادية والبيئية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

ويتم تنفيذ البرنامج على مرحلتين:

المرحلة الأولى: وتشمل ما يلي:

1. **إدارة المياه والتربة:** بما في ذلك تجميع المياه، إدارة المياه على مستوى مزرعة الري وتصريف المياه إلى نطاق صغير وتحسين ظروف التربة وتجنب تعريتها.
2. **زيادة الإنتاجية بشكل مستدام:** بما في ذلك استخدام أصناف محسنة، اعتماد نظم متكاملة لتغذية النباتات وإدارة الآفات، وتكنولوجيات ما بعد الحصاد.
3. **تنويع نظم الزراعة لتحسين تغذية الأسر ودخلها:** مع التركيز على تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الحرفية.
4. **دراسة تشاركية للقيود الاجتماعية والاقتصادية:** من أجل زيادة الإنتاجية والإنتاج والدخل بما في ذلك العوامل التي تؤثر على الإنتاج.

---

(1) انظر في ذلك: شبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي على موقع منظمة الأغذية والزراعة: WWW.FAO.ORG.

المرحلة الثانية: يتم البناء على قواعد الإنجازات التي تحققت في المرحلة الأولى من خلال توفير الظروف الملائمة للتوسع في تكرار المناهج الناجحة التي تشمل ثلاث عناصر:

1. برنامج للأمن الغذائي وإصلاح السياسات للزراعة.
2. برنامج للاستثمار الزراعي.
3. دراسات جدوى للمشروعات الصالحة للتمويل.[1]

كما شدد البرنامج على أهمية دور المرأة في قطاع الزراعة والمرأة المستهدفة هنا بطبيعة الحال هي تلك العاملة في الزراعة، إذ أثبتت المرأة بأنها يمكن أن تصبح شريكة فعالة في عملية التنمية وبإمكانها المساهمة في مواجهة تحديات الأمن الغذائي للقرن الواحد والعشرين.[2]

وقد أكد مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 على دور المرأة في إنتاج المحاصيل الزراعية ولذلك يجب تأمين البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لاستئصال الفقر ومن أجل تحقيق السلام الدائم القائم على المشاركة التامة والعادلة لكلا الجنسين.[3]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مبدأ التعاون جنوب ـ جنوب يمثل إطاراً عملياً هاماً في نطاق البرنامج الخاص للأمن الغذائي، حيث يتيح للدول الاستفادة من تجارب وخبرات دول نامية أخرى أكثر تقدماً، وذلك من

(1) البرنامج الخاص للأمن الغذائي، مرجع سابق، ص12.

(2) المرأة تطعم العالم، بيان صحفي صادر عن منظمة الأغذية والزراعة، على موقع منظمة الفاو.

(3) وتشير تقارير منظمة الفاو إلى أن المرأة تنتج أكثر من 50٪ من الأغذية المنتجة في العالم، ففي إفريقيا على سبيل المثال تنتج المرأة لغاية 80٪ من جميع المواد الغذائية الأساسية، وفي آسيا تؤمن ما بين 50 إلى 90 ٪ من القوى العاملة لزراعة الأرز.

خلال توفير الخبراء لمدة سنتين أو عدة سنوات للعمل بشكل مباشر مع المزارعين في تنفيذ أنشطة البرنامج في المجتمعات الريفية في الأقطار التي تستضيف هؤلاء الخبراء. هذا وقد بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة حتى أفريل 2002 ست وعشرون اتفاقية ثنائية في إطار التعاون جنوب ـ جنوب.[1]

كما تم إعطاء معنى آخر للأمن الغذائي العالمي صادر هذه المرة عن ميثاق لجنة الأمن الغذائي[2] لمنظمة الأغذية والزراعة، اعتبر أن الأمن الغذائي العالمي مسؤولية مشتركة للإنسانية[3] ويعد هدفه النهائي جعل كل الناس قادرين في كل وقت على إنتاج أو الحصول على المواد الأساسية التي يحتاجونها.

ممارسة الحق الأساسي لكل فرد بأن يكون متحرراً من الجوع لنصل في النهاية إلى القضاء على الفقر وتقديم إجراءات فورية لمساعدة أولئك الأشخاص الذين يعانون من الفاقة، وكذلك إجراءات طويلة الأمد لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي.[4]

(1) البرنامج الخاص للأمن الغذائي، مرجع سابق، ص14.

(2) تبنى مؤتمر الفاو مشروع ميثاق الأمن الغذائي العالمي في إطار الاجتماع 23 الذي عقد بروما من 09 إلى 28 نوفمبر 1985 لكن الفكرة كانت قد عرضت من قبل عام 1983 من قبل المدير العام.

(3) يرى الأستاذ محمد بجاوي أن اعتبار الأمن الغذائي مسؤولية مشتركة للإنسانية يمكن أن تتحقق بجعل الموارد الغذائية الأساسية وجميع السلع الغذائية تراثاً مشتركاً للإنسانية في متناول الجميع وهذا الحل سوف يقضي نهائياً على آفة الجوع وطبعاً فإن ذلك لن يتأتى إلا بإنشاء مؤسسة عالمية مزودة بإدارة دولية ذات طابع عالمي سماها "الصندوق الدولي للموارد الغذائية"، لمزيد من التفاصيل انظر في مقال للأستاذ محمد بجاوي بعنوان "الموارد الغذائية الأساسية من حيث هي ملك مشترك للإنسانية"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد2، الفصل الثاني1986، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، من ص23 إلى 26.

(4)Assia Bensalah Alaoui, op, cit, p135.

وفي الأخير نخلص إلى القول، إنه على الرغم من حداثة مصطلح الأمن الغذائي العالمي، فإن مفهومه ليس بجديد على الإسلام، فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للأمن الغذائي، وتناولته كتب الفقه وشروح التفسير والحديث.

وسنعالج في المطلب الآتي نظرة الشريعة الإسلامية للأمن الغذائي.

المطلب الثاني: تعريف الشريعة الإسلامية للأمن الغذائي

إن المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي يختلف عن المفهوم الوضعي، حيث يركز المفهوم الإسلامي على جانب هام جداً ألا وهو البعد العقائدي الذي لا يمكن إغفاله.

لذا فقد أعطى الأمن الغذائي مضموناً آخر من الناحية الإسلامية، وسنحاول في هذا المطلب إبراز ذلك بتحديد معنى الأمن الغذائي في النصوص الشرعية (الفرع الأول) ثم رؤية الفقه الإسلامي للأمن الغذائي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأمن الغذائي في النصوص الشرعية

لفت القرآن الكريم أنظار البشرية إلى أهمية الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وجعله عنواناً للحياة السعيدة، فالله سبحانه وتعالى عندما أدخل سيدنا آدم الجنة خاطبه بقوله: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾.[1]

(1) سورة طه، الاية 118 ـ 119.

كما تم ربطه بالأمن والاستقرار السياسي وقد تجلى ذلك المعنى من خلال سورة قريش حيث أمتن الله عز وجل على قريش بما أفاء عليهم من نعمة الأمن الغذائي ﴿ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ ﴾ ونعمة الأمن والاستقرار السياسي ﴿ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴾ وجعل ذلك من النعم العظيمة التي تستحق الشكر والعبادة لله عز وجل، ولا يجوز أن تقابل بالنكران﴿ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ۝٣ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴾[1]

وتجلى نفس المعنى كذلك في سورة النحل في قوله تعالى: ﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ﴾، وقوله عز وجل: ﴿ وَلَنَبۡلُوَنَّكُم بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلۡخَوۡفِ وَٱلۡجُوعِ وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾.[2]

ولم تغفل السنة النبوية عن ذكر أهمية الأمن الغذائي في حياة الفرد والجماعة، وجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ركناً ثالثاً من أركان الحياة الآمنة المستقرة (من أصبح منكم آمناً في سربه معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا) .[3]

إن الإسلام حارب كل ما من شأنه أن يحط من كرامة الإنسان، معتبراً الفقر والحاجة شراً كاد أن يرقى درجة الكفر، إذ هو باب لهلاك الإنسان وفساد المجتمع.[4]

---

(1) سورة قريش، الآية 3 ـ 4.

(2) سورة البقرة،الاية 155.

(3) تحفة الأحوذي، شرح جامع الترمذي، لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري، كتاب الزهد، في باب التوكل على الله، حديث رقم 2384.

(4) د. صفاء الدين محمد عبد الحكيم، "حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دولياً"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2005، ص40.

لذا كفلت الشريعة الإسلامية لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي الحق في أن تتوافر له ضرورات الحياة الأساسية، فهي تلزم أولي الأمر في الدولة بتوفير ذلك لرعاياها.

كما تجلت نظرة الإسلام إلى الأمن الغذائي في سيرة المصطفى، من خلال أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإنشاء سوق خاص بالمسلمين وذلك عند قدومه المدينة، حيث كان سوق المدينة محصوراً بأيدي يهودياً مما يشكل تهديداً لأمن المسلمين الاقتصادي والغذائي ومن ثم السياسي.[1]

إن نظرة الشريعة الإسلامية للأمن الغذائي ترتكز على جانب هام ألا وهو البعد العقائدي الذي يستند بدوره على ثلاثة جوانب: أولها: الإيمان القوي بأن الله هو الرزاق وأنه لن يترك مخلوقاً دون كفايته من الرزق ثانيها: أن الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق وقد وردت عدة آيات قرآنية[2] وأحاديث شريفة تؤكد الربط بين الأرزاق والاستغفار ومن ذلك مثلاً صلاة الاستسقاء[3] ولقد سار على هذا النهج الصحابة والمسلمون. ثالثها: أن تقوى الله والالتزام بمنهجه ينميان الأرزاق[4]، ويجعل الله عز

(1) د. محمد دباغ، "وسائل تحقيق الأمن الغذائي في الفكر الاقتصادي"، ملتقى أدرار، مرجع سابق، ص84.

(2) يقول تعالى: " ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ۝١١ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا ﴾ " الآية (10. 11. 12) من سورة نوح.

(3) عن أنس رضي الله عنه " أصابت الناس سنة على عهد النبي صل الله عليه و سلم فبينما هو يخطب الجمعة قام أعرابي فقال: يا رسول الله هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا فرفع يديه ثم قال :....اللهم أغثنا أغثنا ...إلى آخر الحديث". رواه الستة إلا الترمذي.

(4) قال تعالى: " ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ "الآية 96 سورة الأعراف.

وجل أمر الرزق سهلاً للمؤمنين، كما حدث أيام عمر بن عبد العزيز إذ أدى تمسك الأمة الإسلامية بالأخلاق الفاضلة إلى زيادة ووفرة الخيرات، وقد حث الإسلام على السعي لطلب الرزق عن طريق العمل والأخذ بالأسباب.

وعليه، فإن تمسك المجتمع الإسلامي بالعقيدة من خلال التزامه بالجوانب الثلاث السابقة تعطي للفرد المسلم عاملاً معنوياً، تحفزه على العمل بنشاط وهمة فضلاً عن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعة، مما يؤدي إلى تحقيق نصيب معين من الاستثمار والادخار.[1]

الفرع الثاني: نظرة الفقه الإسلامي للأمن الغذائي

بين الفقهاء الضرورات الأساسية التي تكمن في الحد الأدنى من مستوى معيشة السكان والمتمثلة في توفير كل من الغذاء والمسكن والملبس الضروري لأفراد الطبقة الفقيرة من أبناء المجتمع الإسلامي.

وقد عرف الأمن الغذائي بأنه: (تأمين الحد الأدنى من الضرورات الغذائية لجميع أفراد المجتمع في أي فترة من الوقت).

هذا المفهوم مطلق إذ يعبر عن ضمان الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الحلال التي لا يمكن الاستغناء عنها لأي فرد من المجتمع أي حد الكفاف مع تأمين استمرار تدفقها لكل فرد.

يتميز هذا المفهوم بالتركيز على الوفاء بحاجات الفقراء وتجنيبهم التعرض للأمراض بسبب الجوع، وذلك يساعد على استقرار اجتماعي داخل الدولة، وتحسن في مستويات الصحة العامة وبالتالي يساهم في زيادة

(1) د. السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص33.

معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يرتفع الدخل الحقيقي في المجتمع بالإضافة إلى ارتفاع قدرة المجتمع على استعمال موارده، ومن ثم تتحول هذه الدول الفقيرة على المدى البعيد إلى دول متوسطة الدخل. ونستنتج من هذا التعريف أيضاً أنه يعتمد أساساً على تلبية حاجات الفقراء وتحقيق العدالة المطلقة بين شرائح المجتمع المسلم في أوقات صعبة وأزمات غذائية شديدة.[1]

ويعرف أيضاً بأنه: (توفير احتياجات جميع سكان الدولة من السلع والمواد الغذائية بالقدر المطلوب والأنواع المختلفة من الطعام والشراب في الوقت المناسب، أي عند الحاجة إليها، مع عدم توقع وقوع نقص في الغذاء في المستقبل).[2]

ووفق هذا التعريف فإن تحقيق الأمن الغذائي يكون بتوفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع بمختلف فئاته وقدراته الشرائية بحيث يحصل الفرد في المجتمع المسلم - ولو كان هذا الفرد فقيراً - على الحاجة الأساسية من المواد الغذائية المتوافرة بسعر يناسب دخله.

كما عرف أيضاً بأنه: (توفير مستوى الحاجات الغذائية الضرورية للمساكين عن طريق تعاونهم على الصعيد الدولي).

يعتمد هذا التعريف على ضرورة إقامة التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية بغية تحقيق الأمن الغذائي، فإرساء التعاون في مجال

---

(1) وقد حدث ذلك أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عام الرمادة بحيث روي أنه قال: "لو لم اجد للناس من المال ما يسعهم إلا ان أدخل على كل اهل بيت عدتهم فيقاسمونهم انصاف في بطونهم حتى يأتي الله بحيا، فعلت، فإنهم لم يهلكوا على أنصاف بطونهم" انظر: د. السيد محمد السريتي، نفس المرجع، ص36.

(2) د. محمد راكان الدغمي، "في الإسلام الغذاء لكل فم"، دار المعارف، القاهرة، دون طبعة، 1987، ص17.

الغذاء على صعيد الأمة الإسلامية يؤدي إلى تلبية الحاجات الغذائية لجميع أفراد هذه الأمة.[1]

إن الوقائع الاقتصادية كثيرة في التاريخ الإسلامي تبرز مبدأ التعاون بين المسلمين دون الحاجة إلى الاستعانة بغيرهم، ويتجلى هذا من خلال حث النبي صلى الله عليه وسلم على الزراعة وإعمار الأرض وإحياء الموات من الأرض بالزراعة (من أحيا أرضاً ميتة فهي له) .[2]وقوله عليه السلام: (إذا قامت الساعة، وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها)[3].

وجعلت السنة النبوية في الغرس والتشجير وفلاحة الأرض، أجراً عظيماً، فكل ما يصاب من ثمار الأشجار والزروع هو صدقة ينميها الله عز وجل لصاحبها إلى يوم القيامة، بما في ذلك ما تصيبه أحياء البيئة من طير وسباع وحيوان ودواب وحشرات، فعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة".[4]

---

(1) د. محمد السريتي، مرجع سابق، ص39.

(2) فتح الباري. بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري لشيخ الإسلام محمد بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي، "كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً"، الجزء الخامس، الطبعة الأولى، عام 1300هـ/ 1884، ص14.

(3) الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: سمير بن أمير الزهيري، "باب اصطناع المال"، الحديث رقم 479، الجزء الأول، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ص242.

(4) انظر: صحيح البخاري، الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مراجعة وضبط: الشيخ محمد علي القطب والشيخ هشام البخاري، "كتاب الحرث والمزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه"، الحديث رقم 2320، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ص397.

وقد تجلى في سورة يوسف عليه السلام عرض نظرية الأمن الغذائي، فقد أشارت الآيات الكريمة إلى أهمية حفظ الغذاء وتخزينه بطرق مناسبة تمنع فساده، وإلى أهمية الإنتاج الزراعي في توفير الأمن الغذائي وكذا ضرورة ترشيد الاستهلاك الغذائي وعدم الإسراف فيه بما يتلاءم واحتياجات السكان وبما يمنع حدوث المجاعة ونقص الغذاء[1].

والجدير بالذكر أن الإعجاز العلمي في هذه الآيات المذكورة، تشير إلى حفظ الغذاء في سنبله وهذا ما دلت عليه الدراسات العلمية الحديثة أن الحفظ بهذا الأسلوب يعد من أكثر الوسائل نجاحاً ونجاعة في حفظ القمح، حيث تعمل القشرة المحيطة بحبوب القمح في السنبلة على منع مهاجمة القمح من قبل الحشرات الضارة والمؤثرات الجوية الخارجية.

وعلى ضوء ما تقدم فإنه يتجلى لنا بأن الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الغذاء، شرط لازم وضروري لحفظ كرامة الأمة وصيانة وحدتها وحماية ديارها ولدرء تحكّم الأعداء في مقدراتها وتدخلهم في قراراتها وسياساتها.

والآن بعد عرضنا لمفهوم الأمن الغذائي العالمي، يتبين لنا أن الأمن الغذائي وعلى أي مستوى كان، سواءً عالمياً أو إقليمياً أو وطنياً أو أسرياً فهو في النهاية يهم الفرد ويندرج ضمن حقوقه الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها الحق في الغذاء وفي التحرر من الجوع.

والجدير بالذكر أنه في الآونة الأخيرة ظهرت مفاهيم عديدة ترتبط كلها بمفهوم الأمن الغذائي الأمر الذي يستوجب التعرف عليها، وهو ما سنوضحه في المبحث الثاني.

---

(1) قال تعالى: " ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ (٤٧) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ (٤٨) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾ " الآية 47 ـ 49 من سورة يوسف.

المبحث الثاني
المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي العالمي

في خضم الاهتمام بقضية تأمين الغذاء من منظور عام وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى القطري، ظهرت مفاهيم عديدة مرتبطة بقضية الأمن الغذائي، لعل أول هذه المفاهيم مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي الذي ثار حوله الكثير من الجدل، ومع التقدم الذي تحقق في ظروف المعيشة في السنوات الأخيرة ظهرت على الساحة الزراعية قضية أخرى، وهي أمان الغذاء وارتباطه بالصحة العامة للإنسان والزراعة العضوية كأسلوب جديد يحقق الغذاء الآمن صحياً، وفي نفس السياق وفي إطار القلق على مستقبل الموارد الطبيعية الزراعية وقدرتها على الوفاء باحتياجات السكان ظهرت قضية استدامة أو تواصل التنمية الزراعية.

وسنحاول في هذا المبحث التعرض لهذه المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي بشيء من التفصيل، بداية بمفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي في المطلب الأول، ثم الأمان الغذائي الذي أدرجناه في المطلب الثاني، وأخيراً التنمية الزراعية المستدامة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: الاكتفاء الذاتي الغذائي

Auto Suffisance Alimentaire

بعد أن أصبح الغذاء سلاحاً بأيدي الدول الكبرى ذات الفائض الغذائي الكبير تستخدمه لتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية، بات

على الدول النامية التفكير في الاعتماد على إمكاناتها الذاتية لإنتاج وتوفير الغذاء للتقليل من التبعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي فما المقصود بالاكتفاء الذاتي؟ وما طبيعته؟

الفرع الأول: مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي

يقصد بالاكتفاء الذاتي الغذائي: (قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على الذات والموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً)[1]. أي قدرة الدولة على تحقيق كل حاجاتها الغذائية بالاعتماد الكلي على إمكانياتها الخاصة.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه: هل يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في ضوء التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة ؟ أيمكن الاستغلال الأمثل للموارد الذاتية في إنتاج كل الحاجات الغذائية ؟ وعند أي مستوى غذائي يتحقق الاكتفاء الذاتي؟

وإجابة هذه التساؤلات نضرب مثالاً على ذلك بالهند، فهي تعتبر دولة نامية مكتفية ذاتياً، ولكن مستويات الغذاء بها متدنية جداً، إذ لا يتجاوز متوسط ما يحصل عليه الفرد من أغذية الطاقة نحو ألفي سعر حراري، بينما الحد الأدنى من الوجهة الصحية 2354 سعر حراري على خلاف الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع، وغير مكتفية ذاتياً، إلا أن أفرادها يتمتعون بقدرة شرائية مرتفعة، وذوي مستويات غذائية عالية، فإن الاكتفاء الذاتي

(1) د. عبد الله قسم محمد السيد، "التنمية في الوطن العربي، النظرية والتطبيق"، جامعة التحدي، سرت ليبيا، دار الكتاب الحديث، سبتمبر 1994، دون طبعة، ص22.

يستند على التوازن بين الاحتياجات الغذائية، وبين الإنتاج المحلي المتاح، وكلما ارتفع الدخل القومي على مستوياته الدنيا زاد الطلب على الغذاء فإذا لم تواكب الزراعة هذا الطلب اختل التوازن واحتاج تصحيحه إلى الاستيراد ومن ثم الابتعاد عن الاكتفاء الذاتي.[1]

كان تحقيق الاكتفاء الذاتي يتم باستخدام أمثل للموارد المتاحة للدولة، إلا أن هناك صعوبات عديدة تعرقل تبني سياسة الاكتفاء الذاتي ولعل أبرزها:

1. الموارد الزراعية محدودة نسبياً، فمهما كانت الموارد كبيرة فهي نادرة فضلاً عن الظروف المناخية غير الملائمة لإنتاج محاصيل معينة.
2. النظام العالمي الجديد والولوج إلى اقتصاد السوق، بحيث يسمح للدولة فرصة التخصص في إنتاج سلعة واحدة على الأكثر، ذات ميزة نسبية في إنتاجها من أجل الحصول على العملة الصعبة.
3. تغير في نمط الاستهلاك وتعدد وارتفاع مستوى المعيشة وتزايد حاجاته في السلع الغذائية، ولا يمكن لدولة ما تلبية تلك المتطلبات.[2]

لكن هذه الصعوبات لا تقلل من أهمية الاعتماد على سياسة الاكتفاء الذاتي، بل تبقى هذه السياسة وتظل دائماً هامة جداً بالنسبة

---

(1) د. محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص74.

(2) لرقام جميلة، "الأمن الغذائي في الدول العربية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005 ـ 2006، ص19.

للمحاصيل الغذائية الأساسية للمجتمع، ويمكن اللجوء إليها في ظروف معينة. وفي هذا السياق نذكر تجربة السعودية في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض منه، على الرغم من قدرتها في الحصول عليه من السوق العالمي وبسعر أقل بكثير من تكلفة إنتاجه محلياً، لكن الأهم في هذا هو اختبار دولة السعودية قدرتها على توفير احتياجات رعاياها عند الحاجة، وبالتالي أسقطت أكذوبة استخدام الغذاء للضغط السياسي والاقتصادي[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مفاهيم متداخلة مع مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، كالأمن الغذائي الذاتي الذي يعني تأمين الاحتياجات الغذائية للسكان بصورة كاملة فلا تكون عرضة لأي قدر من المخاطر التي قد تفرضها ظروف خارجية[2].

كما يتداخل مفهوم الاكتفاء الذاتي مع مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل والذي يعني تأمين احتياجات المجتمع من الغذاء التي تتطلع إليها وتتمناها كل دول العالم.

الفرع الثاني: طبيعة الاكتفاء الذاتي الغذائي

إن طبيعة الاكتفاء الذاتي تتعلق أساساً بالإجراءات القانونية التي تعتمدها سلطات الدول، فهي تملك حرية التصرف وتبني سياسات من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، وما يصدر من تصرفات في هذا الشأن ما هو إلا تعبير عن تجسيد فكرة الحق في الغذاء الكافي، وبعبارة

(1) د. محمد السيد عبد السلام، المرجع السابق، ص75.

(2) د. محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص72.

أخرى فإنها تأتي لإزالة التباين بين الحقيقة القانونية ونعني بها الحق في الغذاء والحقيقة الواقعية ونعني بها انعدام الغذاء.[1]

إن الالتزام بتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء يتقرر كهدف وطني واجب التنفيذ باستغلال الموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء وتلبية الاحتياجات من الغذاء الكافي للسكان، فهو التزام دولي واقع على الحكومات والدول[2]. وفي هذا الصدد لابد من القول إن تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة من الموارد الغذائية الأساسية يشتمل على قدر أكبر من المرونة في استخدام الموارد في الاعتماد المتبادل من الآخرين، وبذلك يمكن وصفه بأنه الاكتفاء الذاتي بالتعاون مع الآخرين.

المطلب الثاني: الأمان الغذائي La Sûreté Alimentaire

عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينيات أمناً غذائياً نسبياً بسبب تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أماناً لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية. فما هو أمان الغذاء إذا؟ وما الزراعة العضوية أو البديلة ؟ وإلى أي مدى يمكن للزراعة العضوية أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي؟

الفرع الأول: أمان الغذاء

عرفت منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه: (جميع الظروف والمعايير الضرورية ـ خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد

(1) أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 101.

(2) د. محمد السيد عبد السلام، المرجع السابق، ص74.

الغذاء – لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك الآدمي) .

وتذكر منظمة الصحة العالمية أيضاً: (لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكمية كافية وأن يشتمل على محتوى غذائي وافٍ باحتياجات الجسم، ولكن يجب أيضاً أن يكون آمناً للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم) .[1]

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن مسألة أمان الغذاء لا تتوقف عند مرحلة الإنتاج الزراعي، بل تمتد إلى المراحل اللاحقة وحتى لحظة الاستهلاك.

ولإلقاء الضوء على "أمان الغذاء" سنتناول مظهرين أكثر شيوعاً يكون فيها الغذاء غير سليم ويفتقد الأمان وهي:

أولاً: تلوث المواد الغذائية

يقصد بالتلوث الغذائي: (إصابة المادة الغذائية للإنسان والتي بها قوام حياته وبدنه، بمادة ضارة تؤدي إلى إفسادها أو تسممها، أو التأثير على سلامتها بأي درجة من درجات التلوث)[2].

وتشهد مشكلة تلوث المواد الغذائية تطوراً خطيراً يعرض سلامة العديد من الأفراد للأمراض، وترجع أسباب المشكلة إلى الاستعمال المكثف للمبيدات السامة في مكافحة الآفات، وإلى سوء تعليب السلع الغذائية أو انتهاء مدة صلاحياتها للاستهلاك.

---

(1) أحمد أمين بيضون، "الأمن الغذائي في الوطن العربي"، مركز الدراسات والإستراتيجية والبحوث والتوثيق 2001، ص18.

(2) د. محمد محمد عبده إمام، مرجع سابق، ص34.

وحسب تقارير منظمة الصحة العالمية أن حوالي مليون شخص يتسممون بمبيدات الآفات سنوياً، ويقدر عدد الوفيات مباشرة منها حوالي 20 ألف وفاة، وقد وجدت حالات تسمم جماعي ناجمة عن الطعام الملوث بسبب تعرضه للمبيدات السامة أثناء التخزين والنقل، وثمة مشكلة أخرى وهي مدى مطابقة السلع الغذائية المحلية للمعايير الصحية، إذ نجد أن استهلاك الأنواع الغذائية المحفوظة في معظم الدول العربية لها آثار بالغة الخطورة على سلامة الإنسان.[1]

ثانياً: الأمراض الحيوانية المعدية

وتتمثل في الأمراض التي تنتقل من خلال السلع الغذائية مثل مرض جنون البقر[2] والحمى القلاعية، والتقارير عن الكائنات الدقيقة في الطعام المقاومة للمضادات الحيوية وأزمة الديوكسين في عام 1999.[3]

ففي 20 مارس عام 1996 أعلنت الحكومة البريطانية إصابة عشرة من الأشخاص بأعراض عصبية، وتخلف عقلي تشابه أعراض مرض "كورو" الذي يصيب الإنسان ومرض جنون البقر، وكان هؤلاء الأشخاص قد تناولوا لحوماً بقرية مصابة، واتخذت بريطانيا إجراءات قاسية تمثلت في قتل الإحدى عشر مليون بقرة، وقامت الدول الأوروبية باتخاذ إجراءات، ومنعت استيراد لحوم الأبقار البريطانية، وتوضح هذه الواقعة إلى أي مدى أصبح العالم المتقدم حساساً لأمان الغذاء أو السلامة الصحية للغذاء.[4]

---

(1) لرقام جميلة، مرجع سابق، ص21

(2) مرض جنون البقر هو مرض عصبي بطيء يصيب الأبقار البالغة، ويظهر في شكل أعراض عجيبة ظهر في بريطانيا في أواخر التسعينيات.

(3) د. محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص82.

(4) د. محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص82.

ونتيجة تزايد الاهتمام بقضايا الأمن الغذائي، تم بذل جهود على المستوى الدولي لزيادة التركيز على مسائل سلامة الأغذية كالمبادئ التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي بهدف الحد من الأخطار الميكروبيولوجية.[1]

وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية عقدت منظمة الفاو المنتدى العالمي الأول لواضعي اللوائح بشأن سلامة الأغذية (مراكش، جانفي 2002)، المؤتمر الأوروبي بشأن سلامة الأغذية ونوعيتها (بودابست فيفري عام 2002)، وناقش كل من المؤتمرين القضايا المتعلقة بصناعة القرار على أساس علمي، والترويج لتبادل المعلومات بشأن إدارة سلامة الأغذية، وأقيمت أنظمة إقليمية ودولية للإنذار السريع لتطويق تأثير الأزمات المتعلقة بسلامة الأغذية في المستقبل.[2]

وفي خضم الاستخدام المكثف للمواد الكيماوية التي ألحقت الضرر في السنوات الأخيرة بالدول المتقدمة، وأثرت على صحة الإنسان بسبب تلوث الغذاء نتيجة استخدام مكثف للمواد الكيماوية وفي الزراعة الحديثة، يجري اليوم، التفكير من قبل المهتمين بالسياسات الزراعية في الدول المتقدمة بما يسمى بالزراعة العضوية، فما هي الزراعة العضوية؟

الفرع الثاني: الزراعة العضوية

أعطيت للزراعة العضوية عدة تعاريف إلا أننا سنقتصر على البعض منها، فعرفت وزارة الزراعة الأمريكية الزراعة العضوية بأنها: (نظام

(1) انظر: لجنة الأمن الغذائي، الدورة السابعة والعشرون، مرجع سابق، ص20.

(2) مؤتمر القمة العالمي للأغذية، خمس سنوات بعد الانعقاد، الانجازات التي حققها المؤتمر، روما 2002 على موقع منظمة الأغذية والزراعة: WWW.FAO.ORG

إنتاجي يتحاشى أو يستبعد إلى حد كبير استخدام المخصبات المركبة صناعياً، والمبيدات الحشرية ومنظمات النمو وإضافات العلف الحيواني، وتعتمد نظم الزراعة العضوية إلى أقصى حد ممكن على الدورات الزراعية، أي تعاقب المحاصيل ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للمزرعة، وعلى أساليب بيولوجية لمكافحة الآفات للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها ولتوفير العناصر الغذائية للنبات ولمكافحة الحشرات والآفات الأخرى). [1]

كما عرفت بأنها: (نظام زراعة مستدامة يتماشى مع التوازن البيئي الطبيعي ويحافظ على الصحة العامة للكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات). [2]

ومن خلال التعريفين يمكن استخلاص الالتزام الواقع على المزارع لانتهاجه الزراعة العضوية وكذا فوائد الزراعة العضوية.

فبالنسبة للمزارع يتعين عليه الالتزام بما يلي :

1. الكف عن استخدام المخصبات والكيماويات المركبة صناعياً.
2. اتباع نهج المحاصيل المتعاقبة أو الدورات الزراعية.
3. اعتبار التربة الزراعية نظاماً حياً يجب المحافظة عليه وتنميته[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الكف عن استخدام الكيماويات ليس على إطلاقه بل يعني تحاشي الاستخدام المباشر والروتيني للكيماويات

---

(1) د. محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص90.

(2) د.عبد الله بن عبد الرحمن السعدون،" الزراعة العضوية، دعوة إلى المحافظة على البيئة"، مقال الرياض 2004، ص08.

(3) د. منصور الراوي، «الأمن الغذائي العربي، مفهومه وواقعه"، مجلة شؤون عربية، عدد 75، سبتمبر1993، ص25.

الجاهزة، وعندما يكون استخدام هذه المركبات والمواد ضرورياً فإنه يجب استخدام أقل المعدلات إخلالاً بالبيئة.

ومن هنا تتجلى لنا فوائد الزراعة العضوية التي نوجزها فيما يلي:

1. تهدف الزراعة العضوية إلى الاستفادة من المصادر الطبيعية للبيئة وبطريقة تنمية مستدامة.
2. تناسب الزراعة العضوية مع التقنيات المطبقة في كثير من الدول النامية وبالتالي يمكن التوسع لاستيعاب أكبر قدر من توظيف العمالة وتوفير مصدر دخل لهم مما يساهم في توفير الأمن الغذائي.
3. تساهم الزراعة العضوية في المحافظة على جودة وسلامة الأغذية وهذا بمنع استخدام الأسمدة والمبيدات الصناعية والمواد الحافظة والمواد المشعة[1].

إلى جانب الفوائد البيئية العديدة التي يمكن أن تتحقق باستخدام الأسمدة والمبيدات العضوية، إلا أن هناك تساؤلات حول إمكانية الزراعة العضوية على إنتاج ما يكفي من المنتجات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي؟

تبين من بعض الدراسات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة أن إنتاجية الزراعة العضوية لوحدة المساحة المزروعة، أقل من الإنتاجية المماثلة للزراعة التقليدية[2]، فمثلاً في المناطق الصناعية التي يسهل فيها الحصول على الكيماويات لا تستطيع الزراعة العضوية عادة أن تنتج نفس القدر من المحاصيل الذي تنتجه الزراعة التقليدية، لهذه الأسباب يجب أن يكون التوسع في الزراعة العضوية في حدود محسوبة لتجنب انخفاض الإنتاج الزراعي على المستوى القومي.

(1) د.عبد الله بن عبد الرحمن السعدون، مرجع سابق، ص90.

(2) لجنة الأمن الغذائي، الدورة السابعة والعشرون، مرجع سابق، ص24.

وقد جاء في تقرير نشرته منظمة الأغذية والزراعة (فإنه على المستوى العالمي ومع الوضع الحالي للمعرفة والتكنولوجيا فإن المزارعين الذين يستخدمون الأساليب العضوية لا يمكنهم إنتاج ما يكفي من الطعام للجميع)[1].

ونستخلص من هذا التقرير أن الزراعة العضوية بالرغم من الفوائد الجمة التي تحققها، إلا أنه يصعب تطبيقها في الدول النامية وذلك بسبب العدد المحدود من منتجي ومستخدمي المنتجات الزراعية العضوية.

المطلب الثالث: التنمية الزراعية المستدامة

Développement Agricole Durable

يعتبر الأمن الغذائي أحد مكونات التنمية الزراعية المستدامة إذ لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي بلا تنمية زراعية مستدامة، وفي نفس الوقت فإن التنمية الزراعية هي إحدى مكونات خطة التنمية الاقتصادية الشاملة والمستديمة، فما المقصود بالتنمية الزراعية المستدامة ؟ وما أساسها القانوني؟

الفرع الأول: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

كانت فكرة التنمية الزراعية الريفية المستدامة إحدى الأفكار التي تبلورت في الثمانينيات[2] حيث عرفت بأنها: (مجموعة من السياسات التي تقدم لتغيير هيكل القطاع الزراعي بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام

(1) لجنة الأمن الغذائي، الدورة السابعة والعشرون، مرجع سابق، ص24.

(2)انظر: لجنة الزراعة، مكان الزراعة في التنمية المستدامة، الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، الدورة السادسة عشر، الفاو، روما 26 ـ 30مارس2001، ص4.

الأمثل للموارد الزراعية وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية الزراعية بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع في الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة)[1] .

وعرفتها اللجنة الدولية عن البيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة عام 1987 بأنها: (التنمية التي تواجه احتياجات الحاضر دون الإجحاف بقدرة الأجيال القادمة عن مواجهة احتياجاتهم الخاصة)، وتطبيقاً للقاعدة العامة بالنسبة للزراعة فإن (استمرارية الأمن الغذائي سوف تعتمد على قاعدة موارد طبيعية منتجة ومتواصلة، إن التحدي الذي يواجه الحكومات والمنتجين هو زيادة الإنتاجية الزراعية ومن ضمان الأمن الغذائي مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية هذه في صورة متواصلة).[2]

إن موضوع التنمية وإن كان تبلور في عقد الثمانينيات لكنه في الحقيقة برز منذ الستينيات، عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم 1710 في سبتمبر عام 1961 يقضي من كل دولة عضو تحديد هدفها الخاص بغرض الوصول في نهاية العقد إلى معدل سنوي أدنى لنمو الدخل القومي مقداره 05 في المائة[3].

---

(1) لرقام جميلة، مرجع سابق، ص155.

(2) د. محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص92.

(3) انظر: قرار الجمعية العامة المتعلق بعقد الأمم المتحدة الإنمائي الأول.

ظهرت فكرة التنمية بشكل ضمني في إعلان فيلادلفيا الخاص بأهداف وأغراض منظمة العمل الدولية الذي أقره المؤتمر العام للمنظمة في 10ماي1944، والذي أكد على حق البشر جميعهم بغض النظر عن الجنس أو العقيدة في متابعة السعي وراء رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي في ظل ظروف قوامها الحرية والكرامة والاستقلال الاقتصادي وتكافؤ الفرص، غير أن استخدام المصطلح بشكل صريح جاء لأول مرة على لسان وزير خارجية السنغال في خطاب أمام الجمعية العامة في 22سبتمبر1966، وفي عام 1972القى القاضي السنغالي (كيبا مباي kéba
=

وقد تبنت منظمة الأغذية والزراعة التعريف التالي للتنمية الزراعية المستدامة: (إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التكنولوجي والمؤسسي بما يؤدي إلى ضمان تحقيق وبصورة مستمرة إشباع الاحتياجات الإنسانية للوقت الحاضر وللأجيال القادمة، مثل هذه التنمية المتواصلة ـ في قطاعات الزراعة والأسماك والغابات ـ تصون الأرض والماء والتنوع الوراثي للنبات والحيوان، لا تسبب تدهوراً بيئياً ومناسبة فنياً وقابلة للتطبيق اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً). (1)

وتعمل منظمة الفاو في مجال التنمية الزراعية المستدامة على تشجيع العمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق وطأة الفقر الريفي وتكنولوجيا وتكنولوجيات الإنتاج المستدام والأطر التنظيمية القطرية والدولية والحصول على المعلومات، ونظم دعم القرار والإعانة في حالات الطوارئ. (2)

إلا أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو الأساس القانوني لهذه التنمية الزراعية؟

الفرع الثاني: الأساس القانوني للتنمية الزراعية المستدامة

إن الحق في التنمية والحق المتفرع عنه في السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية هما حقان متفرعان عن حق الشعوب في تقرير المصير، ومن ثم فإن

---

m'baye) محاضرة في المعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ بعنوان "الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان".انظر في ذلك: د.محمد يوسف علوان، د. محمد خليل موسى، "القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، الطبعة الأولى، ص415.

(1) د. محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص115.

(2) لجنة الزراعة، مكان الزراعة في التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص8.

أصل التنمية الزراعية ينبع من حق الشعوب[1]. وقد تعددت المصادر التي تضمنت تلك التنمية منها: قرارات الأمم المتحدة، أعمال المؤتمرات الدولية، ونتناولها تباعاً فيما يلي:

أولاً: قرارات الأمم المتحدة

التنمية هي إحدى أهم الأهداف التي أعلنتها الأمم المتحدة، فقد نص ميثاقها على ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة كالتحرر من الجوع، تحسين مستوى المعيشة، توفير الغذاء[2]، ويتضح هذا بجلاء في ديباجة إعلان الحق في التنمية إذ سلمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن: (الإنسان هو الموضوع الرئيس في التنمية) وقضت المادة الثانية: (على الدول أن تتخذ على المستوى الوطني، التدابير الضرورية كلها لإعمال الحق في التنمية، إذ يجب أن تضمن للجميع إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل)[3].

كما تضمن النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام 1974 [4]، أحكاماً تتعلق بالتنمية الزراعية

---

(1) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14ديسمبر1962 قرار رقم 1803 (د ـ 17) المتعلق بالسيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، وتعني هذه الأخيرة "أن تكون كل دولة حرة في تقرير طريقة استخدام مواردها الطبيعية والشروط التي يمكن استغلالها على أساسها"، راجع في ذلك: د.عمر إسماعيل سعد الله، "القانون الدولي للتنمية، دراسة في النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص153.

(2) د. صفاء الدين محمد عبد الحكيم، مرجع سابق، ص26 وانظر أيضاً:

Assia Benslah Alaoui : op. cit. p115

(3) د. محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى، مرجع سابق، ص415.

(4) ظهر اعتراف المجتمع الدولي رسمياً بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد من خلال القرارين 3201 (د1- 6) و3202 (د1- 6) المؤرخين في01 ماي 1974 معتمدين من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المستدامة والتعجيل بها لدى الدول النامية من أجل زيادة فرص توفير المنتجات الغذائية في الأسواق وتحقيق الأمن الغذائي اعتماداً على الذات.[1]

ثانياً: أعمال المؤتمرات الدولية

لقد اتضحت أهمية فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة وتأكدت في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة ريو عام 1992[2] مع تحديد الفصل الرابع عشر من جدول أعمال القرن الواحد والعشرين للبرامج والأعمال المحددة اللازمة لتشجيع التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتزام الدول الأعضاء بهذه البرامج والأعمال[3]، وجاءت المبادرة الأخرى في إعلان برشلونة الصادر في مارس 1992 الذي سعى إلى تعبئة المنظمات الدولية والسلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وكل الأفراد من أجل بلوغ الأمن الغذائي[4].

---

(1) د. محمد بجاوي، "من أجل نظام اقتصادي دولي جديد"، تعريب: الدكتور.جمال مرسي وبن عمار الصغير، مراجعة عبد الكريم بن حبيب، اليونسكو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص131.

(2) مؤتمر قمة الأرض: في النصف الأول من شهر يونيو عام 1992، وفي مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل انعقد مؤتمر "البيئة والتنمية" الذي اشتهر بمؤتمر قمة الأرض، وهو أكبر اجتماع عالمي في التاريخ، حيث ضم ممثلي 178 دولة وحضره أكثر من 100 من رؤساء الدول والحكومات واستهدف حماية كوكب الأرض: موارده ومناخه، ووضع سياسة للنمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة.

(3) من بين ما جاء في مؤتمر الأرض في الفصل 14- 6:" إن الإنجاز الرئيس للأمن الغذائي.....هو في تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة وتحقيق تحسين كبير في حق الناس في إمدادات غذائية ملائمة بصورة كافية من الناحيتين التغذية والثقافية".

(4) أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص105.

ومن جهة أخرى اهتم مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في نوفمبر عام 1996 بموضوع التنمية الزراعية المستدامة، ويتجلى ذلك من خلال الالتزام السادس من خطة عمل المؤتمر(.....سنتبع في تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والحرجية والريفية....) [1] وهذا باتباع سياسات وممارسات مستدامة وقائمة على المشاركة في تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والتنمية الريفية.

وقد أعيد التأكيد على هذا الحق بالنظر إلى ما للزراعة من أهمية في تحقيق الأمن الغذائي، في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في جوان عام 2002 ومن بين ما جاء في إعلان مؤتمر القمة ما تضمنته الفقرة التاسعة: (....وإلى بذل جهود مشتركة لمكافحة الجوع وإلى دعم الدور الأساسي للزراعة المستدامة والتنمية الريفية في تحقيق الأمن الغذائي). [2]

(1) مؤتمر القمة العالمي للأغذية، خمس سنوات بعد الانعقاد، مرجع سابق، ص11

(2) انظر: منظمة الفاو WFS:FYL 2002/3.

المبحث الثالث

علاقة الأمن الغذائي العالمي بالحق في الغذاء والحق في الماء

إن الأمن الغذائي العالمي الذي يهدف إلى تمكين كل الناس من الحصول وفي كل وقت، بصورة مادية واقتصادية واجتماعية على الغذاء الكافي لممارسة حياة ملؤها الصحة والنشاط، ما هو إلا تحقيق لأحد حقوق الإنسان الأساسية والذي يعتبر أساساً مصدر تواجده البشري ألا وهو الحق في الغذاء وفي التحرر من الجوع، هذا الأخير ينطوي على حق أساسي آخر يعد عصب ولب وجود الغذاء، ألا وهو الماء الذي يعد جزءاً من حق الحصول على الطعام أو الغذاء وهو ضروري لتوفير الإمدادات الزراعية.

وسنسعى في هذا المبحث إلى إبراز علاقة الأمن الغذائي بالحق في الغذاء (المطلب الأول) ثم علاقة الأمن الغذائي بالحق في الماء(المطلب الثاني) فيما يلي:

المطلب الأول: علاقة الأمن الغذائي العالمي بالحق في الغذاء

إن الأمن الغذائي يمثل إطاراً لالتزامات الدولة في مواجهة تحقيق الحق في الغذاء، هذا الأخير الذي يعد أحد حقوق الإنسان الأساسية والذي كرسته العديد من الصكوك والوثائق والإعلانات الدولية، فهو يعتبر عنصراً رئيساً من عناصر الكفاح ضد الفقر.

وسنتعرف على حق الإنسان في الحصول على الغذاء أكثر، من خلال التعريف بهذا الحق (الفرع الأول) ثم نبين صلة الأمن الغذائي بالحق في الغذاء(الفرع الثاني).

الفرع الأول: التعريف بالحق في الغذاء

الحق في الغذاء وفي التحرر من الجوع هو حق راسخ في القانون الدولي، إذ تم الاعتراف بهذا الحق بداية عام 1945 في نصوص ميثاق الأمم المتحدة بصورة ضمنية في المادة 3/1 والمادتين 55 و56، وتم التأكيد عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في المادة 25، وتجلى الاعتراف بهذا الحق أكثر في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية[1] المعتمدين بقرار الجمعية العامة 2200أ (د ـ 21) المؤرخين في 16 ديسمبر 1966.

فقد اعترفت المادة 11 للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع. كما تم الاعتراف بهذا الحق في اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 في المادتين 24 و27 إذ نصت المادة 2/24 (2) ج على: (.....مكافحة المرض وسوء التغذية بما في ذلك إطار الرعاية الصحية الأولية من خلال جملة أمور تطبيق التكنولوجيا المتاحة ومن خلال توفير الأغذية المغذية الكافية...) وكذا المادتين 14 و12 من معاهدة القضاء على كل أشكال التمييز العنصري ضد المرأة لعام 1979 تؤكد أنه: (في حالات الفقر تكون النساء أقل حظاً بالحصول على الغذاء والرعاية الصحية).

---

(1) نصت المادة 3/1:".... تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.... بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء".

المادة55: "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين....أ- تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي".

وتؤكد على ضرورة المساواة بين الحقوق ومنح النساء حقوقهم، وتخص المعاهدة الاهتمام بصحة الإناث فتؤكد المعاهدة على: (حاجة المرأة بالحصول على الغذاء الصحي والملائم والرعاية الصحية قبل وأثناء وبعد الحمل والرضاعة)[1].

كما اعترفت بعض الوثائق الإقليمية بالحق في الغذاء إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة نذكر منها، ميثاق منظمة الدول الأمريكية OEA في المادة 34 لعام 1948 التي تؤكد إمكانية الحصول على الغذاء الملائم عبر زيادة الإنتاج أو القابلية لذلك، والتنويع والتشكيل في الإنتاج.

كما تضمن البروتوكول الإضافي للمعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية (البروتوكول الأمريكي سان سلفادور) في مادته 12 لعام 1988 تؤكد (حق الإنسان في الحصول على غذاء صحي ملائم، وعلى الدول وضع خطة لزيادة إمدادات الطعام عن طريق إنتاج وتوزيع محسن).

كما أكد الميثاق الاجتماعي الأوروبي في مادته 42 لعام 1946 على (الدول الإشراف على توزيع الطعام للأطفال وتأمين المياه والخدمات الصحية).

أما الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 فقد أشار إلى الغذاء كالتزام على عاتق الفرد تجاه عائلته، أي أنه يظهر الغذاء كحق من حقوق الإنسان أو الشعوب.

(1) انظر في ذلك: موسوعة حقوق الإنسان على موقع الإنترنت: WWW.HREA.ORG

وفي عام 1990 تضمنت المادة 14 من الميثاق الإفريقي حول حقوق ورعاية الطفل على "إلزام الدول الأعضاء بضرورة أن تؤكد أخذه بعين الاعتبار كل الوسائل المتاحة لها حق الطفل بالحصول على رعاية الصحة، الأمن الغذائي، المياه الآمنة". وعبر توقيع هذه الصكوك القانونية تقر الدول بواجب التقيد بالإعمال المطرد للحق في الغذاء الوارد فيها وحمايته والوفاء به.

ويتم إعمال الحق في الغذاء الكافي: (عندما يتيسر لكل رجل وامرأة وطفل سواءً أكان وحيداً أو ضمن جماعة، الوصول المادي والاقتصادي في كافة الأوقات إلى الغذاء الكافي أو الوسائل اللازمة للحصول عليه). [1]

ولما كان الحق في الغذاء مرتبطاً بكرامة الإنسان وعنصراً أساسياً لحياته وتواجده البشري فإن الدول ملزمة وفق ما نصت عليه الصكوك الآنفة الذكر بتنفيذه وملزمة بإدماجه في قوانينها الداخلية[2]. وسنعطي بعض النماذج عما نصت عليه الدساتير الداخلية للدول عن الحق في الغذاء.

فمن بين الدساتير دستور البرازيل لعام 1998، حيث حددت المادة 07 منه أدنى أجراً موحداً في كافة أنحاء الدولة، يتيح تلبية الاحتياجات

---

(1) تعريف قدمه التعليق رقم 12 الخاص بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 12 ماي 1999 (E/C-12/999/S.ECOSOC).

وقد أكدت الفقرة 15 من التعليق العام 12 على أن حق الحصول على غذاء ملائم وكافي....تفرض ثلاثة أنواع من الالتزامات على عاتق الدولة: الالتزام بالاحترام، الالتزام بالحماية والالتزام بالتنفيذ.

(2) هناك 20 دولة نامية من 142 دولة التي وقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واعترفت صراحة بالحق في الغذاء في تشريعاتها الوطنية.

الحيوية الأساسية من المسكن والغذاء والتعليم والصحة، كما أوضحت المادة 277 أن: (من واجب الأسرة والمجتمع والدولة أن تضمن للأطفال والأحداث، على أساس الأولوية المطلقة الحق في الحياة، والصحة والغذاء، والتعليم ، وقضاء وقت الفراغ.......... والعنف والقسوة والاضطهاد).

في عام 2003 شمل إصلاح دستوري الحق في الغذاء باعتباره جزءاً من الحقوق الاجتماعية لكل مواطن، وينص النص الجديد في المادة 06: (تشمل الحقوق الاجتماعية على التعليم والصحة والغذاء والعمل والسكن وفقاً لما يحدده هذا الدستور...).

وتضمن دستور جنوب إفريقيا نصاً مماثلاً في ثلاث إشارات صريحة إذ:

1. يطالب الدولة باتخاذ تدابير تشريعية معقولة وتدابير أخرى في حدود مواردها المتاحة لإعمال حق كل امرئ في الوصول إلى الغذاء والماء الكافي على نحو مطرد.
2. ينص على حق كل طفل في الغذاء الأساسي والمأوى وخدمات الرعاية الصحية الأساسية والخدمات الاجتماعية.
3. ينص على حق كل شخص معتقل وكل سجين حكم عليه بالحصول على الغذاء الملائم.

أما دستور أوغندا بالرغم من أنه لا يعترف بالحق في الغذاء كحق أساسي إلا أنه يحمي ويشجع الحقوق الأساسية وغيرها من حقوق الإنسان، وينص على أن هذه الحقوق: (يجب أن تحترم وأن تصان وأن تشجع من جميع الهيئات والوكالات الحكومية ومن جميع الأشخاص).

كما ينص أيضاً أن: (على الدولة السعي لإلحاق الحقوق الأساسية في ميدان العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية لجميع الأوغنديين) ويشير

على نحو خاص إلى الأمن الغذائي والغذاء الكافي والتغذية الملائمة التي يجب على الدولة ضمان الوصول إليها.[1]

وما نخلص إليه من دراستنا للحق في الغذاء في الدساتير الوطنية، أنه بغض النظر عن وجود حماية دستورية للحق في الغذاء، فإن الدول التي وقعت الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، تقبل بضم هذا الحق وغيره من حقوق الإنسان إلى قوانينها الداخلية وتلتزم بتنفيذها. فالحق في الغذاء لا يعد منحة ولا عملاً خيرياً وإنما قاعدة دولية آمرة jus cogens حتى في النظم القانونية الداخلية المنشئة للدولة.

الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين الأمن الغذائي العالمي والحق في الغذاء

إن توفير الإمدادات الغذائية الكافية للجميع وعلى نحو مستدام يستلزم أن تتوافر جملة من العوامل أو الدعائم، هذه الأخيرة تعتبر وسيلة لتحقيق الحق في الغذاء، فالأمن الغذائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في الغذاء من خلال هذه الدعائم والتي تتمثل في:

أولاً: مدى توافر الإمدادات الغذائية

هذا العامل يتطلب من كل دولة أن تكون قادرة على إنتاج أو استيراد الأغذية التي تحتاجها وأن تكون قادرة على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصفة منصفة وأن تتضمن هذه الأغذية العناصر الأساسية التي يحتاجها جسم الإنسان كالبروتينات والنشويات والمعادن والأملاح والفيتامينات.[2]

---

(1) انظر: نشرة لمنظمة الفاو بعنوان: الحق في الغذاء الكافي، منظمة الفاو، روما 2004.

(2) كتوش عاشور، "واقع وآفاق الأمن الغذائي في الوطن العربي"، مداخلة في الملتقى الدولي حول الأمن الغذائي، جامعة ادرار، مرجع سابق، ص656 ـ 657.

ويعني ضرورة إنتاج كميات كافية من الأغذية وأن تتضمن مزيجاً من المغذيات الأساسية للنمو البدني والنفسي للإنسان، وأن تكون متماشية مع الاحتياجات الفيزيولوجية للإنسان في مراحل حياته جميعاً ووفقاً لنوع الجنس والمهنة.[1]

ثانياً: مدى استقرار الإمدادات الغذائية

إن من دعائم الأمن الغذائي زيادة الاستقرار في تدفق الإمدادات الغذائية، وهو ما يعتمد على تهيئة الظروف والمناخ مثل تعليم وتدريب الزراع للقيام بدور مهم في عملية إنتاج الغذاء، وتوفر الموارد الطبيعية للزراع وهي أساساً الأرض والماء، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بأسعار مناسبة وبصورة ميسرة.[2]

ويتوقف الاستقرار في الإمدادات الغذائية على عاملين اثنين هما تمكين صغار المزارعين من حيازة الأراضي الزراعية إذ هي أساس ارتكاز الزراع في ممارسة نشاطهم الاقتصادي، والثاني هو استخدام الزراعة المكثفة الحديثة[3] في القطاع الزراعي في إنتاج الغذاء التي تعمل على مضاعفة الإنتاج الزراعي مما يسهل عملية توفير الإمدادات الغذائية.

---

(1) د. محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص340.

(2) أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص77.

(3) يعرف هذا النوع من الزراعة بالثورة الخضراء، ولدت هذه الأخيرة في المكسيك وتجاوز نطاق عملها القارة الآسيوية لتصل إلى غالبية دول العالم الثالث التي تزرع القمح أو الأرز أو الذرة، أما إفريقيا جنوبي الصحراء حيث تزرع هذه الحبوب الغذائية على نطاق أصغر فلم تمسها الثورة الخضراء إلا قليلاً وتعتمد هذه الزراعة على صناعة الأسمدة والكيماويات الأخرى وصناعة

=

ثالثاً: مدى إمكانية الحصول على إمدادات الغذاء

إن إمكانية الحصول على إمدادات غذائية عنصر هام، لأنه حتى إذا توافرت كميات كافية من الأغذية فإن جميع الأفراد أو الأسر الزراعية تحتاج إلى فرص الحصول على هذه الأغذية من الناحية المادية والاقتصادية.

فينصرف مفهوم الإمكانية الاقتصادية إلى التكاليف المالية الشخصية أو الأسرية المتعلقة باقتناء الغذاء بغية تأمين نظام غذائي كافٍ ويجب أن تكون بالمستوى الذي لا يمنع من الوفاء بالاحتياجات الأساسية الأخرى. أما الإمكانية المادية للحصول على الغذاء الكافي، أن الغذاء الكافي يجب أن يكون متاحاً لكل شخص بما في ذلك الأفراد ضعاف الجسم كالأطفال الرضع والمسنين والمعاقين بدنياً والمصابين بأمراض لا شفاء منها. [1]

وما نلاحظه من جملة هذه العوامل أنها تعمل على جعل الدول تقوم بتوفير الغذاء، وحصول كل شخص على الغذاء الكافي له ولأسرته وإن كانت طبيعة العلاقة بين الحق في الغذاء والأمن الغذائي لا تمسكها العوامل التي يتوقف عليها الأمن الغذائي فحسب، ولكن طبيعة الحق في الغذاء ذاته الذي يظل دائماً وفي أي لحظة زمنية معينة قاعدة دولية آمرة jus cogens يفرض على الأجهزة التنفيذية في الدولة باحترام حكمها بالقوة عند الاقتضاء. [2]

المعدات الزراعية ذاتها .انظر في هذا الخصوص د. جاك لوب، "العالم الثالث وتحديات البقاء"، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 104 اوت 1986، ص144.

(1) د. محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى، مرجع سابق، ص340.

(2) احمد بن ناصر، مرجع سابق، ص78.

المطلب الثاني: علاقة الأمن الغذائي العالمي بالحق في الماء

يقول الأستاذ كمال أبو المجد: (لا أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي وعصب الأمن الغذائي ومنتجه هي المياه). [1]و يؤدي هذا القول إلى بديهية مفادها أن المياه هي لب وجوهر الأمن الغذائي، ليرتبط بذلك الأمن الغذائي بحق آخر من حقوق الإنسان الأساسية وهو الحق في الماء، فيا ترى ما الحق في الماء ؟ وما صلة الأمن الغذائي بالموارد المائية؟

الفرع الأول: التعريف بالحق في الماء

إن الماء عنصر أساسي في الحق في مستوى ملائم من المعيشة بل وفي الحق في الحياة، فهو واحد من أهم الشروط الأساسية للبقاء، وشرط مسبق لإعمال حقوق الإنسان الأخرى، إذ لا يمكن فصل الحق في الماء عن الحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، والحق في مأوى مناسب وغذاء كافٍ والذي فسرته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التعليق رقم 15 لعام 2002 بأنه لا يمكن تنفيذ هذه الحقوق سالفة الذكر دون الوصول إلى الحق في الماء.

ويقصد بحق الإنسان في الماء هو حصوله على مياه الشرب بنظافة مناسبة وبكميات تكفي جميع البشر. [2]

---

(1) د. محمد سلمان، "مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وآفاق حلها"، دار الفكر، سورية ـ دمشق، 2001، الطبعة الأولى، ص155.

(2)انظر: منظمة الأغذية والزراعة، "الماء عماد الأمن الغذائي، يوم الأغذية العالمي2002"، منشور في موقع الإنترنت: WWW.FAO.ORG

ويستخلص من هذا التعريف أن الماء جزء من حق الإنسان في الحصول على الغذاء[1]، وأنه ضروري لتأمين حياة الإنسان وكذا توفير الإمدادات الزراعية وقد أكدت على هذه الصلة ـ بين توفر الغذاء والحصول على الماء ـ اليوم العالمي للماء في عام 2001 .

إذ أشار إلى التزام الدول بالعمل على توفير الماء النظيف والمأمون بما يكفي من تأمين الغذاء حتى في وقت الحرب لأنه من البديهي إذا ما تم توفير الماء أمكن تجنب معظم ما يمكن تصوره من تهديد الجماعات والزيادة من مستويات الإنتاج الزراعي[2].

وثمة العديد من الوثائق الدولية التي تعالج موضوع المياه وتعتبره حقاً من حقوق الإنسان نذكر منها ما تضمنته المادة 14 من الاتفاقية المعنية بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 التي تنص: (على الدول الموقعة على هذه الاتفاقية أن تتخذ جميع التدابير الملائمة للتخلص من التمييز ولاسيما فيما يتعلق بالمسكن....الإمداد بالمياه).

ونفس المعنى تضمنته المادة 24 من الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل لعام 1989 التي أقرت صراحة: (بأن تعمل الأطراف فيها على مكافحة

---

(1) قال تعالى :"﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَـٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾". سورة النحل الآية 10 ـ 11.

(2) انظر: منشورة لمنظمة الصحة العالمية تحت عنوان اليوم العالمي للماء 2001 المياه والصحة، منشور في موقع الإنترنت.

جاء في القرار رقم 15 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الجلسة 2009/29) على أن:" لكل إنسان الحق في الحصول على المياه ، وذلك عن طريق التأكيد بأن المياه هي ضرورة لابد من الحصول عليها من أجل تحقيق معايير المعيشة الملائمة، نظراً أن الماء ضروري من أجل البقاء على قيد الحياة ولا يمكن استبداله مطلقاً".

الأمراض وسوء التغذية...وتوفير الأطعمة المغذية وماء الشرب النظيف مع الأخذ في الحسبان المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي).

وقد أقر بروتوكول جنيف الأول الملحق باتفاقيات جنيف المبرمة في 12 أوت 1949 (على عدم مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو تخريب العناصر الضرورية لحياة السكان المدنيين، مثل الموارد الغذائية والمناطق الزراعية المخصصة لإنتاج المواد الغذائية والحبوب....وإمدادات مياه الشرب وشبكات الري).

كما تضمنته المادة 14 من الميثاق الإفريقي المعني بحقوق الطفل لعام 1970 إذ نصت على: (ضمان توفير الغذاء الكافي وماء الشرب المأمون). [1]

إن الحق في الماء بدأ الاهتمام به منذ عام 1948 مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[2]، وأكدته من جديد العديد من المؤتمرات منها المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة في مارد يل بلانا عام 1977 والمعني بالمياه، اتفق على أن للجميع الحق في الحصول على المياه الصالحة للشرب لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

كما أكده أيضاً المؤتمر الدولي المعني بالماء والبيئة الذي عقد في دبلن عام 1992، حدد أربع مبادئ التي لاتزال صالحة للتطبيق وهي:

1. المياه الغنية مورد محدود وضعيف وضروري لاستمرارية الحياة والتنمية البيئية.

---

(1) انظر: الوثائق الأساسية من مؤتمر القمة العالمي للأغذية من 13 ـ 17 نوفمبر 1996 روما ـ إيطاليا نشرة لمنظمة الفاو، ص19.

(2) راجع المادة 25 التي اشارت ضمنياً إلى حق الإنسان في الغذاء.

2. ينبغي أن تقوم تنمية وإدارة المياه على منهج تشاركي ويضم المستخدمين والمخططين والصناع على كافة المستويات.
3. تلعب المرأة دوراً محورياً في توفير وإدارة وصيانة المياه.
4. للمياه قيمة اقتصادية في كل استخداماتها وينبغي الاعتراف بها كسلعة اقتصادية.

ونجد نفس هذه الفكرة قد دعت إليها الوثائق الفنية الأساسية المعدة لمؤتمرات القمة العالمية للأغذية فقد تضمنت إحداها بأنه: (في المناطق الرئيسة لإنتاج الأغذية تزداد ندرة موارد المياه وفي ضوء التوقعات الديمغرافية والاقتصادية، تعتبر موارد المياه العذبة غير المستغلة حتى الآن من الأصول الإستراتيجية للتنمية وللأمن الغذائي...).

وذكرت ذات الوثيقة أن توافر إمدادات كافية ومستقرة من الأغذية لضمان الأمن الغذائي، تعتمد على عدد من التدابير التكميلية، ومن بين هذه التدابير التحكم في المياه، الذي يساعد في تحقيق مزايا الإنتاج الناجمة عن استخدام الأصناف الوفيرة الغلة، وتطبيق الأساليب الزراعية المحسنة، كما أن التحكم في المياه يحمي الإنتاج الزراعي من تقلبات الأحوال المناخية، ويضمن توافر إمدادات مستقرة من الأغذية[1].

ولما كان الحق في الماء حقاً من حقوق الإنسان فإن الدول ملزمة بتضمينه في تشريعاتها الداخلية وتلتزم بتنفيذه وحمايته، وسنعطي نماذج عن تكريس هذا الحق في القوانين الدستورية، منها دستور مصر لعام 1971 إذ نصت المادة 16 على أن: (تكفل الدولة الخدمات الثقافية

(1) مؤتمر القمة العالمي للأغذية، مرجع سابق، ص22.

والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعاً لمستواها)، فهذه المادة توضح التزام الدولة بتوفير الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية.[1]

ونصت المادة 59 من دستور كمبوديا لعام 1993: (التزام الدولة بالعمل على.....وبوضع خطة دقيقة لإدارة شؤون الأرض والمياه.....).

ويبدو أن دستور إثيوبيا لعام 1995 أكثر وضوحاً في هذا الشأن فقد نصت المادة 90 منه على أنه: (يجب أن تستهدف الخطط الموضوعة تيسيراً لجميع المواطنين.....والماء النظيف.....)[2].

إن هذه الوثائق وغيرها من الإعلانات[3] والقوانين تبين أن الماء هو لب وعماد الأمن الغذائي، إذ يوفر نحو 40٪ من الإنتاج الغذائي العالمي، وسيلعب دوراً متزايد الأهمية في ضمان الأمن الغذائي العالمي في المستقبل.

الفرع الثاني: صلة الأمن الغذائي العالمي بالموارد المائية

إن المياه تشكل أهم العوامل الواجب توفيرها لإقامة الزراعة في أي دولة، ويؤكد الكثير من الباحثين ضرورة زيادة الاهتمام باستغلال الموارد المائية.فالماء رغم أنه مورد متجدد لكنه محدود، وأن استعماله آخذ في التزايد بأكثر من ضعف معدل الزيادة السكانية خلال هذا القرن.

---

(1) راجع دستور جمهورية مصر العربية المؤرخ في 09نوفمبر1971.

(2) أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص227.

(3) منها إعلان ستوكهولم: مؤتمر الأمم المتحدة المعني ببيئة الإنسان عام 1972 في المبدأ الثاني، اعتبر الماء مورداً طبيعياً يتعين حمايته وهو يشكل تراث مشترك للإنسانية يمكن استخدامه في أنحاء العالم لتحقيق الأمن الغذائي على مختلف الأصعدة الأسرة، المجتمع، الدولة وكذا العالم.

وقد أصبح عدد من المناطق تعاني بالفعل من نقص مزمن في المياه، ويعيش ما يقرب من ثلث سكان العالم في دول تعاني إجهاد مائي متوسط إلى مرتفع، ناجم جزئياً عن تزايد الطلب بسبب تنامي السكان والأنشطة البشرية، وتسبب حالات نقص المياه إلى الحد من التنمية الاقتصادية والزراعية وتلحق الضرر بعدد كبير من النظم الإيكولوجية، وربما تضع الإمدادات الغذائية العالمية في مهب الخطر، وتؤدي إلى ركود اقتصادي في مناطق عديدة من العالم[1].

فالمياه رغم أنها تشكل ثلاثة أرباع الكرة الأرضية فإن نسبة ضئيلة منها هي تلك التي يمكن الوصول إليها في شكل ماء عذب، ومن بين مجموع المياه الذي تجري سحبه ثمة حاجة إلى ما يقرب من 71٪ منها لإنتاج الغذاء الذي يحرك النشاط البشري، وتقدر منظمة الفاو أن تغذية سكان العالم سوف تتطلب زيادة الأغذية بنحو 60٪ وسوف يأتي نحو 80 ٪ من هذه الزيادة الذي يدعمه الري.[2]

غير أن الماء قد أصبح بالفعل شحيحاً في كثير من الدول ومازال التنافس يتزايد على المياه بين الاستخدامات الصناعية 20٪ وتلك المنزلية 09٪[3]، ومن ثم فأين سنجد الماء اللازم لتوفير الغذاء للعالم ؟

---

(1) انظر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة الدورة 07/05 ـ 25 افريل 1997.

يعتبر الماء مورداً ثميناً قابلاً للنفاذ وانه بحلول عام 2025 يمكن أن يصبح ثلثا سكان العالم عرضة لظروف الإجهاد المائي.

(2) انظر: نشرة منظمة الفاو، الماء عماد الأمن الغذائي، يوم الأغذية العالمي 2002.

(3) مؤتمر القمة العالمي للأغذية، مرجع سابق، ص 23.

إن الإجابة تكمن في تحسين الإنتاجية الزراعية وكفاءة استخدام المياه، وفي هذا المجال تقوم منظمة الفاو بتعاونها مع البنك الدولي ومراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغيرهم من الشركاء في دعم الأساليب المبتكرة في مجال إدارة موارد المياه وتحسين كفاءة استخدامها.[1]

ونشير هنا إلى أن المنطقة العربية تعتبر من أفقر مناطق العالم في موارد المياه، فهي تضم 05٪ من سكان العالم وبها 01٪ فقط من موارد المياه العالمية، وأن 60٪ من موارد المنطقة العربية المائية تأتي من خارج المنطقة، وهو ما سيجعلها تواجه تحديات المياه في المستقبل (خاصة في ظل التحديات التي يفرضها تغير المناخ وزيادة حرارة الأرض) لذا ووفقاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية [2] فإنه يجب:

1. تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع إستراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.
2. الموافقة على مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية، ودعوة صناديق ومؤسسات التمويل العربية للمساهمة في تمويل تنفيذ المشروع.
3. أن يقدم المجلس الوزاري العربي للمياه تقريراً حول التقدم المحرز في تنفيذ قرار القمة[3].

(1) مؤتمر القمة العالمي للأغذية، نفس المرجع، ص12.

(2) (ق.ق 8د ع (1) ـ 4 ـ 20 جانفي2009).

(3)انظر في ذلك: فهرس البيان والقرارات الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، الكويت 19 ـ 20 جانفي2009.

ولهذا فإنه دون وجود مياه للري ومياه الأمطار ومياه الآبار والمنابع لا يمكن أن نضمن إنتاجاً زراعياً ولا القدرة على توفير الغذاء للعالم.

وإذا كانت المياه شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي فيشترط فيها أن تكون نظيفة وغير ملوثة، وبهذا يضاف إلى حق الإنسان في الغذاء والماء الحق في بيئة آمنة نظيفة صحية وسليمة من الناحية الإيكولوجية، فما المقصود بالحق في بيئة نظيفة؟

سنشير بإيجاز إلى هذا الحق لأننا سنتطرق له لاحقاً بشيء من التفصيل في موضعه من مذكرتنا هذه، لكن تجب الإشارة في البداية إلى عدم وجود تعريف جامع مانع للبيئة، وما قدم في هذا الشأن هو مجرد اقتراحات وتصورات طرحت في إطار المنظمات العالمية.

فقد عرفها البعض بأنها: (الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقته مع أفراده من بني البشر). (1)

كما عرفت أيضاً بأنها: (نظام ديناميكي يتكون من عناصر طبيعية وعناصر بشرية دائمة التفاعل المتبادل في إطار زماني، مكاني، ثقافي معين). (2)

وقد طرح المؤتمر الدولي للبيئة المنعقد بستوكهولم عام 1972(3) تعريفاً للبيئة واعتبر فيه البيئة بأنها: (مجموعة من النظم الطبيعية

(1) د. رشيد الحمد ود. محمد سعيد صبا ريني، "البيئة ومشكلاتها"، من منشورات سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت 1979، ص26.

(2) ZANON SLIMANE.«"POPULATION ET ENVIRONNEMENT AU MAGHREB» Académie, Belgique, 1995, cit, p24.

(3) انعقد مؤتمر ستوكهولم عام 1972 بالسويد ما بين 15و16 جويلية بحضور115 دولة، وكانت أول خطوة تهدف إلى وضع سياسة عالمية لبيئة الإنسان آخذة بعين الاعتبار عامل الفقر كمسبب لمشكلات البيئة.

والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم) [1].

ونجد أساس الحق في بيئة صحية في العديد من الحقوق التي أقرتها القوانين والعهود والمواثيق الدولية[2]، فهناك إجماع على كفالة حق الفرد في الحياة وفي سلامة بدنه، ولا يمكن له التمتع بهذا الحق إلا إذا عاش في بيئة صحية سليمة.

إن مسألة توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة لن تتأتى إلا في ظل بيئة نظيفة، وقد تم الاعتراف بالترابط الموجود بين مسألة الإمدادات الغذائية العالمية والبيئة في العديد من المؤتمرات، بداية منذ عقد مؤتمر الأغذية العالمي لعام 1974 الذي اعتبر البيئة في مختلف جوانبها ذات أثر مباشر على النظام الغذائي العالمي، [3] وتعززت هذه الفكرة من قبل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية. [4]

وتوضحت أبعاد العلاقة بين الأمن الغذائي والبيئة[5]، بصورة أكثر، بانعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في نوفمبر عام 1996، الذي أدرج ضمن الالتزام في خطة العمل ما يؤكد لنا ذلك الترابط وحددت تلك الخطة أنسب

(1) د. إبراهيم سليمان عيسى، "تلوث البيئة"، دار الكتاب، الجزائر، 2000، طبعة ثانية، ص07.

(2) من بينها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بريودي جانيرو (البرازيل) 1992 وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع جامعة الدول العربية ثم جرى مؤخراً التوسع في الإطار المذكور في كل من إعلان وخطة عمل كيوتو 1995 وإعلان ليبيزيج وخطة عمل لبيزيج العالمية 1996 (بشان صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام).

(3) صدر عن مؤتمر الأغذية العالمي الإعلان العالمي لاستئصال الجوع وسوء التغذية الذي اهتم بتحليل أسباب الأزمات الغذائية وسبل علاجها وعلى الحق في التحرر من الجوع.

(4) انظر: الحق في الغذاء الكافي بوصفه حق من حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص07.

(5) راجع: الالتزام الثالث في خطة العمل.

التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها لحل المشاكل البيئية والسعي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.كما أنها دعت الهيئات ذات الصلة والوكالات المتخصصة المعنية في الأمم المتحدة إلى بحث كيف يمكنها أن تسهم في إحراز مزيد من التقدم في ما ذكرناه آنفاً ضمن إطار المتابعة المنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة.[1]

ومن هنا يلاحظ أن للبيئة بمختلف مكوناتها - من ماء، هواء، تربة، الغلاف الجوي والأحياء بمختلف صورها... - دوراً فعالاً وأساسياً في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ على ثروات الغابات بتفادي الرعي الجائر والحرائق، وكذا قطع الغابات الذي يحول الأراضي الزراعية إلى مناطق متصحرة وكذا الحفاظ على التربة بتفادي استخدام المبيدات الحشرية والمخصبات الزراعية الذي يترتب عنه تلويث الهواء والماء والتربة، ويضاف أيضاً حماية البيئة البحرية.[2]

وإذا تم الحفاظ على البيئة بهذا المنهج فإن الإنسان يمكن له أن يطمئن لاحتياجاته المعيشية والغذائية وإذا أضرها تصبح عائقاً على أمنه الغذائي.

فالإنسان بدأ حياته على الأرض وهو يحاول أن يحمي نفسه من غوائل الطبيعة، وانتهى به الأمر بعد آلاف السنين وهو يحاول أن يحمي الطبيعة من نفسه. وسنتعرض لتأثير البيئة على الأمن الغذائي العالمي والنتائج المترتبة عنها في مبحث لاحق إلى جانب عوائق أخرى.

(1) انظر: الهدف 4 - 7 من الالتزام السابع في خطة العمل.

(2) د. أحمد مدحت إسلام، "التلوث مشكلة العصر"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 152 أغسطس 1990، ص14.

المبحث الرابع

عوائق الأمن الغذائي العالمي

Les Obstacles À La Sécurité Alimentaire Mondiale

إن مسألة تحقيق الأمن الغذائي العالمي أضحت أكثر من ضرورة ملحة خاصة في زمن العولمة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، إلا أن هناك جملة من العوائق التي تداخلت وتفاعلت فيما بينها لتؤدي إلى تأزم الوضع الغذائي، هذه العوائق منها ما يرجع إلى أسباب خارجية (كالتغيرات المناخية ومعدلات الزيادة السكانية) وأخرى داخلية (كالفقر، التخلف، النزاعات والحروب الداخلية).

وسنحاول من خلال هذا المبحث التفصيل في هذه العوائق بداية بالعوائق الداخلية في المطلب الأول، ثم نتطرق للعوائق الخارجية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: العوائق الداخلية للأمن الغذائي العالمي

LesObstacles Internes À La Sécurité Alimentaire Mondiale

هناك جملة من العوائق والعوامل الداخلية التي تضافرت وتفاعلت لتحول دون تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتزيد من حدة العجز الغذائي، وهي كثيرة نذكر من أهمها: الفقر والتخلف (الفرع الأول)، الحروب والنزاعات الداخلية(الفرع الثاني).

الفرع الأول: الفقر والتخلف

إن أبشع انتهاك للكرامة الإنسانية هو أن يموت الإنسان جوعاً أو تعيش الشعوب حياة فقر وتخلف وأمراض وأمية وسوء تغذية ودون مأوى مناسب في حياة لا تتناسب مع كرامة الإنسان، في عالم فيه من الترف والبذخ وإتلاف الفوائض الغذائية والظلم والاستغلال وتخريب البيئة.

إن الفقر والتخلف يعتبران من أخطر الأساليب التي تهدد الأمن الغذائي العالمي، وفي هذا يقول بعض المحللين: (إن الفقر والتخلف يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بانعدام الأمن الغذائي مما يجعل الدول أكثر ميلاً للنزاعات)[1].

ولمعرفة مدى تأثير الفقر والتخلف على الأمن الغذائي العالمي، ارتأينا معالجة هذين العائقين كل على حدة. حيث نتطرق أولاً للفقر وثانياً للتخلف.

أولاً: الفقر La Pauvreté

يعد الفقر سبباً رئيساً لانعدام الأمن الغذائي العالمي، وهو لايزال بعد اثنتين وخمسين عاماً من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منتشراً في أنحاء كثيرة من العالم[2] وبخاصة في الدول النامية، مؤدياً بملايين الأفراد إلى براثن الموت.

---

(1) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2002، نشرة الفاو تحت رقم: ISBN92.5-604986-5.، ص22.

(2) الأستاذ. أمير فرج يوسف، " موسوعة حقوق الإنسان طبقاً لأحدث الاتفاقيات والمواثيق والعهود والإعلانات والبروتوكولات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، دون طبعة، ص1305.

ولمعرفة مدى تأثير الفقر على الأمن الغذائي العالمي، ارتأينا أن تشمل دراستنا مفهوم الفقر، واقعه في الدول النامية، وكذا النتائج المترتبة عنه.

1- مفهوم الفقر:

بداية يجب أن نشير إلى أن الفقر رغم التعاريف المتعددة والمختلفة التي أعطيت له، فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق، ذلك أن الفقر يعد من المفاهيم المجردة النسبية يصعب فهمه في ذاته بصورة مستقلة ومنعزلة عن غيره من المفاهيم الأخرى المرتبطة كمفهوم الغنى والرفاه، ومستوى المعيشة ونوعية الحياة.

ويشير مفهوم الفقر إلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية، فإذا كان هذا النقص في الثروة المادية أو الدخل حيث يكون الفقر اقتصادياً يتمثل في عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية (المأكل، الملبس، المسكن) بصورة كلية يسمى بالفقر المطلق، وإذا كان النقص في مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة وخصائص وقدرات الأفراد والجماعات داخل المجتمع يسمى بالفقر النسبي.[1]

ويحمل الفقر معاني مختلفة منها ما هو مادي أو اجتماعي أو ثقافي، ولذلك فالفقر ظاهرة مركبة تجمع بين أبعادها ما هو موضوعي كالدخل والملكية والمهنة والوضع الطبقي، وما هو ذاتي كأسلوب الحياة والإنفاق والاستهلاك.

---

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 2003"أهداف التنمية للألفية" تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية" نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003، ص378.

ومن بين التعاريف التي قدمت للفقر نذكر التعريف الذي طرحه روبرت مكنمارا ROBERT MC NAMARA الرئيس السابق للبنك الدولي، حيث يرى الفقر بأنه: (ظرف من الحياة محدود جداً بفعل سوء التغذية والأمية والمرض والبيئة المتدهورة ومعدلات وفيات الرضع المرتفعة ومتوسط عمر متوقع منخفض)[1].

ويعرف أيضاً بأنه: (مستوى معيشي منخفض، لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد)[2] .

كما يعرف أيضاً بأنه: (عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة) [3].

ومهما تعددت المفاهيم المطروحة للفقر فإنه يمثل أحد العوامل الأكثر تأثيراً أو إعاقة للأمن الغذائي العالمي، وأن أكثر الدول عرضة له هي الدول النامية.

وسنتعرض لواقع الفقر في الدول النامية في حينه.

2- واقع الفقر في الدول النامية:

تعاني العديد من دول العالم من ظاهرة الفقر إلا أن الأكثر تعرضاً له هي الدول النامية التي تمثل خمس سكان العالم والتي لا تحصل إلا

---

(1) البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم1990"، القاهرة، مؤسسة الأهرام1990، ص41.

(2) عاطف عبث محمد، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1997، دون طبعة، ص342.

(3) د.عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، الطبعة الأولى، ص21.

على 07٪ من الدخل العالمي ويعيش أفرادها على دولار واحد أو أقل في اليوم، أي بمعدل دخل يقل بخمس وثلاثين ضعفاً منه في الدول المتقدمة مجموعة[1].

واستناداً لتقارير منظمة الأغذية والزراعة فإن عدد الذين يعانون من الفقر بلغ 830 مليون شخص على مستوى العالم يعادلون 14٪ من سكان الأرض منهم 971 مليوناً في الدول النامية [2]والتي سيرتفع عدد الفقراء فيها ليبلغ نحو 1.5 مليار نسمة بحلول سنة 2015 حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ليس هذا فقط بل إن هناك تفاوتاً شديداً داخل الدول النامية، كما يوزع عبء الفقر بشكل غير متساوٍ فيما بين أقاليم العالم النامي. [3]

فاليوم تحتل إفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، مرتبة أفقر الأقاليم في العالم، ففي كلتا المنطقتين هناك نحو 800 مليون نسمة يفتقرون إلى إمدادات الغذاء الكافية والمنتظمة ومياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي المناسبة، والوضع لا يختلف كثيراً في أمريكا اللاتينية فقد بلغ عدد الذين يعيشون في الفقر حوالي 70 مليون نسمة أي بمقدار 03٪ تقريباً خلال عام 1997. [4]

ويتركز الفقر في الدول النامية في المناطق الريفية أين تزرع المحاصيل الزراعية، فصغار المزارعين رغم أنهم ينتجون جزءاً كبيراً من أغذية العالم

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 2003، مرجع سابق، ص 350.

(2) د. إبراهيم توهامي، "البلدان النامية أمام تحديات الفقر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 20 ديسمبر2003، ص102.

(3) مؤتمر القمة العالمي للتغذية، مرجع سابق، ص25.

(4) د. إبراهيم توهامي، المرجع السابق، ص106.

النامي إلا أنهم الأكثر فقراً من بقية السكان في هذه الدول، وأقل تمتعاً بالأمن الغذائي حتى من نظرائهم في المدن[1] مما يضطرهم إلى ترك أراضيهم ومزارعهم والهجرة إلى المناطق الحضرية، فيتحول بذلك الفقر من الفقر الريفي إلى الفقر الحضري.[2]

إن انتشار الفقر في العالم الثالث كما أشار إليه روبرت مكنمارا Robert MC Namara درجة لا تحتمل تهدد كيانه ووجوده الإنساني[3]، نظراً لما يخلفه من نتائج وأزمات تؤدي بآلاف الأشخاص إلى براثن الموت. وسنتطرق إلى النتائج المترتبة عن الفقر فيما يلي:

3- نتائج الفقر:

لقد أدى الفقر المستشري في أنحاء مختلفة من الدول إلى بروز العديد من الظواهر والأزمات كالبطالة، الأمية، تلوث البيئة وتدهورها، الأمراض، الأوبئة، وكان أشد الأزمات وطأة وخطورة أزمتي الجوع وسوء التغذية La Faim et La Malnutrition، ووفقاً لآخر التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة فإن عدد الجياع وسيئي التغذية قد ارتفع من 800 مليون شخص عام 2000 إلى 923 مليون شخص عام 2007 ليصل إلى نحو مليار شخص سنة 2010 أي ما يعادل سدس البشرية جمعاء.

(1) John Discon and Aidan Gulliver with David Gibbon : Farming Systems and Poverty Principal Editor ,Malcolne Hall FAO and World Bank , Rome and Washington 2001,cit, p3.

(2) د. إبراهيم أحمد خليفة، "دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة"، دار الجامعة الجديدة، 2007، دون طبعة، ص12.

(3) د. محمد بجاوي، مرجع سابق، ص31.

وحسب نفس الهيئة فإن أكثر الفئات تعرضاً للجوع وسوء التغذية هم النساء والأطفال، فمن أصل كل ألف طفل يموت قبل انقضاء السنة الأولى من العمر ما بين 80 و160 طفل، وأن حوالي 192 مليون طفل سنهم لا يزيد عن خمس سنوات يعانون من سوء التغذية لبروتيني الحروي المزمن أو الحاد ينتشرون عالمياً على التوالي: 145 مليون في آسيا، 30 مليون في إفريقيا، 22 مليون في أمريكا الجنوبية.[1]

كما أن أكثر من 113 مليون طفل في الدول النامية لا يتعلمون وأكثر من 60٪ من هذا الرقم من الإناث[2].

كما نجد فقر الدم في هذه الدول كعامل رئيس في زيادة معدل وفيات الأمهات في فترة ما بعد الولادة، والتي قدرت بحوالي 20 ـ 30 ٪ في إفريقيا وآسيا.[3]

إن الجوع وسوء التغذية نجدهما يضعان بصماتهما البشعة على خريطة دول العالم النامي وبخاصة الدول الإفريقية شبه الصحراوية التي تعرف أكبر نسبة مئوية، وهي حقيقة أكدها الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في خطاب ألقاه أمام مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 حيث قال: (يوجد في الوقت الراهن شخص من كل خمسة أشخاص يعاني من الجوع........ وهناك 88 دولة، أكثر من نصفها موجود في إفريقيا جنوب الصحراء، تتلظى بويلات الجوع وسوء التغذية المزمن، بل يوجد في

(1) د. جويدة عميرة، "عولمة سوء التغذية وأسبابها"، دراسات اقتصادية، العدد الثامن، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص59.

(2) د. إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص13.

(3) د. جويدة عميرة، المرجع السابق، ص59.

هذه اللحظة 200 مليون طفل تقل أعمارهم عن 5 سنوات يعانون من سوء التغذية ونقص الأغذية، إن هذا أمرا لا يمكن قبوله) .[1]

فبالإضافة إلى إمكانية الوفيات هناك نتائج يؤدي إليها الجوع وسوء التغذية، إذ يعتبر سوء التغذية من مسببات كثير من الأمراض الخطيرة، نذكر منها : مرض الأنيميا (فقر الدم) l'anémie والبربري le béribéri والكساح le rachitisme، التقزم الذي بلغت نسبته عند الأطفال دون الخامسة من العمر في الدول الأقل نمواً 47 ٪، وأيضاً الركود والهبوط في النشاط الناتج عن فقدان السعرات الحرارية اللازمة إذ يتوقف النمو، ويزداد الضعف الإجمالي.[2]

أما المجاعة فتسبب هي الأخرى في نتائج عديدة، أولها موت عدد كبير من الناس وهي تصيب أولاً الشيوخ ثم الأطفال، علماً بأن الشباب يجتازون الأزمة بسهولة أكثر من الرجال. أما النتيجة الثانية للمجاعة فهي انهيار النظام الاجتماعي بما فيه من الذعر على مستوى عالٍ يرافقها.

والنتيجة الثالثة للمجاعة تتمثل في انتشار الأوبئة بسبب ضعف الجسم لمكافحة الأمراض، وهذه الأوبئة قد تكون مميتة وتنتشر بسرعة وتعرض باقي العالم لهذه المخاطر.

كما تؤدي المجاعة إلى فناء عدد كبير من المواشي وإتلاف البذور والمحاصيل مما يزيد صعوبة العودة إلى الزراعة في الأحوال الطبيعية.[3]

---

(1) انظر: منظمة الأغذية والزراعة، مقالات إخبارية على الموقع: www.fao.org

(2) د. زياد الحافظ، "أزمة الغذاء في الوطن العربي"، معهد الإنماء العربي، 1976، الطبعة الأولى، ص97.

(3) د. زياد الحافظ، نفس المرجع، ص99.

إن علاج مشاكل الجوع وسوء التغذية والأزمات الغذائية تكون بمعالجة المشكلة الأصلية وهي مشكلة الفقر، فالفقر لم يعد يشكل حتمية طبيعية ولا ضرورة أخلاقية فحسب، وإنما هو وفاء بالالتزامات القانونية الدولية فيما يخص الحق في الغذاء، وذلك ينطوي على منافع اقتصادية، كما أننا نؤمن بأن الأمر يكمن في القدرات البشرية لكي نضمن أن يتمكن الإنسان من التمتع بالحق في الغذاء. [1]

ثانياً: التخلف Le Sous- Développement

بادئ ذي بدء تجب الإشارة إلى أنه مضى ما يقرب من عقدين من الزمن منذ أن بدأت المحاولات لتوضيح فكرة التخلف، ولكنه على الرغم من جهود الباحثين وعلى الرغم من الاقتراحات التي تقدم بها العديد منهم لهذه الغاية، لا يوجد حتى الآن تعريف موضوعي جامع مانع لهذه الفكرة، لذا سنحاول فيما يلي تقديم تعاريف بعض الباحثين، ثم نعالج أسباب ظاهرة التخلف وبعد ذلك النتائج المترتبة عن التخلف.

1- تعريف التخلف:

التخلف يرى فيه البعض أنه: (مجرد اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي لم يكشف تطورها عن مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي) [2] ويراه البعض أنه: (يعني البلد الذي تكون موارده الطبيعية غير المستغلة أو غير المستخدمة استخداماً كفؤاً وفقاً للفن الإنتاجي الحديث). [3]

---

(1) انظر: خطاب الأمين العام لمنظمة الفاو جاك ضيوف أمام مؤتمر القمة العالمي للأغذية، خمس سنوات بعد الانعقاد 2002.

(2) د. رمزي زكي، "التاريخ النقدي للتخلف"، صادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1987، ص 112.

(3) د. عمر سعد الله، مرجع سابق، ص63.

أمـا آيـف لاكوسـت YVES LACOSTE فيعـرف التخلـف بأنه: (مجموعة الظواهر المعقدة والمتبادلة والتي تبرز في عدم تكافؤ للثروة والفقر وفي الركود وفي تخلف نسبي لبعض الدول التي لها قدرة إنتاجية كامنة تنمو حسب إمكانياتها الحقيقية لتبعيتها الاقتصادية والثقافية والسياسية والتكنولوجية).[1]

إن هذا التعريف يتطلب منا أن نحدد ضحايا هذه الظاهرة ألا وهي الدول النامية، والتي ذهب بعض المفكرين إلى تعريفها بأنها: (الدول التي تهيّئ لسكانها في المتوسط قدراً من حاجاتهم وأسباب رفاهيتهم أقل مما توفره الدول المتقدمة لرعاياها).[2]

ويبدو لنا أن التخلف يعني: (عجز الدول عن تحقيق التنمية السريعة بسبب علاقات الاستغلال والسيطرة الناجمة عن السياسات الإمبريالية والاستعمارية). ويفضي هذا التعريف إلى تأكيد العلاقة بين عملية التنمية ووجود التخلف، ويحدد أسباب التخلف، كما يكشف أن التخلف يشكل في الوقت الراهن إحدى القضايا الدولية المعاصرة[3].

2-أسباب التخلف:

لاتزال وجهات نظر الدول المتقدمة والدول النامية تتباين في تبرير ظاهرة تخلف التنمية الاقتصادية، فكل منهما تلقي اللوم على الأخرى في إحداث التخلف وفي استمراره.

ففي الدول النامية ركزت الدراسات الفقهية على الربط بين ظاهرة التخلف ونشأة النظام الرأسمالي العالمي، واعتبرت أن التخلف مرتبط

(1) د. عمر سعد الله، نفس المرجع، ص63.

(2) د. صفاء الدين محمد عبد الحكيم، مرجع سابق، ص114.

(3) د.عمر سعد الله، مرجع سابق، ص64.

بتقسيم العالم اقتصادياً من قبل الاقتصاديات العالمية وجغرافياً من قبل الدول الاستعمارية.[1]

لذا عزا بعض الباحثين أسباب التخلف إلى الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية وللإمكانات البشرية في الفترة الاستعمارية، من بينهم الأستاذ محمد بجاوي إذ قال: (إن التخلف هو نتيجة تاريخية وليدة مرحلة طبيعية للتاريخ لأنه ظاهرة أصيلة لم تعرفها الدول المتقدمة، والتخلف ليس بظاهرة ظرفية أو مجرد تأخر، لكنه ظاهرة بنيوية إنه "عائق للنمو").

فالاستعمار هو الذي ولد التخلف [2]، والتخلف أدام الهيمنة الاستعمارية الاقتصادية حتى بعد حصول الدول على استقلالها السياسي[3] وهذا عن طريق ما يسمى بالاستعمار الجديد ـــ Néo Colonialisme.[4]

أما الدكتور والترودني WALTER.W فهو يقول إن التخلف هو نتاج استغلال رأسمالي إمبريالي واستعماري، وقد كانت المجتمعات الإفريقية

---

(1) هند بن عمار، "المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004، ص 20.
يقول أحد الباحثين نقلاً عن نورمان لونج: "إن الدول المتخلفة كما نراها اليوم هي نتاج لقوة تاريخية، وأن أوروبا لم تكتشف الدول المتخلفة بل على العكس من ذلك فإن أوروبا هي التي أوجدت هذه الدول". انظر في ذلك:د.خلاف خلف خلاف، "آليات التبعية والتنمية المستقلة"، دروس مستفادة، مجلة شؤون عربية، العدد 78 جوان 1994، ص 136.

(2) د. محمد بجاوي، مرجع سابق، ص 86.

(3) د. مصطفى المغربي، "حق المساواة في القانون الدولي، المنظمات الدولية"، دار المطبوعات الجامعية.الإسكندرية، 2007، دون طبعة، ص229.

(4) M .L.BENHASSINE ET BOUKRA: «DU Problème de L'Auto Suffisance Alimentaire Au développement des Forces Productives Nationales» .Revue Algérienne des Sciences juridiques, économiques et Politiques, N1, 1986, P9.

والأسيوية تنمو بشكل مستقل حتى سيطرت عليها الرأسمالية سيطرة مباشرة أو غير مباشرة وعندما حدث ذلك ازداد الاستغلال وأعقبه أيضاً تصدير الفائض الأمر الذي جرد تلك المجتمعات من ثمار مواردها الطبيعية وثمار العمل، ويمثل ذلك جزءاً لا يتجزأ من التخلف بمعناه المعاصر.[1]

أما الدول المتقدمة فتنظر لمسألة التخلف الاقتصادي على أنها شأن الدول النامية التي تتسبب في هذه الظاهرة وفي تعميقها واستمرارها، وتعيد الدول المتقدمة من جانبها وضعية التخلف إلى أسباب وظروف ذاتية تخص الدول النامية كالجغرافيا والمناخ والعرق والدين وتدنٍ في المستويين التعليمي والصحي ولارتفاع نسبة الفقر وسوء الإدارة وفقدان الحكم الرشيد.[2]

ومهما تعددت الأسباب المؤدية للتخلف فإن الآثار والنتائج تظل واحدة وسنتعرف على هذه النتائج في النقطة الآتية:

3- نتائج التخلف:

لقد ترتب عن ظاهرة التخلف التبعية والظلم الاجتماعي، اللتين ابتليت بهما العديد من الدول، منها الدول العربية والإسلامية. وبناءً عليه سنتناول التبعية الغذائية أولاً ثم الظلم الاجتماعي ثانياً.

أ- ***التبعية الغذائية*** La Dépendance Alimentaire:

إن مسألة التبعية الغذائية مطروحة بحدة في العديد من دول العالم الثالث ولئن تحصلت معظم الشعوب على استقلالها فإن حرية القرار

---

(1) د.والترودني، "أوروبا والتخلف في إفريقيا"، ترجمة د. أحمد القصير، عالم المعرفة عدد 132 ديسمبر 1988، ص21.

(2) هند بن عمار، مرجع سابق، ص 20.

السياسي أو الاقتصادي وحماية السيادة الوطنية لا يكون لها وجود دون تحقيق الاستقلال الغذائي أو على الأقل التقليل من التبعية الغذائية.[1]

وتتجلى ملامح التبعية الغذائية لدول العالم الثالث في تزايد الواردات الغذائية وتدني وتراجع الصادرات الغذائية.

تزايد الواردات الغذائية :

ولئن كانت الحبوب (القمح) تشكل أهم مقومات النظام الغذائي، فإن الدول النامية تعتبر أكثر دول العالم استيراداً لها، وهي تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على وارداتها من الحبوب، حيث يعود أكثر من 50٪ من صادرات القمح العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، فهي تعتبر من أكبر الدول المصدرة للقمح، وتحتل كندا الدولة المصدرة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وقد كانت الزيادة في واردات دول العالم الثالث من الأغذية تعني تدهوراً في ميزان تجارتها في الحبوب الغذائية، فقد وصلت وارداتها الإجمالية إلى 40 مليون طن عند بداية السبعينيات، ووصلت في فترة الثمانينيات إلى قرابة 96 مليون طن (حوالي 70 مليون طن من الواردات الصافية)، بعدما كانت هذه القارات الثلاث ـ إفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول من قارة آسيا ـ مصدرة للمواد الغذائية (منها الحبوب) في الثلاثينيات،

---

(1) عرف الفقه التبعية بأنها: " وضع ديناميكي تتفاعل فيه عوامل التبعية الداخلية والخارجية بشكل دائري يبقي هذه الدول داخل حلقات تخلفها". لمزيد من التفاصيل انظر: د. منعم العمار، "التنمية العربية ومشكلة التبعية"، مجلة شؤون عربية، العدد 82 جوان 1995، ص25.

(2) د. محمد رفيق أمين حمدان، "الأمن الغذائي، نظام، نظرية، تطبيق"، دار وائل للطباعة، 1999، الطبعة الأولى، ص 128.

وبينما كانت لاتزال من الناحية العملية مكتفية ذاتياً عند بداية الخمسينيات[1] توجب عليها الآن أن تتحول من دول مصدرة إلى مستوردة لكميات كبيرة من الحبوب والذرة والأرز وغيرها.

ونشير هنا ولو بإيجاز إلى ما وصلت إليه الدول العربية والإسلامية من تبعية غذائية إذ إن أكثر من نصف احتياجاتها من المواد الغذائية يتم استيرادها من الخارج فقد أصبحت أكبر سوق في العالم مستورد للحبوب والقمح.

فرغم ما تملكه من إمكانات بشرية ومالية وما تتمتع به أقاليمها من موارد زراعية خاصة السودان والمغرب والصومال والعراق بحيث لو استغلت هذه الأراضي الاستغلال الأمثل لحقق العالم العربي لنفسه بل لكافة دول العالم الإسلامي بإفريقيا وآسيا أمناً غذائياً.

لكن العجز في تلبية الطلب المحلي المتزايد على السلع، جعل معظم الدول الإسلامية من أن تصبح منطقة عجز غذائي متزايد، خاصة في السلع الأساسية مثل القمح فهي تنفق مبالغ كبيرة لاستيراد تلك المواد، فقد ارتفعت قيمة الواردات الغذائية العربية من 13522 مليون دولار عام 1980 إلى 17916 مليون دولار عام 1993 إلى 19.36 مليار دولار عام 2004.[2]

تراجع الصادرات الغذائية :

من ملامح التبعية الغذائية نقص الصادرات أو تراجعها، ومما يؤسف له حقاً أن معظم الأقطار التي كانت تزود العالم بالسلع الغذائية أصبحت اليوم عاجزة عن القيام بدورها أو الاحتفاظ بمكانتها السابقة.

---

(1) د.جاك لوب، مرجع سابق، ص 166.

(2) خديجة خالدي، أثر الاندماج الاقتصادي على التنمية في الدول النامية، مجلة علوم إنسانية، عدد 24 سبتمبر2005، ص30.

ففي أواخر الثلاثينيات من هذا القرن كانت أقطار أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي(سابقاً) وآسيا وأستراليا ونيوزيلندا مصدرة رئيسة للمواد والمنتجات الزراعية وبخاصة الغذائية، وفي مقابل ذلك كانت أوروبا الغربية أكبر مستورد للسلع والمنتجات من المواد الغذائية والحاصلات الزراعية والمواد الأولية، فقد كان معدل استيرادها من المواد الغذائية نحو 24 مليون طن في السنة، أما قارة أمريكا الشمالية فلم تزد صادراتها من الحبوب الغذائية آنذاك عن 05 ملايين طن متري في السنة، ولكن هذه الصورة تغيرت كلياً في الوقت الحاضر ففي عام 1976 قفزت صادرات أمريكا الشمالية من الحبوب الغذائية إلى 92 مليون طن متري، أما أستراليا ونيوزيلندا فقد بلغت صادراتها نحو 11 مليون طن متري.[1]

إن هذا التراجع والانخفاض في قيمة صادرات الدول النامية جعلها تستنزف لقسم كبير من احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة، لتمويل وارداتها من السلع الغذائية، وحتى في كثير من الأحيان تلجأ إلى الاقتراض من الخارج ليس هذا فقط، وإنما هناك آثار ونتائج تترتب عن هذه التبعية التي أصبحت واقعاً معاشاً، والاعتماد المتزايد على الخارج في الغذاء الأمر الذي سنتناوله في حينه.

نتائج التبعية الغذائية:

إن عدم قدرة الدول النامية على توفير الغذاء الأساسي لمواطنيها، واعتمادها المتزايد على الأسواق الخارجية لسد العجز منه، جعلها تستنزف

---

(1) د. محمد علي الفرا، مرجع سابق، ص 15.

احتياطاتها من العملات الصعبة، وتحت ضغط الحاجة إلى زيادة استيراد الغذاء، ومواجهة بعض متطلبات التنمية تضطر الدولة إلى الاقتراض وتوفير المال المطلوب على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يدفع بالدول النامية إلى مزيد من التخلف الاقتصادي والاجتماعي والوقوع في شراك المديونية. [1]

إن الاستيراد المتزايد للأغذية أوجد فجوة غذائية كبيرة جعلت مشكلة الأمن الغذائي تتحول من مشكلة اقتصادية إلى مشكلة سياسية.

فقد أمكن للدول المصدرة للغذاء أن تستخدمه كسلاح سياسي جديد بديل عن الأسلحة التقليدية، تمارس به الضغط على الدول المستوردة للغذاء لغرض فرض سيطرتها ونفوذها على اقتصاديات هذه الدول. وللولايات المتحدة الأمريكية تاريخاً طويلاً في مجال استخدام سلاح الغذاء تحت غطاء المحافظة على السلم والمساعدة الغذائية، ففي أوائل عام 1954 أصدرت قانوناً تحت رقم 380 تحت عنوان "الغذاء من أجل السلام". [2]

وفي عقد الثمانينيات قال وزير الزراعة الأمريكي جون بلوك: (إن الغذاء أكبر سلاح نملكه لتحقيق السلم في العالم.وسيظل الأمر كذلك

---

(1) لقد ذكرت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في إحدى تقاريرها عن النتائج السلبية التي ترتبها الديون على النظام الغذائي العالمي حيث قالت " إن الديون التي تستطيع الأمم الإفريقية أن تسددها، تجبرها نظراً للاعتماد على مبيعات السلع الأساسية على الإفراط في استخدام تربتها الهشة وكذالك تحول الأرض الطيبة إلى صحراء..." انظر في ذلك: الحق في الغذاء الكافي بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، دراسة عن مركز حقوق الإنسان، جنيف الأمم المتحدة، نيويورك 1989، انظر أيضاً: د. محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص19.

(2) علق أحد الاقتصاديين الأمريكيين قائلاً: " إن هذه المعونة ستتحول تدريجياً إلى أداة سياسية في سياستنا الخارجية" وسرعان ما ترجم هذا القول بقرار سياسي من لجنة الكونغرس الأمريكي وعلى لسان وزير الزراعة آنذاك بقوله: " السياسة الغذائية ببلادنا تعتبر أحد الأسلحة الفعالة المستعملة في المفاوضات" انظر في ذلك: محمد علي الفرا، مرجع سابق، ص 268.

ما بقي الآخرون يعتمدون في غذائهم على الولايات المتحدة الأمريكية لأن تلك التبعية تمنعهم من أن يكونوا مصدر قلق بالنسبة إلينا)[1].

ودون الخوض في مسألة الضغوط السياسية، فإن التغيرات المناخية في أمريكا الشمالية، يمكن في حد ذاتها أن تشكل خطراً على نطاق العالم، فالجفاف الطويل الأمد أو الصقيع قبل الأوان في هذه المنطقة يمكن أن يسببا انخفاضاً في مخزونات الحبوب الغذائية وارتفاعاً شديداً في الأسعار العالمية مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة بالنسبة للدول الفقيرة.[2]

و في وقت يبدو فيه أننا مقبلون على فترة يتزايد فيها عدم استقرار المناخ، لذلك يوجد في هذه التبعية خطر جدي بالنسبة للأمن الغذائي العالمي وهو خطر كثيراً ما أغفلناه.

ب- *الظلم الاجتماعي* ***L'injustice Sociale***:

إن التجربة التاريخية للدول المتخلفة تبرهن أن غياب العدالة الاجتماعية لا ينفصل عن تبعية البلاد والمساس باستقلالها الوطني، فالظلم الاجتماعي يسهل ويعمق التبعية، والتبعية تزيد الظلم الاجتماعي.[3] ومن مظاهر الظلم الاجتماعي: الإسراف، التبذير[4] وكذا اللامساواة....كلها

---

(1) خير الدين شمامة، "الأمن الغذائي - الخلفيات والأبعاد -" ملتقى أدرار، نوفمبر2007، ص53.

(2) د.جاك لوب، مرجع سابق، ص 166.

(3) د. محمود شريف بسيوني، د.محمد السعيد الدقاق، د.عبد العزيز وزير، "حقوق الإنسان، المجلد الثالث، دراسات تطبيقية عن العالم العربي"، دار العلم للملايين، نوفمبر 1989، الطبعة الأولى، ص391.

(4) لقد نهى الله عن الإسراف والتبذير وأمر بالتوسط في الإنفاق قال تعالى: "﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾". الآية 31 من سورة الأعراف.

تزيد من حدة النقص والعجز الغذائي. فاللامساواة في توزيع الدخل مثلاً حسب ما أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت على 77 دولة نامية يمثل 45 منها ما نسبته 80 بالمائة من إجمالي السكان أن هذه الدول واجهت اتساعاً في التباين في توزيع وعدم تكافؤ القوى الشرائية، وانحصر جزء كبير من هذه الدول في مجموعة الدول المتحولة وأمريكا اللاتينية وبعض دول إفريقيا خلال العقدين الماضيين ومما ساعد على تفعيل ظاهرة التباين في توزيع الدخل، الحروب الإقليمية والأزمات المالية مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي وتزايد الفقر في العديد من دول العالم.[1]

وفي هذا عندما تتحدث سوزان جورج SUZANE GEARGES عن أحد مظاهر الظلم الاجتماعي واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان تتساءل عن من ينتج ومن يستهلك في الدول الفقيرة؟ فتبين أن 80 ٪ إلى 95 ٪ من سكان العالم الثالث يعيشون خارج المدن، أي أنهم في قوتهم اليومي متعلقون بالأرض ولكن الغريب أن الذين يعانون من الجوع ويعيشون في حالة فقر مطلق هم الذين يعيشون في الأرياف حيث الإنتاج الزراعي والغذائي.

وترجع الكاتبة سبب هذه الوضعية الغريبة والشاذة إلى الظلم الاجتماعي، ولأن الأرض مصدر الإنتاج الزراعي، هي من حكر فئة قليلة من ملاك الأرض (17٪من السكان يملكون 90٪من الأراضي في أمريكا اللاتينية) وتضيف بأن إحصائية البنك الدولي تقول بأن ثلث سكان الريف هم فلاحون دون أرض.[2]

---

(1) د.سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص110.

(2)علي حمداوي، "الدول النامية في مواجهة الأزمة الغذائية" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر بن عكنون، السنة الجامعية2001- 2002، ص32.

الفرع الثاني: الحروب و النزاعات الداخلية

Les Guerres Et Les Conflits Intérieures

تعتبر الحروب والنزاعات الداخلية من أكثر أسباب انعدام الأمن الغذائي العالمي، ونجد هذه النزاعات الداخلية أكثر انتشاراً وتفشياً في قارات الدول النامية وفي قارة إفريقيا على وجه الخصوص.

وقبل أن نتطرق إلى عرض أمثلة من الواقع المزري الذي تعيشه القارة النامية على وقع هذه الصراعات والنزاعات، نتساءل أولاً عن أثر انعكاسات الحروب على الغذاء والبيئة؟

أولاً: أثر الحروب والنزاعات على البيئة

كانت البيئة ومازالت من أهم ضحايا الحروب القديمة والحديثة على حدٍ سواء، بما تخلفه الأسلحة البكتيرية والبيولوجية والإشعاعية من آثار وخيمة مسببة بذلك اختلالاً في التوازن الطبيعي، كما تدمر الحروب المساحات الخضراء كحرق الغابات، وتحطيم السدود، مما يؤدي إلى زحف الصحراء، فاستخدام الأسلحة الكيماوية يؤدي إلى تلويث الهواء والتربة والماء والغذاء[1].

كما تخلف الحروب ملايين من اللاجئين والمشردين، ففي عام 2001 كان هناك أكثر من 12 مليون لاجئ و25 مليون من المشردين داخلياً، وكذا النزوح الجماعي لسكان الريف ونهب المزارع وبث الألغام، والأمثلة كثيرة في الدول التي تكثر فيها النزاعات الداخلية وخاصة في إفريقيا[2].

(1) مجلة آفاق البيئة والتنمية، العدد 09 ديسمبر 2008.

(2) انظر: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما 2002، مرجع سابق، ص22.

ونتيجة لهذه النزاعات والحروب، فإن الخسائر الاقتصادية توقف الإمدادات الغذائية والحصول عليها وخاصة في دول الدخل المنخفض قد تكون مكلفة، وقد تصبح عملية إنعاش القطاع الزراعي من الدمار الذي أحدثته الحرب بطيئة، وتشير التقديرات إلى أن التأثيرات المباشرة على الزراعة (في ثلاث وعشرين دولة) بلغت ما يقارب 05.5 مليار دولار فيما بين 1997 ـ 1999 وكانت هذه التأثيرات في السنة الأخيرة تعادل 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في هذه الدول. (1)

ثانياً: النزاعات والحروب في الدول النامية

كان على الدول النامية أن تجابه إضافة إلى التدهور البيئي والتكاثر السكاني الحروب الأهلية التي يؤدي تضاعفها إلى حدوث مجاعات وفقر وتخلف، وتؤدي هذه الحروب والنزاعات الداخلية غالباً إلى نقص الغذاء وهذا بمنع المزارعين من إنتاج الأغذية، كما أنها تقطع سبل الوصول إلى الغذاء بسبب تعطل أعمال النقل والتجارة والأسواق.

وطبقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة أدت المنازعات في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى خسائر في الإنتاج الزراعي تبلغ قيمتها 52 مليار دولار خلال الفترة 1970 إلى 1997 أي ما يعادل 75٪ من إجمالي المساعدات العمومية للتنمية التي قدمت لهذه القارة خلال ذات الفترة. (2)

وتعتبر قارة إفريقيا من أكثر القارات عرضة للنزاعات الداخلية والمجابهات الإثنية ومثال ذلك النزاعات والصراعات في دارفور والنزاع في

(1) انظر: لجنة الأمن الغذائي، التحديات الجديدة التي تواجه منجزات مؤتمر القمة العالمي، الدورة السابعة والعشرون، روما 01 جوان 2001، ص10.

(2) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2002. مرجع سابق، ص22.

الشيشان والسودان، وتشاد وكذا جيبوتي والحروب الأهلية في الكونغو الديمقراطية التي أسفرت عن تشريد مليونين من الأشخاص والوضع الراهن في الصومال، إذ يتعرض مئات الآلاف منهم للنزوح وتعيش أغلبيتهم في العراء أو في مخيمات مؤقتة بعيداً عن المرافق الصحية[1].

ونستدل في هذا السياق بقول الأمين العام للأمم المتحدة إذ نبه إلى أن هناك عشرة حروب وصراعات داخلية تدور رحاها في إفريقيا وقرابة تسعة ملايين لاجئ ومتشرد في إفريقيا وهو أعلى من أي رقم موجود في أي قارة أخرى.[2]

من خلال عرضنا لواقع الحروب في هذه الدول فإن الشيء الذي لا يجب أن نتغاضى عنه هو حجم التكاليف والمصاريف التي تنفقها الدول النامية لشراء الأسلحة والعتاد لتدمير إمكانياتها الذاتية على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذه الشواهد تبين أثر النزاعات والحروب الداخلية على الأمن الغذائي في الدول النامية عامة وإفريقيا على وجه الخصوص.

إذن، هذه هي أهم الأسباب والعوائق الداخلية التي كانت وراء تراجع وتدني الوضع الغذائي للعديد من الدول النامية، فالفقر والمجاعة والتخلف والظلم الاجتماعي والحروب والنزاعات الداخلية هي من ضمن الأسباب التي تحول دون تحقيق التنمية الغذائية التي من شروطها الجوهرية الاستقرار السياسي والسلم الإقليمي وهناك عوائق أخرى تحول دون تحقيق

(1) انظر: جريدة الخليج بعنوان ، التنمية الإفريقية في 01 جويلية2008.

(2) مجلة الأمم المتحدة العدد04 ديسمبر 1995.

الأمن الغذائي العالمي والتي ارتأينا أن ندرجها تحت عنوان العوائق الخارجية للأمن الغذائي العالمي (المطلب الثاني).

المطلب الثاني: العوائق الخارجية للأمن الغذائي العالمي
Les Obstacles Externes À La Sécurité Alimentaire Mondiale

بالإضافة إلى ما ذكرناه من عوائق وعوامل داخلية كانت وراء تأزم الوضع الغذائي العالمي سيما في القارات الثلاث، فإن هناك جملة من العوائق تفاعلت وتداخلت مع الأسباب الداخلية لتؤدي جميعها إلى حالة انعدام الأمن الغذائي.

وقد كان للعوامل البيئية (الفرع الأول) والتكاثر السكاني(الفرع الثاني) وغيرها من العوامل أثر بليغ في تأزم الأوضاع الغذائية والزراعية وسنتناول هذه العوائق في فرعين مستقلين فيما يلي:

الفرع الأول: العوامل البيئية
Les Facteurs Environnementaux

لا يقتصر تأزم الوضع الغذائي العالمي على عامل الحروب والنزاعات أو الفقر والتخلف فحسب، بل للعوامل البيئية دور لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى، إذ إن التغيرات المناخية وكذا التصحر يؤثران بصورة سلبية ويزيدان من حدة تأزم الوضع الغذائي العالمي خاصة في الدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض فما تأثيرهما على الوضع الغذائي في هذه الدول؟

أولاً: التغيرات المناخية Les changements climatiques

يعرف التغير المناخي بأنه: (اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والأمطار التي تميز كل منطقة على الأرض وعند القول تغير المناخ على صعيد الكرة الأرضية نعني تغيرات في مناخ الأرض بصورة عامة، وخلال فترات محددة)[1].

إن للتغيرات المناخية تأثيراً مباشراً على حجم الإنتاج الغذائي، كالجفاف، الإعصار، الفيضانات، التصحر، انجراف التربة والاحتباس الحراري، كلها عوامل تسبب وتزيد من حدة مشكلة الغذاء وتقلص نسبة الصادرات الغذائية.[2]

إن الشواهد على تأثير تغيرات المناخ بصورة سلبية على الغذاء كثيرة، ولعل أبرزها نجده في إفريقيا، أين يضرب الجفاف بقوة وبصفة متكررة فمازالت دول عديدة في إفريقيا الجنوبية تعاني من موجة جفاف حادة تشكل مصدر قلق كبير لاسيما في دول تواجه أصلاً أزمة شديدة من انعدام الأمن الغذائي، ومن بين الأقاليم الإفريقية الأكثر تعرضاً لموجات الجفاف هو إقليم الساحل[3] إذ أصابته موجات الجفاف في أواخر

---

(1) د. سالم عبد الكريم اللوزي وآخرون، "تحديات الأمن الغذائي العربي"، فكر عربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008، الطبعة الأولى، ص48.

(2) إن تغير المناخ يؤثر على جميع الناس، غير أن الأكثر تضرراً سيكون مئات الملايين من صغار المزارعين، وصيادي السمك، والأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على الغابات. لمزيد من التفاصيل انظر: مؤتمر بشأن التحديات الجديدة، تغير المناخ، الطاقة والأغذية، روما 03 ـ 09 نوفمبر2008 على الموقع: WWW.FAO.ORG /Food Climate

(3) الساحل: هو الإقليم الإفريقي الأكثر اقتراناً بمشكلتي الجفاف والتصحر، ويمتد إقليم الساحل في نطاق عرض إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من السنغال في الغرب إلى إثيوبيا والصومال في الشرق.

الستينيات (1968 ـ 1972) وامتدت شرقاً لتشمل سائر أقاليم السودان الممتد جنوب الصحراء الإفريقية من المحيط الأطلسي حتى القرن الأفريقي وبلغت أقصى شدتها عام 1984. (1)

إن الجفاف في الواقع ليس خطراً جديداً يهدد الحياة أو رفاهية الإنسان، بل هو ظاهرة قديمة تصيب في كثير من الأحيان أو من حين لآخر مناطق من الأرض فتسبب الضرر لفترات وبدرجات من الشدة متفاوتة كنوبات الجفاف الكبرى التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1726 واستمرت لثلاث وعشرين سنة.

ويعرف الجفاف وفق المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على أنه: (الظاهرة الطبيعية التي تحدث عندما يكون المطر أدنى بدرجة محسوسة من مستوياته المسجلة، وهي تسبب بذلك في وقوع اختلالات هيدرولوجية تؤثر تأثيراً ضاراً على نظم إنتاج الموارد الأرضية)(2).

ففي إفريقيا مثلاً نجد أكثر من 150 مليون نسمة يعيشون كل عام تحت طائلة خطر الجفاف وقد سقط ضحية الموت جوعاً من جراء الجفاف الذي عاشته القارة الإفريقية منذ عقدين من الزمن أكثر من 250 ألف

---

(1) د. محمد عبد الفتاح القصاص، «التصحر، تدهور الأراضي في المناطق الجافة"، سلسلة عالم المعرفة، عدد 242، فبراير 1999، ص72.

أعطيت للجفاف عدة تعاريف منها :الجفاف الموسمي، الجفاف العارض، الجفاف الزراعي، الجفاف المتصل بالأحوال الجوية.

(2) انظر: المؤتمر الإقليمي السادس والعشرون للشرق الأدنى، طهران، جمهورية إيران 09 ـ 03 مارس 2002، ص10.

من بين المناطق التي تعرضت للجفاف منطقة القرن الأفريقي، بحيرة التشاد التي تحد العديد من الدول والتي كانت تعد في 1963 من أكبر البحيرات في العالم بمساحة تقدر نحو 25000كم^2 ولم يبق منها اليوم سوى 500 كم^2، ويعود هذا التراجع في منسوب مياه البحيرة إلى تعاقب فترات حادة للجفاف في المنطقة من (1972 ـ 1973) و(1982 ـ 1984).

نسمة، كما هجر نحو 30 مليون نسمة مساكنهم وهاموا في الأرض بحثاً عن الغذاء وانتهى بهم الحال إلى معسكرات اللاجئين الفارين من الجوع[1].

ففي بنغلادش وحدها بلغ عدد اللاجئين 05.5 مليون نسمة ونظراً لوضعيتهم المعيشية المزرية، فقد وصل الأمر إلى حد اقتراح الأستاذ عتيق رحمان A.RAHMEN - وهو مؤسس مركز بنغلادش للدراسات المعمقة - تعديل اتفاقية جنيف للاجئين السياسيين - 1951 - لكي تشمل اللاجئين البيئيين.[2]

ويؤدي الجفاف إلى حدوث أزمات مثل المجاعة والفقر والاضطرابات الاجتماعية وإلى النزاعات والحروب في بعض الأحيان، وتؤدي الحرب إلى نزوح السكان وهجرتهم، وفي هذا السياق نذكر رأي منظمة الصحة العالمية حول الجفاف فهي ترى أن الجفاف هو السبب الرئيس للوفاة على نطاق العالم بأكمله بالنسبة لنصف ضحايا الكوارث الطبيعية.

وترجع أسباب ذلك إلى نقص الغذاء وتفاقم أوضاع سوء التغذية من بين عوامل أخرى، والجفاف لا يجلب المجاعة فقط وهي أكبر قاتل، بل يجلب معه عوامل أخرى ذات تأثير على الصحة مثل الملاريا وحرائق الغابات وكذلك تترتب على آثار الجفاف أمراض كالرمد الربيعي للعيون والجرب[3].

إن الأمر لا يقتصر على التغيرات المناخية والجفاف فقط بل يتعداه إلى ظاهرة بيئية لا تقل خطورة عن العوامل البيئية الأخرى، ألا وهي ظاهرة التصحر.

(1) محمد عوض، جريدة الوطن بتاريخ 01جويلية2004، ص5.

(2) خير الدين شمامة، مرجع سابق، ص49.

(3) المؤتمر الإقليمي السادس والعشرون للشرق الأدنى، مرجع سابق، ص15.

ثانياً: التصحر Désertification

برزت كلمة التصحر في وثائق التنمية الدولية منذ أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1974 قرارين، الأول دعوة إلى الدول عامة للاهتمام بدراسات التصحر والتعاون فيما بينها لتقصي ظواهره وتبيين طرق مكافحته، الثاني قرار بعقد مؤتمر دولي عن التصحر عام 1977.

وتوصل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في جوان عام 1992 إلى التعريف التالي من خلال المفاوضات (التصحر هو تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة الجافة نتيجة لعوامل مختلفة من بينها التقلبات المناخية والنشاطات البشرية) وهو نفس التعريف الذي أقرته الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر لعام 1994.

إن التصحر في البداية كان قاصراً على دول الساحل الإفريقي لكنه فيما بعد امتد ليشمل أنحاءً من العالم فقد غزت الصحراء أجزاء من الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا والصين وأمريكا الجنوبية. [1]

---

(1) عقد المؤتمر في نيروبي بكينيا في الفترة من 29 أوت إلى سبتمبر 1977 كاستجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 33/37 في 07 ديسمبر 1974 عن التعاون الدولي لمحاصرة التصحر، وبدت كلمة التصحر كبديل لمصطلحات سالفة مثل "زحف الصحراء" ، انظر: د . محمد عبد الفتاح القصاص، مرجع سابق، ص4.

تشير التقارير العالمية التي صدرت عن الأمم المتحدة أن العالم سيفقد سنوياً حوالي 24 مليار طن من التربة السطحية وأن حوالي 70٪ من إجمالي مساحة الأراضي الجافة المستخدمة في الزراعة في العالم تضررت بدرجات متفاوتة من جراء عمليات التصحر.

وتقدر مساحة الأراضي المتصحرة في إفريقيا بـ35٪ وفي آسيا بـ45٪ ويعيش في خطر التصحر في القارتين ما يزيد عن 250 مليون نسمة، وهو ما ينعكس على تناقص حصتهم من الغذاء وانخفاض نصيب الفرد من السعرات الحرارية عن الحد الأدنى مما يؤدي بسكانها (هذه القارات) إلى المعاناة من سوء التغذية دون خطر الفقر.[1]

ويؤثر التصحر سلباً على القدرة البيولوجية للتربة فينعكس ذلك سلباً على الإنتاج الزراعي وعلى الأمن الغذائي، فالزيادة الكبيرة في عدد السكان أدت إلى الإسراف في التوسع الزراعي رأسياً وأفقياً مما أدى إلى نقص في إنتاجية التربة[2].

إن للتصحر دوراً في نشوب النزاعات المسلحة وكذا انعدام الاستقرار السياسي، والاضطهاد الاجتماعي، وكل هذا أدى إلى انتشار الجوع ومنه انتشار الأوبئة والأمراض كما هو الوضع سائد في إفريقيا (الصومال).

ويرجع بعض خبراء البيئة سبب التصحر إلى تعاقب سنوات الجفاف، وتردي الحالة المناخية، وكذا الرعي الجائر وإزالة الغابات، كل هذا شجع على تقدم الصحارى في بلاد الساحل[3]، وهناك من يرجعها إلى نشاط الإنسان نتيجة استخدامه السّيئ للأرض، بإزالة وقطع الثروة النباتية دون أن يعوضها بالزراعة والغرس، مما يعرض التربة للتعرية الهوائية،

(1) محمد عوض، جريدة الوطن، 01 جويلية 2004.

(2) د. محمد عبد الفتاح القصاص، المرجع السابق، ص12.

(3) د. محمد علي الفرا، مرجع سابق، ص37.

فعملت الرياح على تفكك ذرات التربة الجافة وغير المتماسكة فتحولت إلى صحراء.[1]

بالإضافة إلى التصحر الناشئ عن الحروب مثل استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية لإزالة الغابات بحثاً عن المقاتلين أو إبادتهم ويظل أثر هذه الأسلحة لأجيال مدمراً للغابات وللتربة السطحية الهشة.[2]

وبالإضافة إلى ما ذكرناه من عوامل هناك عوامل بيئية وطبيعية أخرى تسهم في إعاقة تحقيق الأمن الغذائي العالمي وتؤدي إلى حدوث فقر ومجاعات، مثل الفيضانات، الأوبئة والأمراض الفتاكة كالملاريا ونقص المناعة المكتسبة والحمى القلاعية، اكتساح الجراد وطاعون الماشية وكذا الاحتباس الحراري.[3]

وهكذا نخلص إلى أن العوامل البيئية كالتغيرات المناخية والجفاف والتصحر كانت ولازالت عوامل مؤثرة على الوضع الغذائي العالمي لاسيما في الدول النامية، وأضيف إلى جانبها عائق آخر أثار الكثير من الجدل ألا وهو النمو السكاني. فإلى أي مدى يؤثر هذا الأخير على الأمن الغذائي العالمي؟

الفرع الثاني: النمو السكاني

لعل أهم العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي العامل الديمغرافي ومعدلات النمو البشري التي أصبحت تفوق معدلات زيادة إنتاج

(1) معتصم راشد، "الأمن الغذائي ـ تحديات اليوم و ضرورات المستقبل ـ"، مجلة شؤون عربية، العدد 03 ماي 1981، ص82.

(2) معتصم راشد، نفس المرجع، ص83.

(3) د. محمد علي الفرا، المرجع السابق، ص22.

الغذاء وبخاصة في الأقطار النامية والتي شهدت في السنين الأخيرة تدنياً واضحاً في إنتاجها من الغذاء، فكيف يؤثر النمو السكاني على الأمن الغذائي العالمي؟

إن الإجابة عن هذه الإشكالية تستوجب التطرق للوضع السكاني العالمي أولاً، ثم إلى رؤية الفكر الغربي للمسألة السكانية ثانياً، لنعطي في الأخير تقديراً للمسألة.

أولاً: الوضع السكاني العالمي

عرف النمو السكاني بطئاً شديداً قبل الحرب العالمية الأولى ولكن نتيجة توفر الصحة الوقائية بعد الحرب العالمية الثانية بدأت زيادة السكان تعرف تطوراً، حيث وصل عدد السكان في العالم عام 1950 إلى 2400 مليون نسمة وارتفع هذا العدد إلى 3300 مليون نسمة عام 1965 وبلغ عام 1974 حوالي 3500 مليون نسمة[1] وسيصل إلى 7.2 مليار نسمة سنة 2015 و9.1 مليار نسمة سنة 2050 حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة.[2]

وإذا حللنا هذه الزيادة السكانية وقمنا بتوزيعها بين القارات المختلفة ندرك أن هذه الزيادة إنما تتمركز في الدول النامية، فبالنظر للفترة 1975 ـ 1985 فإن أعلى معدل للزيادة كان في إفريقيا بنسبة 3 ليصل عدد

(1) د. محمد علي الفرا، مرجع سابق، ص22.

(2) Les Institutions Internationales et Communautaire ; op, cit, p86

أفادت دراسة البنك الدولي صدرت عام1990 بأن الدول النامية تشكل ما نسبة 77.4٪ من دول العالم ، وأن نسبة الزيادة في عدد السكان من المجموع الكلي للسكان في العالم تميل لصالح الدول النامية، فقد ارتفعت نسبة الزيادة في عدد السكان في الدول المتخلفة من 77٪ في عام 1950 إلى 93% في عام 1990 وان إفريقيا وآسيا وحدهما مسؤولتان عن 53٪ من هذه الزيادة . انظر في ذلك :إحصاءات البنك الدولي، تقرير حول التنمية في عام 1990 واشنطن 1990.

سكانها إلى 553 مليون نسمة تليها أمريكا الجنوبية بنسبة 2.3٪ ليصل عدد سكانها إلى 369 مليون نسمة.

وإذا ترجمنا ذلك إلى أرقام محددة يمكن القول بأن الحجم الأكبر من الزيادة التي تحدث سنوياً يتم في الدول النامية الفقيرة، فمن بين الثمانين مليون طفل الذين يشهدهم العالم كل عام تقريبا فإن 75 مليون منهم يولدون في قارات إفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية[1].

كما أظهرت إحصائيات عام 1996 ارتفاع نسب النمو السكاني في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في حين انخفضت هذه النسب في قارتي أمريكا الشمالية وأوروبا، فحين بلغت نسبة النمو في إفريقيا عام 1996 بـ2.7٪ بلغت هذه النسب في أوربا 0.2٪ فقط.[2]

إن هذا التزايد السكاني يعتبر تزايداً مخيفاً بمعزل عن الموارد المتاحة وعن قدرة البيئة على مواكبة هذا النمو[3]، فالنسب المذكورة آنفاً توضح عبء هذه الظاهرة على الأمن الغذائي في قارات أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا والتي تعتبر غالبية دولها مستوردة للغذاء على عكس قارتي أمريكا الشمالية وأوروبا ويتجلى أثر التوزيع بالقدرة الاقتصادية والشرائية لشعوب العالم.

ففي سنة 2015 فإن التوزيع السكاني سيكون لصالح الدول النامية والتي هي في غالبيتها دول مستوردة للغذاء، أما الدول الصناعية فستعرف تدني نسبة النمو الديمغرافي وزيادة عالية في إنتاج وتصدير الغذاء.[4]

---

(1) علي حمداوي، مرجع سابق، ص45.

(2) د.محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص87.

(3) معتصم راشد، مرجع سابق، ص88.

(4) د. محمد رفيق أمين حمدان، المرجع السابق، ص87.

إن هذه الفجوة الغذائية أضحت تهدد سكان الدول النامية وتعرض عدداً كبيراً منه لأخطار الجوع ومشاكل نقص التغذية، بسبب عدم نمو الإنتاج الزراعي الغذائي فيها نمواً يواكب التطور الكمي الحادث في أعداد السكان[1]، وحسب تقديرات العلماء فإن أكثر من 60٪ من سكان العالم الثالث لا يجدون الغذاء الذي يمدهم بالطاقة للحياة.[2]

وقد نبه نيجل هاي NIGUEL HAY إلى خطورة المشكلة الغذائية بأنها تزداد حدة يوماً بعد آخر، لأن الإنتاج الزراعي لا يساير التزايد السكاني ولا يزيد بنفس سرعته.[3]

إن هذا النمو السكاني الذي شهدته الدول النامية اعتبرته الدول الغربية كارثة الكوارث على الحياة البشرية وعلى البيئة والتنمية، وطالبت باتخاذ تدابير صارمة للحد منه، بل بدأت تلمح إلى أنها ستدخل بطرق إكراهية في المستقبل لفرض هذه التدابير على دول الجنوب[4] فما هي حقيقة رؤية الفكر الغربي للمسألة السكانية؟

ثانياً: رؤية الفكر الغربي للمسألة السكانية

إن نظرة الفكر الغربي للمسألة السكانية ليست جديدة وإنما هي امتداد للأفكار التي قال بها المفكر الإنجليزي توماس مالتس

(1) د. رمزي زكي، " المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة"، سلسلة عالم المعرفة يناير 1984، ص187.

(2) دار لنج هيوز، مرجع سابق، ص118.

(3) د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص09.

(4) علي حمداوي، مرجع سابق، ص45.

MALTHUS في عام 1798[1] والذي يمكن اعتباره إمام المتشائمين، فقد خرج بنظرية مفادها أن السكان يتزايدون تبعاً لمتوالية هندسية في حين يتزايد إنتاج الغذاء تبعاً لمتوالية حسابية، وبناءً عليه قال بأن العالم مقبل عاجلاً أم آجلاً على أزمة حادة ومجاعة مخيفة واضطرابات عنيفة تهدد البشرية بدرجة أخطر من تهديد القنابل الذرية للسلم العالمي وتعصف بكيانه واستقراره.[2]

وبناءً على هذه النظرية المالتوسية فإن الفكر الغربي يلقي مسؤولية أزمة الغذاء على الدول النامية، إذ إن هذه الأخيرة أعطت الأولوية للتصنيع على حساب القطاع الزراعي وهي مسؤولة عن الفقر والتخلف الذي يصيبها والذي يرجع سببه إلى الزيادة في السكان التي أحرزت معدلات نمو هائلة دون أن يوازيها تزايد في الإنتاج الغذائي.[3]

والسؤال الذي يطرح نفسه: إلى أي مدى يمكن تصديق النظرية الغربية ؟ وهل يعد النمو الديمغرافي السبب الوحيد في تردي الوضع الغذائي وتأزمه أم أن هناك أسباباً أخرى تتفاداها الدول الغربية هروباً من المسؤولية الملقاة على عاتقها؟

ثالثاً: تقدير هذه المسألة

يجب أن نقرر في البداية أن النظرية المالتوسية قد وجهت لها انتقادات، فمن خلال استعراض الإحصائيات السكانية والزراعية فقد

---

(1) مالتس MALTHUS (1766 ـ 1834) عالم إنجليزي تنبأ بحدوث مجاعة في المستقبل تهدد البشرية فالأرقام تتكلم دون أي تعليق.

(2) د. محمد علي الفرا، مرجع سابق، ص12.

(3) د. زياد حافظ، مرجع سابق، ص06.

كانت دائماً نسبة نمو الإنتاج الزراعي الغذائي أكبر من نسبة تكاثر السكان في العالم[1]، فالإمكانيات التي تتوفر عليها أرضنا هائلة، حيث يوجد أكثر من 03 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة وهي أكثر من ضعف المساحة المزروعة [2]، إلا أن المشكلة تكمن في سوء توزيع الموارد الزراعية والسكان في العالم، مما خلق وعبر التاريخ أزمات غذائية اعتمد عليها مالتوس في بناء نظريته، أما في حالة التوزيع العادل للموارد والغذاء فلا مجال عندها لنشوء مجاعات أو أزمات غذائية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لم تدخل هذه النظرية عامل التطور التكنولوجي واعتبرته حيادياً أو ثابتاً على عكس الواقع.[3]

ولا يجب أن يفهم من كلامنا هذا أن النمو السكاني لا يعد مشكلة على الإطلاق، بل يعد مشكلة وسبباً من أسباب الجوع ولكنه ليس السبب الوحيد في تأزم الوضع الغذائي وما نتج عنه من فقر وسوء التغذية، فعلى الرغم من الثورة في الإنتاج الزراعي الغذائي والتقدم الفني في الإنتاج وأساليب النقل والتصنيع والتسويق، لازال العالم يشهد بين الفينة والفينة أزمة غذائية هنا أو هناك على الرغم من وجود غذاء كافٍ في العالم ككل.

فالأزمة ليست من طبيعة الأشياء ولا من ميزات الموارد الإنتاجية بقدر ما هي من صنع الإنسان وقراره السياسي أو الاقتصادي هي ضمن منظومة

---

(1) د. محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص80.

(2) د. زيد بن محمد الرماني، "الأمن الاقتصادي في مواجهة ظاهرة الجوع"، مجلة الأمن والحياة، العدد605، السنة 18 سبتمبر/اكتوبر1999، ص65.

(3) د. محمد رفيق أمين حمدان، المرجع السابق، ص81.

العلاقات الدولية، فالمشكلة تكمن في النظام الاقتصادي العالمي وفي طبيعة العلاقات الدولية القائمة على الاستغلال وتحرير المصالح.[1]

وأخيراً نخلص إلى القول بأن النمو السكاني يمكن أن ننظر إليه من ناحيتين، فهو من ناحية يشكل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً يحتاج إلى خدمات، ومن ناحية أخرى، عامل مهم من عوامل الإنتاج ورأسمال يمكن توظيفه واستثماره والعنصر الحاكم في هذا المجال هو شكل التنظيم الاجتماعي والاقتصادي وهل يوفر للأفراد فرصاً إنتاجية حقيقية أم أنه يستنزف مواردهم في أعمال غير إنتاجية وغير مفيدة ومن ثم لا يسهمون في عملية التنمية.[2]

ونخلص في نهاية هذا المبحث إلى أن عوائق الأمن الغذائي العالمي عديدة ومتنوعة تتداخل أحياناً وتتعقد أحياناً أخرى لتؤدي في النهاية إلى حالة من التأزم وانعدام الأمن الغذائي وغيرها مما نجني نتائجه اليوم.

وإضافة إلى العوائق السالفة الذكر، هناك عوائق أخرى تحول دون تحقيق الأمن الغذائي العالمي، والتي من بينها الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية العالمية الذي يشكل تهديداً للأمن الغذائي والتغذوي كما ينشأ عنه الكثير من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ذات التأثير الجانبي على التنمية والأنشطة الإنسانية معاً وهذه الأزمة الغذائية تتهدد بالخطر الملايين من أشد الناس ضعفاً في العالم.[3]

---

(1) د. محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص81.

(2) علي حمداوي، مرجع سابق، ص48.

(3) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2008، نشر منظمة الفاو تحت رقم:
ISBN 92-5-605178-8 ، ص42.

وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة فإن عدد من يعانون الجوع زاد جراء ارتفاع أسعار الأغذية بنحو 75 مليون شخص في عام 2007 ليصل إلى 923 مليون شخص.

إلى جانب هذا العائق هناك عائق يهدد هو الآخر الأمن الغذائي العالمي ألا وهو الوقود الحيوي - الإيثانول وزيت الديزل الحيوي -[1]، حيث دخلت الدول المتقدمة في سباق لإنتاج الطاقة ذات المصدر الغذائي لمواجهة ارتفاع أسعار البترول، إذ خصصت بعض الدول الهكتارات لزراعة الذرة والكولزا موجهة بذلك سوق الغذاء لإنتاج الطاقة، فإنتاج 50 لتر من الوقود البيولوجي يحتاج لحوالي 200 كيلوغرام من الذرة و200 كيلوغرام من الذرة تكفي لتغذية إنسان لمدة عام كامل.[2]

إن هذه العوائق جعلت دول العالم تدرك مدى خطورة انعدام الأمن الغذائي على سلامة الإنسان وبقائه حياً، وسعت إلى تحقيق الهدف الذي يتبناه المجتمع الدولي وهو استئصال الجوع وسوء التغذية الذي يتضرر منه

---

(1) الوقود الحيوي سائل يستخلص من النبات ويستخدم لأغراض النقل (وقود السيارات) باعتباره غير ملوث للبيئة وأهم أشكاله هو الإيثانول (الذي يقوم على المحاصيل السكرية أو النشوية) وزيت الديزل الحيوي (ينتج باستخدام مجموعة مختلفة من المحاصيل الزيتية المختلفة)، وفي الوقت الراهن يتم إنتاج نحو 85٪ من الإنتاج العالمي للوقود الحيوي السائل في شكل إيثانول وينتج أكبر بلدين منتجين للإيثانول وهما البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من 90٪ من الإنتاج الكلي، أما النسبة الباقية فتنتج معظمها كندا والصين والاتحاد الأوروبي (فرنسا وألمانيا) والهند، ويتركز إنتاج الديزل الحيوي في الاتحاد الأوروبي، انظر في ذلك: مجلة الصندوق، مجلة فصلية تصدر عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية(العدد52) جوان2009، ص62 - 63، وانظر أيضاً: مجلة العرب الاقتصادي، استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي يهدد العالم بالجوع، صدرت في19 فيفري2009، ص04.

(2) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم2008، المرجع السابق، ص43

الكثير من البشر، وذلك عن طريق إيجاد السبل الكفيلة لمحاربة الجوع وبذل الجهود في مجال تحقيق الأمن الغذائي العالمي والتخفيف من معاناة ثلاثة أرباع العالم من البؤس والفقر وسوء التغذية. وهو ما دفعنا للتساؤل عن جهود المجموعة الدولية والتدابير التي اتخذتها لتحقيق الأمن الغذائي العالمي ؟ وإلى أي مدى أسهمت تلك التدابير في مواجهة هذا التحدي الغذائي العالمي خاصة في الدول التي تعاني منه ؟

وهذا ما سنبينه من خلال الفصل الثاني من هذه المذكرة.

الفصل الثاني

الآليات الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي العالمي

المبحث الأول: منظمة الأغذية والزراعة كآلية عالمية رئيسة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي.

المطلب الأول: ماهية منظمة الأغذية والزراعة.

المطلب الثاني: التدابير المتخذة من قبل منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي.

المطلب الثالث: تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجالات الطوارئ.

المبحث الثاني: الآليات الإقليمية.

المطلب الأول: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المطلب الثاني: البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا.

المطلب الثالث: المجلس الأوروبي للزراعة.

المبحث الثالث: الآليات الوطنية.

المطلب الأول: التزام الدول بتحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الثاني: دراسة لحالة الجزائر.

المبحث الرابع: الآليات غير الحكومية.

المطلب الأول: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

الفصل الثاني
الآليات الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي العالمي

لقد تميز الثلث الأخير من القرن العشرين بظهور أزمات غذائية شملت دول العالم الثالث، والتي لم يكن بالإمكان تجاوزها أو تجاوز جزء من تبعاتها بغير الجهود الدولية المشتركة الرامية إلى صيانة الأمن الغذائي العالمي.

إن مهمة ضمان الأمن الغذائي العالمي ضخمة ومعقدة وتتطلب في آن واحد تضافر الجهود الوطنية، الإقليمية والدولية لتحقيق الأهداف المعلنة والمتمثلة في زيادة الإنتاج الزراعي والحد من الفقر وتحسين الصحة والتغذية. ولأجل تحقيق هذه الأهداف تم إنشاء عدة آليات وعلى مختلف المستويات والتي سنتعرض لها بشيء من التفصيل في فصلنا هذا، الذي يتعرض لمختلف التدابير الدولية الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي العالمي ضمن أربعة مباحث، يعالج أولها الهيئة الأممية المتخصصة في مجال الأغذية والزراعة ألا وهي المنظمة الدولية للتغذية والزراعة، أما المبحث الثاني نتطرق فيه للآليات الإقليمية، والمبحث الثالث يعالج الآليات الوطنية، أما المبحث الرابع والأخير نتعرض فيه للآليات غير الحكومية.

المبحث الأول
منظمة الأغذية والزراعة كآلية عالمية رئيسة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي

إن تحقيق الأمن الغذائي للجميع هو لبّ جهود منظمة الأغذية والزراعة فهي تعمل على قيادة الجهود الدولية لقهر الجوع[1] ورسالتها هي المساعدة على إقامة عالم يتمتع بالأمن الغذائي في هذا الجيل والأجيال المقبلة، وكذا التأكد من أن الناس يحصلون بصفة منتظمة على غذاء كافٍ ومن جودة عالية حتى يعيشوا حياة نشطة وصحية.

ورغم أن عدداً من الهيئات الدولية وبرامج الأمم المتحدة تعالج موضوع الأمن الغذائي سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر إلا أن منظمة الفاو يمكن اعتبارها المسؤولة المباشرة على تنفيذ الالتزام الدولي الرئيس عن ضمان تحقيق الأمن الغذائي.

لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية منظمة الأغذية والزراعة في المطلب الأول، ونعالج في المطلب الثاني التدابير المتخذة من قبل المنظمة، ثم

(1) جاء في ديباجة دستور منظمة الفاو المعدل عام 1965 "إن الأمم المقررة لهذا الدستور وقد عقدت العزم على توطيد الرفاهية المشتركة بدعم العمل الفردي والجماعي من جانبها لأجل رفع مستويات التغذية والمعيشة وتضمن تحرير البشرية من الجوع".
منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة يرمز لها بالأحرف الفرنسية OAA أو بحسب الحروف الإنجليزية FAO وهو الأكثر شيوعاً FOOD AND AGRICULTURE ORGANISATION وشعار المنظمة باللاتينية FIAT PANIS ومعناه بالعربية "أوجدوا خبزاً".

تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجالات الطوارئ في المطلب الثالث.

المطلب الأول: ماهية منظمة الأغذية والزراعة

سنعرض فيه لخلفية إنشاء منظمة الأغذية والزراعة(الفرع الأول) وإلى مراحل تطورها(الفرع الثاني) والأهداف التي رسمتها لتحقيق الأمن الغذائي (الفرع الثالث) وكذا الأجهزة التي تعتمد عليها للقيام بمهامها(الفرع الرابع).

الفرع الأول: خلفية إنشاء منظمة الأغذية والزراعة

تعود نشأة هيئة الأغذية والزراعة إلى الاجتماعات التي بدأت عام 1941 لإبرام الاتفاقية الدولية للقمح، فقد استغلها "ماك دوجال" MACK DOUJAL مندوب أستراليا الذي سبق أن وقف مع ستانلي بروس STANLEY BRUCE وراء الحركة العالمية للأغذية ومعه نفر من الخبراء في بحث مشكلات الأغذية التي تعرض لها العالم في فترة ما قبل الحرب وما بعدها، وانتهت المناقشات بوضع مذكرة تعرف باسم "مذكرة ماك دوجال"MACK DOUJAL تضمنت الخطوط العريضة لمشروع إنشاء هيئة دولية للتوفر على شؤون الأغذية والزراعة بمجرد انتهاء الحرب كخطوة أولى في سبيل دعم السلم.(1)

واقترح في تلك المذكرة أن يكون للهيئة ثلاث وظائف رئيسة تنحصر في جمع الإحصاءات المتعلقة بالزراعة واستهلاك الأغذية وتبويبها

---

(1) د. حسن عبد الله، "التنظيم الزراعي الدولي والهيئات الزراعية الدولية"، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ديسمبر 1966، دون طبعة، ص86.

وتفسيرها، والعمل كإدارة عالمية للبحوث الزراعية، وإسداء المشورة الفنية والعون للدول النامية.

وقد أمكن لماك دوجال أن يبحث في مذكرته مع فرانكلين روزفلت F.ROOSEVELT رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق بالتفكير في إنشاء منظمة عالمية تتوفر على صيانة السلم، ومن ثم اقترح عليه ماك دوجال أن يكون الميدان الذي تبدأ فيه الهيئة الجديدة عملها هو الغذاء باعتباره في مقدمة المسائل التي كان من الواجب العناية بها عقب الحرب[1].

ثم انقضت على ذلك الاجتماع فترة من الوقت قام بعدها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت بدعوة الدول المتحالفة لإيفاد مندوبين عنها لحضور مؤتمر الأغذية والزراعة يعقد في مدينة هوت سبرنجز HOT SPRINGS بولاية فرجينيا في 18 ماي عام 1943، واستمر المؤتمر مجتمعاً حتى 03 من جوان من العام نفسه واشتركت فيه خمسة وأربعون دولة[2]، وتعتبر هذه الدول الأعضاء المؤسسين للهيئة، وتركزت مداولات المؤتمر في ثلاث موضوعات رئيسة هي إنتاج الأغذية، واستهلاكها وتوزيعها.

---

(1) نفس المرجع، ص87.

(2) شاركت في المؤتمر خمس وأربعون دولة هي : أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، كندا، شيلي، الصين كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، جمهورية لدومينيك، الإكوادور، سلفادور، مصر، الحبشة، فرنسا، اليونان، جواتيمالا، هايتي، هندوراس، آيسلنده، الهند، إيران، العراق، ليبيا، لوكسمبورج، المكسيك، هولنده، نيوزيلندة، نيكاراجوا، النرويج، بنما، أورغواي، بيرو، الفلبين، بولندة، جنوب إفريقيا، الاتحاد السوفياتي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا، يوغسلافي.

إن أهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر هي الدعوة لإنشاء مجلس مؤقت للأغذية والزراعة ليتوفر على دراسة التدابير الخاصة بإنشاء هيئة دولية للأغذية والزراعة.

وبعد مضي عام على انعقاد المؤتمر اجتمع المجلس المؤقت في جوان عام 1944 واشتركت في أعماله الدول الخمسة والأربعون السالفة الذكر، وشكل ثلاث لجان، اختصت الأولى بصياغة الدستور والثانية بوضع بيان إنشاء الهيئة الذي أصبح فيما بعد ديباجة الدستور والثالثة بتحديد وظائف الهيئة وواجباتها الفنية، وانقسمت اللجنة الأخيرة إلى خمس لجان فرعية: لجنة للزراعة، لجنة للتغذية، لجنة للغابات، لجنة للمصايد، ولجنة للاقتصاد والإحصاء، كما شكلت ثلاث شعب: للعلوم، والاقتصاد والتنسيق.[1]

وفي عام 1945 اجتمع مندوبو 42 دولة في مدينة كيبك، وأقروا إنشاء المنظمة التي كانت من حيث النشأة أولى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، واختيرت في البداية مدينة واشنطن لكي تكون مقراً مؤقتاً لها، ولكنه تم الاتفاق فيما بعد على جعل روما مقراً دائماً لها ابتداء من عام 1951.[2]

إن الفكرة التي سادت عند إنشاء المنظمة هي أن الزراعة بمفهومها الواسع، الذي يشمل زراعة الأرض واستثمار الغابات واستغلال خيرات البحار والأنهار والبحيرات شأن مهم وصناعة كبرى في العالم، فأكثر من نصف سكان العالم يعملون في هذا الحقل.

---

(1) د. حسن عبد الله، مرجع سابق، ص88.

(2) د. حسن عبد الله، نفس المرجع، ص89.

وكانت قضية الغذاء والتغذية منذ أقدم العصور ونقص المواد الغذائية وسوء توزيعها وحدوث فترات من الجفاف والقحط المسببة للشح والمجاعة، شكلت على الدوام مشكلة أقضت مضاجع البشر.[1]

ولتبلغ المنظمة هدفها المتمثل في تحرير البشرية من الجوع، فقد عرفت منذ تأسيسها إلى يومنا عدة تطورات بعقد المؤتمرات وإبرام الاتفاقيات وإنشاء لجان، وسنتعرض لهذه التطورات في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: مراحل تطور منظمة الأغذية والزراعة

أطلقت منظمة الأغذية والزراعة عام 1960 حملة التحرر من الجوع، كان هدف الحملة هو تعبئة الدعم غير الحكومي وإشراك الشعوب والحكومات في دراسة كثير من المشاكل التي تشكل الأسباب الأساسية لما يعانيه أبناء البشر من الجوع والحرمان من الغذاء الضروري وصدر بمناسبة هذه الحملة "إعلان حق الإنسان في التحرر من الجوع".[2]

كما قامت منظمة الفاو بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية بوضع هيئة الدستور الغذائي عام 1962 المعنية بوضع معايير دولية للأغذية مرحلة التنفيذ، وفي عام 1974 أصدرت منظمة الفاو إعلاناً عالمياً حول استئصال الجوع وسوء التغذية، وتم إنشاء برنامج التعاون الفني بالمنظمة عام 1976 لتوفير المزيد من المرونة في الاستجابة للأوضاع العاجلة الملحة.

---

(1) د. محمد المجذوب، "التنظيم الدولي — النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة ـ"، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، الطبعة التاسعة، ص657.

(2) د. إسماعيل العربي، "التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1979، دون طبعة، ص212.

وفي عام 1978 انعقد مؤتمر الغابات العالمي الثامن في جاكرتا بأندونيسيا تحت شعار "الغابات للناس" من أجل إحداث أثر عظيم تجاه تنمية الغابات وعمل منظمة الفاو في هذا القطاع.

وفي عام 1981 تم الاحتفال لأول مرة بيوم الأغذية العالمي في 16 أكتوبر من قبل أكثر من 150 دولة، و بغرض الحصول على المعلومات والإحصاءات الزراعية في العالم قامت منظمة الأغذية والزراعة ببدء تشغيل قاعدة البيانات AGRO STAT التي تعرف الآن بقاعدة بيانات المنظمة الإحصائية FAO STAT وذلك عام 1986.

وفي عام 1992 تم التوقيع على أول اتفاقية عالمية بشأن صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من قبل أكثر من 150 دولة، وحددت الاتفاقية العديد من الأهداف من بينها توفير الخدمات الإيكولوجية: كالتلقيح ووضع نماذج الآفات والأمراض والكائنات البيولوجية التي تعيش في التربة من أجل إعادة دورات المغذيات وهذا لضمان حماية أهم مصدر للغذاء وهو التربة.

وفي عام 1994 أطلقت المنظمة البرنامج الخاص للأمن الغذائي (SPFS) الذي يستهدف دول العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض،[1] وكذا إنشاء نظام الطوارئ للوقاية من الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة

(1) دول العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض هي الدول التي تعيش غالبية أفرادها من نقص التغذية المزمن والبالغ عددهم 800 مليون نسمة، وهذه الدول موزعة كالتالي:43 في إفريقيا ،34في آسيا وفي أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي و03في أوروبا، راجع في ذلك: نشرة لمنظمة الفاو لعام 1998.

للحدود[1] (EMPRES)، الذي يعزز مساهمة منظمة الأغذية والزراعة القائمة أصلاً للوقاية من الأمراض والآفات ومكافحتها وإن أمكن اجتثاثها.

وفي عام 1995 احتفلت المنظمة بالذكرى الخمسين لتأسيسها، وفي11 سبتمبر1996عقدت المنظمة مؤتمر القمة العالمي للأغذية بحضور ممثلين عن 186 دولة والمجموعة الأوربية، وتم فيه مناقشة قضية من أهم القضايا التي يواجهها قادة العالم في الألفية الجديدة ألا وهي استئصال الجوع، ولأجل ذلك أطلقت المنظمة مبادرة حملة مكافحة الجوع، وحملة تيلفود عام1997 التي تمكنت من الوصول إلى 500 مليون مشاهد ومستمع في أنحاء العالم.[2]

وفي عام 1998 أنشأت المنظمة أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات التي لها علاقة باتفاقية تدابير الصحة النباتية، وشكلت لجنة مصايد الأسماك عام 1999 حيث أقرت اللجنة على ضرورة تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المتعلقة بالمصايد وكذا قطاع تربية الأحياء، وضمان الصحة الحيوانية المائية على أساس تنظيم حلقات علمية وعملية تخص هذا الميدان لمساعدة الدول النامية لتطوير تربية المائيات مثلما حدث في غانا عام 1999.

وفي عام 2000 تحصلت المنظمة على أول براءة من الأمم المتحدة لعملية تسمح للشركات الصناعية بتعبئة مياه جوز الهند في قوارير دون أن

---

(1) الأمراض الحيوانية العابرة للحدود وعلى رأسها: الطاعون البقري، بالإضافة إلى خمس أمراض هي: الحمى القلاعية، الالتهاب الرئوي المعدي للأبقار، وباء المجترات الصغيرة، حمى الوادي المتصدع ومرض الجلد المتجعد.

(2) انظر في موقع المنظمة :

Http://www.fao.org/unfao about/ar/index-ar.htmt

تفقد هذه المياه نكهتها وخصائصها التغذوية وهو ما يمكن أن يشكل نعمة للدول النامية.

وفي 03 نوفمبر عام 2001، دخلت المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية والزراعية حيز النفاذ بعد تصديق أربعين دولة عليها، وتهدف هذه الاتفاقية إلى صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام وتقاسم المنافع بصورة عادلة، كما أعدت المنظمة في عام 2002 برنامجاً لمكافحة الجوع لترجمة الإستراتيجيات الوطنية للتنمية الريفية والزراعية والأمن الغذائي على أرض الواقع مثلما حصل في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا (النيباد).

في عام 2005 تم إحياء الذكرى الستين لإنشاء المنظمة وإعادة انتخاب المدير العام جاك ضيوف(J.DIOUF) لفترة ثالثة مدتها 06 سنوات، وموافقة المؤتمر العام للمنظمة على إصلاحات إضافية تتضمن مزيداً من تطبيق اللامركزية بشأن الموظفين وبشأن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

وأصدر عام 2006 مندوبو ست وتسعين دولة عضو في المنظمة خلال المؤتمر الدولي الذي عقد في البرازيل إعلاناً مشتركاً، يقررون فيه بأهمية الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في تحقيق التنمية المستدامة، وفي نفس العام قامت المنظمة بإزاحة الستار عن مركز إدارة الأزمات على التقنية لمحاربة إنفلونزا الطيور وحالات الطوارئ الأخرى المتصلة بأمراض الحيوان وسلامة الأغذية، حيث يقوم المركز برصد تفشي الأمراض وإرسال الخبراء إلى أي بقعة في العالم خلال أقل من 48 ساعة.

في عام 2007 وافقت الدول الأعضاء في لجنة مصايد الأسماك لدى المنظمة بالإجماع وعددها 119 دولة، على مقترح لتطوير تدبير ملزم قانونياً لمعالجة عمليات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، الذي يتسبب في أضرار اقتصادية، اجتماعية، وبيولوجية وبيئية خطيرة[1]، وفي جوان عام 2008 عقدت المنظمة مؤتمراً رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي العالمي وتحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية، وفي 17 ـ 18 نوفمبر 2009 عقدت المنظمة مؤتمراً عالمياً لرؤساء الدول والحكومات حول حوكمة الأمن الغذائي العالمي.[2]

وهكذا يلاحظ من خلال سردنا لمراحل تطور المنظمة، أنها تطورت تطوراً إيجابياً، كل ذلك من أجل تعزيز وحماية الحق الأساسي للإنسان وهو الحق في الغذاء وكذا السعي إلى جعل البشرية جمعاء تعيش في أمن غذائي.

الفرع الثالث: أهداف منظمة الأغذية والزراعة

تتلخص أهداف منظمة الفاو فيما نصت عليه ديباجة دستورها في العمل على ما يلي: (رفع مستوى التغذية وتحسين كفاءة الإنتاج وتوزيع جميع الموارد والمنتوجات الزراعية، مع العناية بصفة خاصة بسكان الأرياف، ومن ثم تساهم في خلق اقتصاد عالمي موسع وضمان تحرير البشرية من الجوع).

---

(1) انظر: مؤتمر القمة العالمي للأغذية خمس سنوات بعد الانعقاد، الدورة 23 بعد المائة روما 10/28 ـ 02 نوفمبر 2002.

(2) جاء في نص المادة 1 من دستور منظمة الفاو تحديد ما تعنيه كلمة الزراعة فهي تشمل:الأسماك، المنتجات البحرية، الغابات ومنتجات الغابات الأساسية.

ومثل هذا النص يفيد أن منظمة الفاو تعتبر نفسها مسؤولة على إقامة عالم متحرر من الجوع، ويتمتع بأمن غذائي والتأكد من أن الناس يحصلون بصفة منتظمة على غذاء كافٍ ومن جودة عالية حتى يعيشوا حياة نشيطة وصحية.(1)

وهو ما يؤكده في الواقع نص المادة الأولى التي عبرت عن تحقيق تلك الأهداف، حيث جاء فيها بأن تقوم المنظمة بالوظائف الرئيسة التالية:

1. جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها ونشرها في مجال التغذية والمواد الغذائية والزراعة، وتحصل المنظمة على المعلومات من الدول الأعضاء عن طريق التقارير الدورية التي تطلبها من الحكومات عن مركز الأغذية والزراعة بمقتضى المادة 11 من الدستور ومن كشوف الأسئلة والبيانات الإحصائية التي توجهها إليها بصدد مختلف النواحي الزراعية. أما النشر فيتم عن طريق مطبوعات الهيئة التي تغطي كافة مجالات نشاطها، إلى جانب التقارير التي تصدر عن مؤتمرات واجتماعات أجهزتها المختلفة.
2. أن تشجع العمل وتوصي بما ينبغي القيام به على المستوى القومي وعلى المستوى الدولي في المجالات التالية:

أ. البحث العلمي والتكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي بشأن التغذية والغذاء والزراعة ونشر المعلومات في هذا المجال.

ب. المحافظة على الموارد الطبيعية واعتماد طرق محسنة في مجال الإنتاج الزراعي.

(1) انظر: سياسات التنمية الزراعية، المفاهيم والتجارب منظمة الفاو، روما 2006، ص15.

ج. تحسين طرق المحافظة على المواد الغذائية والتجارة فيها وتوزيعها.
د. اعتماد سياسة لتوفير القروض الزراعية الكافية على الصعيد القومي وعلى الصعيد الدولي.
ه. اعتماد سياسة بشأن الترتيبات التي تتصل بالمواد الغذائية.

3. كما تقوم المنظمة بتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات التي تطلبها، فيما يتعلق بالإحصاء وتقدير الموارد الزراعية والغابات وصيد الأسماك وتقدير الاتجاهات على المدى البعيد، فيما يتصل بالموارد الأولية وخصوصاً في المجالات التالية:
أ. إقامة أجهزة التخطيط.
ب. تدريب الموظفين والخبراء.
ج. تحديد الخطوط الأساسية لسياسة زراعية تأخذ إلى الاعتبار الموارد المتوفرة وإمكانيات التصدير.[1]

أما عن العضوية في منظمة الأغذية والزراعة فلها ثلاث صور:
أ. **العضوية الأصلية**: وهي تثبت للدول التي اشتركت في مؤتمر الأغذية والزراعة لعام 1943 وساهمت في إنشاء المنظمة وصدقت على دستورها.
ب. **العضوية بالانضمام**: للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها ممن قبل مؤتمر المنظمة عضويتهم بأغلبية ثلثي أعضائه.
ج. **العضوية بالانتساب**: وهي تثبت للدول ناقصة السيادة والخاضعة للاستعمار والتي لم تنل سيادتها واستقلالها.[2]

---

(1) د. إسماعيل العربي، "التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية"، منشورات الثقافة، 1972، دون طبعة، ص207 ـ 209.

(2) د. رجب عبد المنعم متولي، "الوجيز في قانون المنظمات الدولية"، دار النهضة العربية، 2008، دون طبعة، ص352.

الفرع الرابع: أجهزة منظمة الأغذية والزراعة

تعتبر منظمة الفاو المنظمة الرائدة في مجال تحقيق الأمن الغذائي العالمي واستئصال الفقر ودحر الجوع، وتقوم بهذه الوظائف بواسطة أجهزتها. فما هي تلك الأجهزة التي أسندت لها هذه المهام؟

بالرجوع إلى دستور منظمة الفاو نجد أن هناك نوعين من الأجهزة الأولى عامة، والثانية خاصة، نتناولها تباعاً فيما يلي:

أولاً: الأجهزة العامة

تتكون منظمة الفاو من ثلاث أجهزة رئيسة هي: المؤتمر، المجلس، والأمانة العامة.

1- المؤتمر:

هو السلطة العليا للهيئة وتمثل فيه كافة الدول الأعضاء على قدم المساواة[1]، ويضم المؤتمر191 دولة ومنظمة عضو واحدة وهي المجموعة الأوربية وعضواً منتسباً واحداً (جزر فيرويه ـ îles FEROE) بما يعني أن المؤتمر يضم في 2007 ما مجموعه 193عضواً[2]وهو عدد يفوق عدد أعضاء الأمم المتحدة حالياً والذي لا يتجاوز 192 دولة.

ويجتمع المؤتمر مرة كل سنتين[3]تستغرق عادة نحو ثلاث أسابيع، تعقد في شهر نوفمبر بمقر الهيئة ما لم يتقرر ذلك في دورة سابقة أو بناء على قرار المجلس في الحالات الاستثنائية، والتمثيل في مؤتمر المنظمة يتم

(1) د. حسن نافعة، "التنظيم الدولي"، مكتبة الشروق الدولية، 2004، دون طبعة، ص234.

(2) بلغ عدد أعضاء المؤتمر في عام 2002 ما مجموعه 184 عضو وفي أفريل 2006 بلغ 190 عضوا انظر في ذلك: موقع منظمة الفاو http:// www.fao.org.

(3) راجع المادة 3 من دستور المنظمة.

على أساس أن لكل دولة عضو، وكل عضو منتسب بمندوب واحد ويكون لكل عضو صوت واحد، أما الدول المنتسبة فلا تمتع بهذا الحق.[1]

وتتمثل وظائف المؤتمر في تحديد سياسات المنظمة، والموافقة على الميزانية، ورفع التوصيات للدول الأعضاء والمنظمات الدولية فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بمقاصد المنظمة وأهدافها.[2]

ويتفرع المؤتمر إلى عدد من اللجان، منها لجان موضوعية ولجان إجرائية، وتضم اللجنة الإجرائية: اللجنة العامة، ولجنة الترشيحات ولجنة أوراق الاعتماد، وأهم هذه اللجان هي اللجنة العامة، وهي تتألف من رئيس المؤتمر ونواب الرئيس الثلاث وسبع دول أعضاء ينتخبها المؤتمر وفقاً للمادة 08 من دستور المنظمة.[3]

2- المجلس:

وهو الجهاز التنفيذي ويتألف من مندوبي 49 دولة ينتخبهم المؤتمر لمدة 03 سنوات على أن تنتهي عضوية ثلث الأعضاء كل سنة، ولكل دولة عضو في المجلس ممثل واحد وصوت واحد فقط وفقاً للمادة 05 من دستور المنظمة[4]، ويعين المؤتمر رئيساً مستقلاً للمجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويراعي عند اختيار الأعضاء تمثيل المناطق الجغرافية في العالم وفق ما

(1) د. حسن عبد الله، مرجع سابق، ص159.

(2) راجع المادة 4 من دستور المنظمة.

(3) د. حسن عبد الله، مرجع سابق، ص159.

(4) منظمة الفاو، مرجع سابق، ص4.

تنص عليه المادة 23 من دستور المنظمة[1]، ويجتمع المجلس في مقر المنظمة ما لم يطلب غير ذلك الدول الأعضاء، وتصدر قراراته بالأغلبية العادية في جلسات علنية عدا بعض الموضوعات ما لم يطلب غير ذلك الدول الأعضاء، وتصدر قراراته بالأغلبية العادية في جلسات علنية عدا بعض الموضوعات المحددة على سبيل الحصر فتكون جلساته فيها سرية.[2]

إضافة إلى هذه الوظائف، يعمل المجلس نيابة عن المؤتمر خلال الفترات التي تفصل بين دورات المؤتمر[3] ويقوم المجلس بعمله بواسطة لجان مختلفة منها ما ينشأ خلال دوراته مثل "اللجنة العامة"، ومنها ما هو مؤقت التي يكونها المجلس لدراسة مواضيع ما، ومنها ما هو دائم، وهي تضم: لجان البرامج، لجنة المالية، لجان الشؤون الدستورية والقانونية، لجنة مشكلات السلع، لجنة مصايد الأسماك، لجنة الغابات، ولجنة الزراعة ، ولجنة الأمن الغذائي العالمي.[4]

أما فيما يخص وظائف واختصاصات المجلس حددتها المادة 24 من اللائحة العامة للمنظمة، فهو يركز اهتمامه بصفة خاصة على وظائفه

---

(1) إفريقيا 48 دولة لها 12 مقعداً.
آسيا 23 دولة لها 9 مقاعد.
أوروبا 44 دولة لها 10 مقاعد.
أمريكا اللاتينية والكاريبي 33 دولة لها 09 مقاعد.
الشرق الأدنى 21 دولة لها 6 مقاعد.
أمريكا الشمالية دولتان لها مقعدان.

(2) د. رجب عبد المنعم متولي، مرجع سابق، ص353.

(3) د. إسماعيل العربي، التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية 1972، مرجع سابق، ص211.

(4) د. حسن عبد الله، مرجع سابق، ص161.

المرتبطة بالسياسة العامة للمنظمة (حالة الأغذية والزراعة في العالم) كما يقوم بتنفيذ البرامج والتوصيات التي يضعها المؤتمر وكذا إقرار اللائحة الداخلية للمنظمة.[1]

3- الأمانة العامة:

لا تختلف الأمانة العامة لمنظمة الأغذية والزراعة عن الأمانات العامة في المنظمات الدولية الأخرى، فهي تضم موظفين دوليين وعلى رأسهم المدير العام للمنظمة، الذي يعينه المؤتمر لمدة 06 سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى طبقاً للمادة 36 من لائحة المنظمة، والأمين العام الحالي للمنظمة هو السنغالي الدكتور جاك ديوف (jacques Diouf)[2] الذي بدأ ولايته الأولى في جانفي 1994 وأعيد انتخابه لولاية ثانية في جانفي عام 2000 ثم لولاية ثالثة ابتداء من جانفي عام 2006، ويعاونه فريق من الموظفين الدوليين الذين يتولى هو تعيينهم وترقيتهم وكذا محاسبتهم وتأديبهم.

وتضم الأمانة ثمانية أقسام فنية هي: مصلحة الزراعة، مصالح مصائد الأسماك، مصلحة الغابات، مصالح الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مصالح الشؤون المستديمة ومصلحة التعاون الفني.[3]

ومن بين اختصاصات الأمانة العامة: متابعة سير العمل داخل المنظمة، وضع جداول أعمال جلسات المؤتمر والمجلس، متابعة تنفيذ ما يصدر عن أجهزة المنظمة من توصيات وقرارات.

---

(1) منظمة الفاو، مرجع سابق، ص 6.

(2) في عام 1975 انتخب إدوارد صوما EDOUARD. S كمدير عام للمنظمة للمرة الأولى وأعيد انتخابه لمدة 6 سنوات أخرى اعتباراً من جانفي 1982.

(3) د. رجب عبد المنعم متولي، مرجع سابق، ص354.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة تعتمد في عملها على نظام اللامركزية إذ يوجد إلى جانب مكتبها الرئيس (القاطن بروما) مكاتب إقليمية، وتعد بمثابة وسيلة الاتصال مع المنظمة وحكومات الدول الأعضاء وتوزع هذه المكاتب كما يلي:

مكتب إقليمي في واشنطن والقاهرة وبانكوك والمكسيك وريودي جانيرو وسنتياغو وكذا مكتب الاستعلامات في نيودلهي ومكتب الاتصال والاستعلامات بمقر الأمم المتحدة بنيويورك.[1]

ويبلغ عدد العاملين بالهياكل التنظيمية للمنظمة 3700 موظف من بينهم 1400 موظف فني و2300 من موظفي الخدمة العامة.

ثانياً: الأجهزة الخاصة

توجد إلى جانب الأجهزة العامة للمنظمة أجهزة خاصة تعمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي العالمي، نورد تلك الأجهزة فيما يلي:

1. هيئة مصايد الأسماك آسيا والمحيط الهادي.
2. المجلس العام لمصايد أسماك البحر المتوسط.
3. الهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية.
4. لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي.
5. هيئة مصايد المحيط الهندي.
6. لجنة مصايد الداخلية في إفريقيا.
7. هيئة مصايد أسماك التونا في المحيط الهندي.[2]

(1) د. رجب عبد المنعم متولي، نفس المرجع، ص355.
(2) احمد بن ناصر، مرجع سابق، ص161.

إضافة إلى بعض الأجهزة التي ينشئها المؤتمر والمجلس من حين لآخر بغية تعزيز التعاون في موضوعات نوعية أو مناطق جغرافية معنية ذات صلة بنقص الأغذية، فعلى سبيل المثال وافق المؤتمر على إنشاء هيئة الموارد الوراثية النباتية لترشيد سياسات المنظمة ورصد تنفيذ التعهد وأنشأت هيئة "التريبا نوزوما" الإفريقية في عام 1979 لتنسيق برنامج واسع النطاق تنفذه المنظمة لاستئصال هذا المرض.

والواقع أن للأجهزة الخاصة دورها على الصعيدين العالمي والقطري فهي علاوة على مواجهتها لمشكلة نقص الأغذية، تلتزم أيضاً بتحقيق الأمن الغذائي للأسرة وتعزز من فرص الحصول على الغذاء الذي يحتاجه أفراد المجتمع من أجل حياة صحية، وتكفل للناس ولاسيما الفقراء منهم الشعور بالثقة في إمكانية حصولهم على الغذاء[1].

وفي الأخير، نخلص إلى القول إن هذه الأجهزة تعمل جاهدة على تحقيق الأمن الغذائي للجميع بما تقدمه من مساعدات عملية للدول النامية من خلال مشروعات المساعدة الفنية، كما أنها تتولى جمع المعلومات ذات الصلة بالتغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك.

المطلب الثاني: التدابير المتخذة من قبل منظمة الأغذية و الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي

تبذل منظمة الفاو منذ إنشائها جهوداً كبيرة ومعتبرة قصد تحقيق الأمن الغذائي العالمي انطلاقاً من مسؤولياتها القانونية في هذا المجال،

(1) احمد بن ناصر، نفس المرجع، ص161.

ويتجلى لنا ذلك من خلال التدابير الدولية والقطرية التي اتخذتها، وكذا المؤسسات والآليات التي أحدثتها.

فبدأ بحملة التحرر من الجوع لعام 1960 وصولاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية لسنة 2009. وسنسعى في هذا المطلب التطرق لبعض من هذه التدابير والتي من بينها: برنامج الغذاء العالمي(الفرع الأول)، المؤتمر العالمي للأغذية (الفرع الثاني)، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية(الفرع الثالث).

الفرع الأول: برنامج الغذاء العالمي P.A.M

نتطرق في هذا الفرع إلى الظروف التي نشأ فيها البرنامج، ثم الجهود والنشاطات التي قام بها هذا الأخير لمكافحة الجوع.

أولاً: نشأة البرنامج

بدأ الشعور بالحاجة إلى المساعدة بالمواد الغذائية منذ الثلاثينيات حينما لفتت المجتمعات ظاهرة غريبة، وهي أن بعض الدول تنتج أكثر مما تحتاج إليه شعوبها من المواد الغذائية ولا تعرف طريقاً للتخلص من ذلك الفائض في الوقت الذي كانت فيه بعض المناطق تعاني المجاعة. وهذه الظاهرة نفسها تكررت في أوائل الخمسينيات.

وفي عام 1954 أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية ـ وهي أكبر دولة تعاني من الفائض الزراعي بصورة شبه مزمنة ـ قانوناً يقضي بتقديم الفائض من المواد الغذائية على سبيل المساعدة طبقاً لشروط وإجراءات معينة.

وفي نهاية العقد ارتفعت أصوات تنادي بأن تكون المساعدة بالمواد الغذائية على أساس جماعي، وبأن توكل مهمة إدارة هذه المساعدة

والإشـراف علـى توزيـع المـواد الغذائيـة علـى المحتـاجين إلى المنظمـات المتخصصة.[1]

ومع بروز العديد من الشعوب المستعمرة سابقاً خلال الستينيات في الساحة الدولية شهدت العلاقات الدولية تغييراً عميقاً ومستديماً، بحيث استعملت هذه الدول نظام الأمم المتحدة من أجل مزيد من العناية بانشغالاتها المرتكزة على التنمية.[2]

وفي عام 1963 أقرت الأمم المتحدة مشروعاً وضع بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء برنامج الغذاء العالمي[3] ليكون وكالة دولية لإدارة المساعدة بالمواد الغذائية.[4]

ويهدف البرنامج إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتقديم المساعدات على شكل مواد غذائية وخاصة في الدول الأكثر فقراً.[5]

---

(1) د.إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص213.

(2) انظر: عبد الجليل بلعلا، "تأسيس المساعدة الغذائية وآلياتها، مجموعة التبعية الغذائية"، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، 1986، ص83.

(3) أقرت اللائحة رقم 1469 من قبل الجمعية العامة بتاريخ 27 أكتوبر 1960 والتي تدعو إلى إنشاء البرنامج العالمي للأغذية (P.A.M) وبعد التصديق على النص التأسيسي عام 1961، أصبح البرنامج المسطر في الأول على سبيل التجربة عام 1963 معمماً ميدانياً فالأمر لا يتعلق بإنشاء هيئة متخصصة بل بآلية متعددة الأطراف وضعت تحت الرعاية المشتركة لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأغذية والزراعة لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الجليل بلعلا ، المرجع السابق، ص84.

(4) د . إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص213 ـ 214.

(5) د. حسين عمر، "المنظمات الدولية، هيئات ووكالات منظمة الأمم المتحدة ومنظمات التنمية والتجارة والتعاون الاقتصادي"، دار الفكر العربي للنشر، 1993، دون طبعة، ص59.

كما يهدف البرنامج إلى تنشيط التنمية والقيام بعمليات الإغاثة العاجلة للمناطق المنكوبة، أو التي تتعرض للقحط والمجاعة ومواجهة حالات الحاجة العاجلة للغذاء، كما حدث بالنسبة للمشردين في سوريا والأردن بعد حرب جوان عام 1967 في الشرق الأوسط وبالنسبة للعراق بعد فيضان نهر الفرات في ماي1967. [1]

فيا ترى ما هي الجهود التي قام بها البرنامج لتحقيق هذه الأهداف والطموحات؟

ثانياً: نشاط البرنامج وجهوده

لقد بدأ تنفيذ البرنامج في أوائل جانفي عام 1963 ولمدة ثلاث سنوات على سبيل التجربة(1963 ـ 1965) [2] وفي غضون هذه الفترة قدمت 70 حكومة، ومعظمها من الدول المتطورة، مساهمات إلى البرنامج في شكل مواد أولية وخدمات وأموال بلغت قيمتها 94 مليون دولار.

وبهذه المواد استجاب البرنامج لطلبات 60 حكومة للمساعدة بالمواد الغذائية التي تنفق لتنفيذ مختلف مشروعات التنمية[3]، وفي نهاية المرحلة التجريبية، قررت الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة الإبقاء على البرنامج واستمراره بصفة دائمة، وحدد لموارده رقماً هدفياً قدره 275 مليون دولار لفترة الثلاث سنوات التالية للمرحلة التجريبية.

(1) د.حسين عمر، مرجع سابق، ص59.

(2) نفس المرجع، ص59.

(3) د. إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص214.

وقد وافقت على المرحلة التجريبية الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها 2095 (دورة20)، ومؤتمر هيئة الأغذية والزراعة بالقرار رقم 04 في الدورة 1965/13، بل لقد حدا هذا النجاح بالجمعية العامة لأن تطلب في قرارها رقم 209/دورة 20 إجراء دراسة للوسائل والسياسات المطلوبة لمكافحة الجوع على نطاق واسع عن طريق العون الغذائي الدولي.(1)

لقد قدم البرنامج العالمي للتغذية منذ تأسيسه حتى عام 1984 مساعدة إجمالية لدول العالم الثالث تقدر بـ 7.5 مليار دولار تضاف إليها مساعدات أخرى في إطار العمليات الاستعجالية بمبلغ 1.125 مليار دولار، وحتى عام 1980 قدم البرنامج مساعدات قيمتها حوالي 04 مليون دولار تتوزع هذه المساعدات حسب المناطق الكبرى كما يلي: 3.3 مليار دولار لآسيا، و2.4 مليار دولار لإفريقيا جنوب الصحراء، و2.3 مليار دولار لإفريقيا الشمالية والشرق الأوسط، وأخيراً حوالي مليار دولار لأمريكا اللاتينية.(2)

وحسب التقرير السنوي الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة لعام 1983 فقد بلغ عدد المستفيدين من المعونة الغذائية نحو 200 مليون شخص، وذاع صيت البرنامج باعتباره واحداً من أكثر أجهزة الأمم المتحدة فعالية وكفاءة(3).

فإلى جانب هذه المساعدات التي تقدم في الحالات العادية، هناك مساعدات غذائية تقدم في الحالات الاستعجالية نذكر منها إغاثة حالات الطوارئ في إفريقيا جنوب الصحراء بسبب أزمة الأغذية هناك.(4)

(1) د . حسن عبد الله، مرجع سابق، ص17.

(2) عبد الجليل بلعلا ، مرجع سابق، ص84.

(3) منظمة الأغذية والزراعة، التقرير السنوي 1983، ص33.

(4) منظمة الأغذية والزراعة، نفس المرجع، ص33.

ومن خدمات البرنامج التي لا ينساها العرب تلك المساعدة التي قدمها بسخاء للاجئين الجزائريين بالمواد الغذائية أثناء حرب التحرير، وللأشخاص الذين تركوا بيوتهم وممتلكاتهم نتيجة لحرب العدوان التي شنتها إسرائيل في عام 1967.[1]

إن عمل البرنامج العالمي للتغذية وإن كان يحظى منذ إنشائه إلى اليوم بقبول واسع على الصعيد الدولي، ولم يكن بالتالي عرضة لانتقادات ومحاولات من الدول المتطورة التي ترمي إلى ضرب استقرار نظام التعاون المتعدد الأطراف، إلا أن المساهمات الإرادية تبقى مع ذلك محدودة، بحيث لم ترتفع خلال السنوات المالية 1983 ـ 1984 إلى 1986 ـ 1987 إلا ببضع مئات الملايين من الدولارات أي من مليار إلى 1.4 مليار دولار، وهذا رغم اتساع نطاق المجاعة وسوء التغذية في العالم الثالث.[2]

الفرع الثاني: المؤتمر العالمي للتغذية 1974 C.M.A

لقد أدت المشاكل التي طرأت على أوضاع الغذاء في العالم وخاصة خلال الفترة 1972 ـ 1974 إلى نجاح الأمم المتحدة في عقد مؤتمر الغذاء العالمي، لذلك يتعين علينا التذكير باختصار بالظروف التي عقد فيها هذا المؤتمر.

لقد انعقد هذا المؤتمر في وقت كانت دول العالم الثالث تقترح إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتركز أحد محاوره الأساسية على ضمان الأمن الغذائي للدول النامية.

---

(1) د. إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص216.

(2) عبد الجليل بلعلا، مرجع سابق، ص84.

كان الاقتصاد الغذائي العالمي آنذاك في أزمة، ففي عام 1972 ولأول مرة منذ عقدين انخفض الإنتاج الغذائي العالمي بـ33 مليون طن من الحبوب عوض أن يرتفع بـ 35 مليون طن.

وقد انخفض مستوى مخزون القمح لدى أهم الدول المصدرة من 49 مليون طن في جويلية عام 1972 إلى 26 مليون طن في جويلية عام 1974 في حين تضاعفت الأسعار في نفس الفترة أربع مرات، الأمر الذي نتج عنه اختلال عميق في التوازن كشف عن مدى تبعية الدول النامية التي تعاني من عجزٍ في المواد الغذائية الأساسية، وقد زاد هذا الوضع تفاقماً بفعل ندرة المواد الغذائية الناجمة عن المشتريات التي قامت في الدول النامية لتكوين مخزوناتها من جديد.(1)

وفي هذه الظروف المزرية والمتأزمة عقد المؤتمر الغذائي العالمي في روما عام 1974 قدمت فيه عدة اقتراحات استهدفت تحسين الوضع الغذائي وتوفير الأغذية لمكافحة الجوع نذكر من أهمها: إنشاء المجلس العالمي للتغذية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وسنتناولهما تباعاً فيما يلي:

أولاً: المجلس العالمي للتغذية C.M.A

لقد أسفر المؤتمر العالمي للتغذية إلى إنشاء مجلس غذائي عالمي بموجب اللائحة رقم 22(2)، ويعد هذا المجلس هيئة تابعة لمنظمة الأمم

---

(1) نفس المرجع، ص92.

(2) صدقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار أو اللائحة رقم 3348 بتاريخ 17 ديسمبر 1974. في عام 1974 اتخذ مؤتمر القمة العالمي للأغذية قراراً يعلن فيه أنه "ينبغي لجميع الحكومات أن تقبل الهدف وهو أنه في غضون 10 أعوام لن يكون هناك طفل عرضة للجوع ولن تكون هناك أسرة تخشى على خبز غدها وألا يكون سوء التغذية عقبة أمام مستقبل البشر وقدراتهم...".

المتحدة [1]، يضم 36 دولة يختارهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويعمل على المستوى الوزاري.[2]

تتمثل مهمة هذه الهيئة أساساً في متابعة تطور الإنتاج الغذائي العالمي وأوضاع سوق المواد الغذائية وكذا الأمن الغذائي العالمي، أما الهيئة الميدانية الجهوية للجنة على المستوى الإفريقي، فهو المجلس الوزاري الإفريقي للتغذية.

يعمل هذا المجلس بالتعاون مع هيئتين لمنظمة الفاو تم تأسيسهما بقرار من الندوة وهي لجنة سياسات وبرامج المساعدة الغذائية، وعلى وجه الخصوص لجنة الأمن الغذائي المكلفة خاصة بتقييم السياسات الغذائية للدول المتطورة المصدرة للحبوب، وبسياسة المساعدة الغذائية وبالمخزون الغذائي.[3]

وقد وافق المجلس في دورته الثالثة التي عقدت في مانيلا عام 1977 على برنامج عمل للقضاء على الجوع وسوء التغذية [4]، عرف بالإعلان العالمي حول استئصال الجوع وسوء التغذية، ومن أهم ملامح الإعلان:

1. إن وجود الجائعين وسيئي التغذية يهدد بشدة المبادئ الجوهرية المرتبطة بالحق في الحياة والكرامة الإنسانية المنصوص عليهما في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أن من حق كل الدول أن تشارك في القرارات الخاصة بمشكلة التغذية.

(1) عبد الجليل بلعلا، مرجع سابق، ص92.

(2) د.حسن نافعة، مرجع سابق، ص386.

(3) عبد الجليل بلعلا، المرجع السابق، ص92.

(4) د. حسن نافعة، المرجع السابق، ص386.

2. ومن أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الغذاء، يجب بذل كافة الجهود لإزالة الفجوات المتزايدة الاتساع التي تصل اليوم بين الدول المتقدمة والدول النامية لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.
3. كما أن لكل رجل وامرأة وطفل، حقاً غير قابل للتصرف، في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسدية والعقلية إنماءً كاملاً ويحافظ عليها.
4. يقع على عاتق كل الدول المعنية أن تعمد إلى إزالة العقبات التي تعترض سبيل إنتاج الأغذية وعلى توفير حوافز مناسبة للمنتجين الزراعيين، كما أنه لتشجيع إنتاج الغذاء في الدول النامية على الدول المتقدمة تزويدها بالمساعدة المالية والفنية اللازمة وبشروط ميسرة.
5. على كل الدول وخصوصاً الدول ذات المستوى العالي من التصنيع أن تشجع تقدم تكنولوجيا إنتاج الأغذية، وعلى كل دولة أن تسعى بأقصى ما تملك إلى إعادة النظر في سياستها الزراعية لإعطاء الأولوية لإنتاج الغذاء.
6. يجب على الدول المتقدمة أن تتعاون تقنياً ومالياً مع الدول النامية في جهودها الرامية إلى توسيع الموارد البرية والمائية اللازمة للإنتاج الزراعي وإلى ضمان زيادة سريعة في توفر المدخلات الزراعية كالأسمدة والبذور العالية النوعية، والائتمانات والتكنولوجيا بتكاليف منصفة.

7. كما يقع على المجتمع الدولي في مجموعه مسؤولية مشتركة في توفير إمدادات ملائمة من الغذاء في كل الأوقات عن طريق إيجاد احتياطات ملائمة بما في ذلك احتياطات الطوارئ.[1]

ثانياً: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية FIDA

يعتبر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أحد الأهداف التي سطرها المؤتمر العالمي للتغذية في مجال البحث عن مصادر إضافية قصد تمكين الدول النامية من رفع إنتاجها الزراعي وتطوير منظومة إنتاجها الفلاحي.

فيا ترى هل أمكن للصندوق الدولي للتنمية الزراعية تحقيق الأهداف المرجوة منه؟

1- نشأة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهيكله:

يعتبر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منظمة عالمية ذات طابع إنساني، يختلف عن سائر المنظمات الدولية المالية التقليدية نظراً للخصوصية التي ينفرد بها، والمتمثلة في تسخير موارده لتمويل المشاريع الزراعية في الأرياف ومساعدة صغار الفلاحين في الدول المتخلفة اقتصادياً.

وسنتعرف على نشأة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهيكله كل على حدة فيما يلي:

أ- ***نشأة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:***

أنشئ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كوكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة عام 1977 بموجب القرار الذي اعتمده المؤتمر العالمي للتغذية في عام 1974 والذي نص على: (ينبغي أن ينشأ فوراً صندوق دولي

(1) د. شريف البسيوني، د. محمد سعيد الدقاق، د.عبد العظيم وزير، "حقوق الإنسان، الوثائق العالمية والإقليمية"، دار العلم للملايين، 2001، الطبعة الثانية، ص192.

للتنمية الزراعية لتمويل مشروعات التنمية الزراعية أساساً من أجل إنتاج الأغذية في الدول النامية).[1]

وتبدو أهمية إنشاء الصندوق بالنظر لمشكلة الغذاء العالمي، أن الدول النامية في الماضي كانت تنعم إلى حد كبير باكتفاء ذاتي في الإنتاج الغذائي، ولكنها أصبحت منذ الخمسينيات تستورد الحبوب على نطاق واسع ثم انحدرت منذ ذلك الحين في طريق الاعتماد المتزايد على استيراد الأغذية إلى أن أصبح الوضع محفوفاً بالمخاطر.[2]

لقد كانت أسعار الأغذية التي يتم شراؤها من الأسواق العالمية تزداد ارتفاعاً إلى أن بلغت مستويات باهظة تشكل عبئاً فادحاً على مواردها، أما الأغذية التي تستورد بالشروط الميسرة فإنها ليست متوفرة في كل وقت وهي غالباً ما تكون نادرة الوجود عندما تكون الحاجة ماسة إليها، ذلك هو عين ما حدث من عجز في إنتاج الحبوب في جميع دول العالم الثالث وما تسبب عن ذلك من مجاعات بعدد منها، ومن ذلك أكد خبراء الصندوق أنه ما لم تنجح هذه الدول النامية في الارتفاع بمستوى الإنتاج الغذائي فيها فإنها تكون معرضة ـ ومعها العالم بأسره ـ لأن تواجه شبح الانهيارات التي تتكرر في الإنتاج الكلي من المواد الغذائية.[3]

ب- *الهيكل الرئاسي للصندوق:*

وفقاً للمادة 06 من الاتفاقية التأسيسية للصندوق، فإن الهيكل الرئاسي للصندوق يتكون من ثلاثة مستويات: مجلس المحافظين، المجلس التنفيذي ورئيس الصندوق.

(1) انظر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على موقع الإنترنت:.TTP://WWW.IFAD.ORG

(2) د. حسين عمر، مرجع سابق، ص320.

(3) د. حسين عمر، نفس المرجع، ص323.

1. مجلس المحافظين: يمثل كل دولة من الدول الأعضاء محافظ ومناوب له في مجلس المحافظين، وتعقد جلسات المجلس مرة كل سنة، وينتخب رئيس المجلس ونائب الرئيس لفترة عامين كما ينتخب مجلس المحافظين أيضاً رئيساً للصندوق لمدة ثلاث سنوات، يجوز تجديدها لفترة أخرى، ووفقاً لنصوص الاتفاقية فإن مجلس المحافظين هو الهيئة الرئاسية العليا التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء.
2. المجلس التنفيذي: يتألف من 18عضواً و18 مناوباً، ينتخبهم مجلس المحافظين ومدة عضويتهم 03 سنوات على أن يكون ذلك بعد فترة أولية ينتخب فيها الأعضاء لفترة عام أو عامين ويكون انتخاب الأعضاء والمناوبين مقسماً بالتساوي بين الفئات الثلاث المكونة للمجلس، ويملك المجلس التنفيذي حق الإشراف على الأعمال الجارية للصندوق وعلى الأخص اعتماد القروض والمنح التي تقدم للمشروعات ويجتمع المجلس عدة مرات في السنة حسب ما تقتضيه أعمال الصندوق.
3. رئيس الصندوق: ينتخب مجلس المحافظين رئيس الصندوق بأغلبية ثلثي الأصوات لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وطبقاً للاتفاقية فإنه مسؤول عن تسيير أعمال الصندوق، كما أنه يرأس المجلس التنفيذي وكذا الأمانة العامة، وفي هذا الإطار يعين الموظفين ويضع النظم الخاصة بهم.[1]

(1) د.حسين عمر، مرجع سابق، ص323.

2- أهداف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

حددت المادة 02 من الاتفاقية التأسيسية للصندوق أهداف الصندوق والمتمثلة في:

أ- تعبئة موارد إضافية وتوفيرها بشروط ميسرة قصد تطوير الزراعة في الدول النامية.

ب- قدم الصندوق التمويل للمشروعات والبرامج التي تهدف إلى تحسين وتطوير منظومة الإنتاج الفلاحي وتقوية السياسات والمؤسسات المرتبطة به ـ الإنتاج ـ وذلك في إطار أولويات وإستراتيجيات وطنية.

وترمي الدول الأعضاء من جهة أخرى، إلى رفع إمكانيات الإنتاج الغذائي في الدول الأكثر فقراً، مما يؤدي إلى تطوير المستوى المعيشي لسكان هذه الدول.[1]

وقد تولى الصندوق منذ إنشائه عام 1977 إلى 1999، 548 مشروعاً في 114 دولة، حيث بلغ مجموع قيمة ما التزم به من قروض ومنح لهذه المشروعات قرابة 6.8 مليار دولار.[2]

ففي إفريقيا أعد الصندوق في عام 1985 مخططاً هاماً عرف "بالبرنامج الخاص "موجه للدول الإفريقية المتضررة من الجفاف والتصحر، وخصص الصندوق لهذه العملية ما يربو عن 278 مليون دولار، وفي عام 1988 تم إنجاز حوالي 16 مشروعاً ضمن 14 دولة.

(1) د. محمد أرزقي نسيب، "مركز الدول النامية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإدارية والسياسية، رقم 04 سنة 1990، ص879.

(2) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، نشرة الصندوق بعنوان، يد تدعم المزارعين الفقراء، ص14.

كما مول الصندوق - بالتعاون مع الجمعية الدولية للتنمية - مشروعاً لمساعدة الفلاحين في حفر الآبار في كثير من الدول الإفريقية كإثيوبيا والصومال.

كما قام الصندوق في غامبيا بتمويل المشاريع الهامة المتعلقة بتجفيف المستنقعات في مناطق نائية وقد أدت هذه العمليات إلى تمكين الفلاحين الغامبيين من استغلال مساحات لإنتاج الأرز[1].

وفي قارة آسيا قدم الصندوق قروضاً لفلاحي بنغلادش استفاد منها الأفراد الذين لا يملكون المساحات الزراعية، وبفضل هذه القروض انتظم الفلاحون البنغال Bengale في شكل وكالات بلغ عددها 700 وكالة موزعة على مختلف القرى وقد مكنت هذه الوكالات 50 ألف فلاح من الاستفادة من قرض الصندوق.

وفي أمريكا اللاتينية لعب الصندوق دوراً إيجابياً في تحسين المردود الزراعي لدى فلاحي هندوراس وكوستاريكا وغيرهما من دول المنطقة، فمثلاً سعت الحكومة الهندوراسية إلى إيجاد نوع من التوازن في المناطق الريفية وزيادة فرص العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية. وقد تدخل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للمساهمة في هذا المشروع الطموح الذي تولى تمويله عام 1979.

كما استفادت نيكاراغوا من قرض قدمه الصندوق بلغت قيمته 11 مليون دولار لتمويل المشروع النموذجي للتنمية الريفية في "برونورت" شمال نيكاراغوا.[2]

(1) د. محمد أرزقي نسيب، المرجع السابق، ص874.

(2) د. محمد أرزقي نسيب، مرجع سابق، ص873 ـ 872.

وإذا كانت الجهود المبذولة من قبل برنامج الغذاء العالمي والمؤتمر العالمي للأغذية قد حققت بعض التقدم في مجال تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن نتائجهما لم ترقَ إلى مستوى التطلعات والتوقعات والاحتياجات، ولم يتحقق هدف الأمن الغذائي. فإنتاج الأغذية في كثير من الدول النامية لا يستطيع مسايرة النمو السكاني ولم يزل عدد الذين يعانون من سوء التغذية مرتفعاً، فضلاً عن تزايد عدد الدول التي تعاني نقصاً في التغذية.

كما لا توجد وسيلة تحد من تقلبات الأسعار في سوق الحبوب أو تضمن حصول دول العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض على الإمدادات التي تحتاج إليها.[1]

ونتيجة ذلك، تم في عام 1996 عقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية لتحقيق الجهود التي لم يتم تحقيقها في مجال مواجهة أزمة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، فهل نجح المؤتمر في ذلك يا ترى؟

وهذا ما سنعرفه من خلال تعرضنا للموضوع في الفرع الثالث الذي خصصناه لذلك.

الفرع الثالث: مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996

يعتبر مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في روما في نوفمبر عام 1996 المؤتمر الدولي الثالث الذي يتناول قضايا الأغذية والتغذية منذ

(1) تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية 13 ـ 17 نوفمبر 1996، منظمة الأغذية والزراعة، روما 1998، ص07.

السبعينيات، حضره قادة العالم وتعهدوا باستئصال الجوع واتفقوا على خطوة أولى ولكنها ضرورية، هي تخفيض عدد ناقصي الأغذية إلى النصف بحلول سنة 2015.

ولتنفيذ الالتزام اعتمد المؤتمرون إعلاناً سمي "إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي"[1] كما أرسى المؤتمرون خطة العمل التي حددت المسار لتحقيق الأمن الغذائي على المستويات الفردية والأسرية وكذا الإقليمية والدولية.[2]

ولمعرفة دور المؤتمر في مجال تحقيق الهدف العاجل المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي واستئصال الفقر سنتعرض لمحتوى ذلك الإعلان وتلك الخطة الذين اعتمدهما المؤتمر في النقطتين التاليتين تباعاً.

أولاً: إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي

لقد أكد رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة على جملة من المبادئ الأساسية التي ينبغي التقيد بها والالتزام بتنفيذها حتى يتحقق بموجبها الأمن الغذائي نوجزها في الفقرات التالية:

1. التأكيد على حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع.
2. الالتزام الجماعي والوطني على تحقيق الأمن الغذائي للجميع، وكذا تحقيق الهدف المباشر وهو استئصال الفقر وخفض عدد

(1) تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، مرجع سابق، ص09.

(2) د. شريف البسيوني، مرجع سابق، ص198.

من يعانون من نقص التغذية إلى نصف مستواه الحالي في موعد لا يتجاوز سنة 2015.

3. اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة في ضوء الزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم، وما تتعرض له الموارد الطبيعية من إجهاد.

4. التأكيد على توفير البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمواتية التي يسودها السلام والاستقرار هي الركيزة السياسية التي تمكن الدول من إيلاء أولوية كافية للأمن الغذائي ولاستئصال الفقر، هذا الأخير الذي يعتبر سبباً رئيساً لانعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى أسباب أخرى كالصراعات والإرهاب والفساد والتدهور البيئي.

5. ينبغي على كل الحكومات أن تتعاون ضمن الإطار العالمي تعاوناً فعالاً فيما بينها وكذلك مع منظمات الأمم المتحدة، ومؤسسات التمويل والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن البرامج الموجهة لتحقيق الأمن الغذائي للجميع.

6. عدم استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي، وكذا ضرورة الامتناع عن الانفراد باتخاذ تدابير لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرض الأمن الغذائي للخطر.

7. ضرورة تبني سياسات تيسر الاستثمار في مجالات تنمية الموارد البشرية والبحوث والبنية الأساسية بغية تحقيق الأمن الغذائي.

8. التأكيد على بذل الجهود لتعبئة الموارد المالية والفنية من جميع المصادر بما فيها تخفيف عبء الديون الخارجية الواقعة على كاهن الدول النامية.
9. العمل على تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل ومستند إلى قوى السوق.
10. السعي إلى تلافي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب بها الإنسان والتأهب لمواجهتها.

هذا وقد اتفق الجميع على تنفيذ خطة العمل ورصدها ومتابعتها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.[1]

ثانياً: خطة العمل

لقد أرست خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية الأسس لمسارات متنوعة تقود إلى هدف واحد، هو تحقيق الأمن الغذائي على المستويات الفردية والأسرية والقطرية والإقليمية والعالمية.

وذكرت هذه الأخيرة ـ خطة العمل ـ جملة من العوامل الكامنة وراء الوضع المزري الذي تعيشه الدول النامية وأكدت على أنه: (ما لم تعالج حكومات الدول والمجتمع الدولي الأسباب المتعددة الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي فإن عدد ضحايا الجوع وسوء التغذية سيظل مرتفعاً للغاية في الدول النامية وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وسيتعذر بالتالي تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وتلك حالة لا يمكن قبولها.[2]

(1) د. شريف البسيوني، مرجع سابق، ص 196-197.

(2) تقرير مؤتمر القمة العظمى للأغذية 1996، منظمة الأغذية والزراعة، روما 1997، ص89.

وذكرت وثيقة خطة العمل أيضاً أن التوصل إلى الأمن الغذائي العالمي المستدام جزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والبشرية التي اتفق عليها في المؤتمرات الدولية التي عقدت في الآونة الأخيرة.

وذكرت أيضاً على أن المعونة الغذائية تعتبر أداة من أدوات كثيرة يمكن أن تساعد على تعزيز الأمن الغذائي للدول النامية والدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول.

كما أن للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بما فيها منظمة الأغذية والزراعة بالإضافة إلى الوكالات والهيئات الأخرى أطراف لها جميعاً وفقاً لاختصاصاتها، مساهمات هامة تقدمها في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

كما أكدت الوثيقة بأن خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية تتفق مع الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتسعى إلى تعزيز النتائج التي توصلت إليها مؤتمرات الأمم المتحدة منذ عام 1990 بشأن الموضوعات التي لها تأثير على الأمن الغذائي.[1]

وتجدر الإشارة، إلى أن خطة العمل شملت جملة من الالتزامات، وتم حصرها في سبع التزامات[2] وضعت الأساس لبلوغ هدف الأمن الغذائي المستدام للجميع، كما تضمنت خطة العمل الأهداف والإجراءات المناسبة للتنفيذ العملي لتلك الالتزامات السبعة.

(1) د. شريف البسيوني، مرجع سابق، ص200.

(2) انظر: الملحق رقم 03.

ثالثاً: تقويم المؤتمر

إن الهدف الطموح الذي تعهد قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي للأغذية بلوغه والمتمثل في تخفيض أعداد من يعانون نقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول سنة 2015 وذلك قياساً بالفترة 1990 للأسف لم يتحقق، فبعد مرور عشرين سنة نواجه الآن بالحقيقة المؤلمة، وهي عدم إحراز أي تقدم فعلي نحو بلوغ ذلك الهدف، إذ لايزال عدد ناقصي التغذية في العالم مرتفعاً للغاية.

ففي الفترة 2001 ـ 2003 وبحسب تقديرات منظمة الفاو كان عدد ناقصي التغذية في العالم بحدود 854 مليون نسمة، ليرتفع العدد بذلك سنة 2010 إلى نحو أكثر من مليار شخص وهو ارتفاع لم نشهده في أي وقت مضى منذ عام 1970.[1]

فإذا استعدنا الماضي وتأملنا فيه يكون من الواضح بصورة تبعث على الأسى، أن الهدف الذي تحدد في روما عام 1996 كان هدفاً لا يمكن بلوغه، غير أن الأمر الأكثر خطورة هو أن الهدف مازال يبدو بعيداً عن متناولنا.

واليوم يبدو مستقراً بوضوح أن حالة الأغذية في العالم الثالث ستكون في العقود القادمة معرضة للخطر بوجه خاص، وإن لم يتخذ أي إجراء سريع من جانب المجتمع الدولي كله، فإنه يبدو من المرجح للغاية أن يحدث تدهور خطير، بل تدهور يرقى إلى مرتبة الكارثة.

(1) راجع: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009، مرجع سابق، ص 22.

إن بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لا يكون بإبداء مشاعر التعاطف لملايين الفقراء والجوعى وسيئي التغذية، بل الانتقال من الكلام النظري إلى العمل الملموس، فقد أثبتت التجربة ـ خاصة بالنسبة للدول المتقدمة ـ أن التعهدات التي تلتزم بها غالباً ما تبقى حبراً على ورق، فلطالما تعهدت أمام المجتمع الدولي بمساعدة الدول الفقيرة، ولكنها لم توفِ إلا بالقليل الذي لا يكاد يذكر مقارنة بالإمكانيات و القدرات الهائلة التي تمتلكها.

ونستدل في هذا السياق بخطاب مدير المنظمة جاك ديوف J.Diouf عندما قال: (إن تخفيض الجوع لم يعد قضية إمكانات في أيدي المجتمع الدولي، لقد أصبح العالم أكثر ثراء عما كان عليه منذ سنوات عشر، حيث يتوافر المزيد من الغذاء، ولايزال في الإمكان إنتاج المزيد دون ضغط كبير على الأسعار، فالمعرفة والموارد اللازمان لتخفيض الجوع متوافران، لكن لابد من تسريع الخطى ـ أي السباق ضد الجوع ـ والانتقال من الكلام النظري إلى العمل الملموس). [1]

ومهما يكن من أمر، فإن مؤتمر القمة العالمي للأغذية جاء نتيجة جهود ضخمة قامت بها منظمة الأغذية والزراعة، فلا يجب أن ننكر ما حققه من إنجازات لا سابق لها في إطار الجهود الدولية لتحقيق الأمن الغذائي لملايين الفقراء في العالم خاصة ممن يعانون الجوع وسوء التغذية، وأن غاية المؤتمر لازال من الممكن تحقيقها. كما أنه كان دافعاً لانعقاد العديد من المؤتمرات[2].

(1) خطاب ألقاه مدير المنظمة جاك ضيوف بمناسبة يوم الأغذية العالمي لعام 2006 .

(2) من المؤتمرات التي تلت مؤتمر القمة العالمي للأغذية نذكر: مؤتمر القمة العالمي للأغذية 2002، ثم مؤتمر الأغذية في 2006، ثم مؤتمر رفيع المستوى المعنى بالأمن الغذائي العالمي، تحديات تغيير =

وواصلت المنظمة جهودها في تحقيق رسالتها على إقامة عالم يتمتع بالأمن الغذائي، فعملت على إقامة تعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة ومؤسسات بريتن وودز وغيرها من الهيئات التي سنتناولها في المطلب التالي.

المطلب الثالث: تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجالات الطوارئ

انطلاقاً من الاعتراف بأن القضاء على الجوع يعتمد على جهود متضافرة ومتكاملة في قطاعات عدة، حرصت منظمة الفاو على تعميق تعاونها مع المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة التي تعتبر مشاركتها أمراً ضرورياً لتحقيق النجاح.

وعن تعاون منظمة الفاو مع الوكالات المتخصصة والهيئات الحكومية من غير أسرة الأمم المتحدة وكذا الهيئات الدولية غير الحكومية فقد نظمت المادة 13 من دستور منظمة الفاو هذا التعاون.(1)

وسنعالج في هذا المطلب تعاون الفاو مع المنظمات الدولية المتخصصة (الفرع الأول)، ثم تعاون الفاو مع مؤسسات بروين وودز BRETTON WOODS (الفرع الثاني) وكذا تعاونها مع بعض منظمات الأمم المتحدة العاملة في مجالات الطوارئ والمساعدات الإنسانية (الفرع الثالث) تباعاً.

المناخ والطاقة الحيوية 2008، وفي عام 2009 عقد المؤتمر العالمي للتغذية حول حوكمة الأمن الغذائي.

(1) تنص المادة 13 من دستور المنظمة على التعاون مع المنظمات الدولية: "بغية تحقيق التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية التي لها مسؤوليات تتصل بمسؤوليات المنظمة، للمؤتمر أن يدخل مع السلطات المختصة بهذه المنظمات في اتفاقيات لتحديد توزيع المسؤوليات و طرق التعاون".

الفرع الأول: تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع المنظمات الدولية المتخصصة

سنتطرق في هذا الفرع لتعاون منظمة الفاو مع كل من منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة وكذا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

أولاً: منظمة الصحة العالمية O.M.S

إن منظمة الصحة العالمية إلى جانب الجهود الكبيرة التي تبذلها في المجال الصحي تحقيقاً لرسالتها، اتخذت خطوات لتوسيع مجال عملها ليشمل أيضاً الزراعة، ففي عام 1959 أعلنت المنظمة أن إبادة الملاريا قد أصبحت الآن برنامجاً له طابع عالمي، وبلغ عدد سكان الدول التي اختفى منها شبح الملاريا عام 1962 نحو 329 مليون نسمة، ومن الواضح أن ثمة آثاراً اقتصادية بعيدة المدى للقضاء على الملاريا في العالم.

إذ إن الأراضي الواسعة التي كانت غير مستغلة بسبب وباء الملاريا، أصبح من الممكن استغلالها حالياً في الزراعة، كما أن المزارعين الذين كانوا في حالة من الوهن والضعف نتيجة تعرضهم للمرض، قد أصبحوا بعد القضاء عليه قادرين على مزاولة العمل الزراعي والمساهمة الفعالة في زيادة الإنتاج والدخل.[1]

ويتجلى تعاون منظمة الفاو مع منظمة الصحة العالمية أيضاً في إنشائهما لجنة الخبراء المعنية بالمواد المضافة للأغذية عام1955، تتولى هذه

(1) د. حسين عمر، مرجع سابق، ص411.

اللجنة دراسة الجوانب الكيماوية والسمية وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بالمواد المضافة والملوثات ومخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية وذات الصلة بسلامتها للاستهلاك الآدمي وإعداد تقارير عن ذلك.(1)

كما أنشأت منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية هيئة الدستور الغذائي، تتولى هذه الأخيرة إعداد المعايير الغذائية الدولية للنهوض بجودة الأغذية وسلامتها.

كما تعاونت الفاو مع منظمة الصحة العالمية في وضع مواصفات للتغذية البشرية من خلال مشاورات الخبراء، والتي كان أحدثها مثلاً تلك المشاورات التي عقدت بشأن الاحتياجات من الطاقة والبروتين والحمض الأميني.(2)

ثانياً: منظمة العمل الدولية O.I.T

تعتبر منظمة العمل الدولية من أقدم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وهي تعمل على تحسين الأحوال التي يقوم فيها العمال بنشاطهم في سبيل كسب العيش وذلك عن طريق عقد الاتفاقيات الدولية، وتحسين إنتاجية العمل والارتقاء بالمستوى المعيشي للعمال واستقرار أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية.(3)

---

(1) مؤتمر القمة العالمي للأغذية، خمس سنوات بعد الانعقاد، مرجع سابق، ص20.

(2) تعاون منظمة الفاو مع منظمات الأمم المتحدة بما فيها مؤسسات بريتن وودز، منظمة الفاو، الدورة 31 روما02 ـ 13 نوفمبر 2001، ص7.

(3) تم إنشاء منظمة العمل الدولية في 11أفريل1919 عندما أقرت الدول دستورها وأدمجته في معاهدة فرساي، وفي عام 1946 أصبحت المنظمة أول وكالة متخصصة ترتبط بالأمم المتحدة، انظر: د. حسين عمر، مرجع سابق، ص405.

واهتمت منظمة العمل الدولية بمسألة الغذاء والتغذية ورفع مستويات المعيشة، واعتبرت أن الفقر خطر يهدد الرخاء وهذا ما تضمنه دستورها المعدل عام 1944 إذ أكد على أن: (الفقر أينما وجد يولد خطراً يهدد الرخاء في كل مكان...) وتضمن أيضاً (تعهداً بأن تتعاون المنظمة مع الهيئات الدولية الأخرى لبلوغ ما وضعته من أهداف والارتقاء بصحة وتعليم ورفاه جميع الشعوب).[1]

ومن مظاهر تعاون هيئتي الأغذية والزراعة والعمل الدولية إنشاؤهما اللجنة المعنية بأساليب العمل بالغابات وتدريب العمال، تعمل هذه اللجنة [2]على دعم التعاون الدولي فيما يتعلق بتدريب عمال الغابات وأساليب العمل المتبعة فيها وفي نقل منتجاتها بقصد تشجيع التدابير الأهلية التي تستهدف رفع الكفاءة الإنتاجية لموارد الغابات وحسن استغلالها ومنع الحوادث وتحسين أحوال العمل ومستوى المعيشة لعمال الغابات.[3]

ثالثاً: منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF

تعتبر اليونيسيف أحد أجهزة الأمم المتحدة المعنية برعاية الطفولة في الدول النامية، وهي بذلك تخدم حوالي 800 مليون طفل (75% من أطفال العالم) يعيشون في أمس الحاجة إلى الطعام والصحة والتعليم والتدريب والرعاية الاجتماعية، كما يقوم صندوق اليونيسيف بنشر خدماته في مجال الصحة ومكافحة الأمراض، وكذا نشر الغذاء الصحي وغيرها.

---

(1) د. صفاء الدين محمد عبد الكريم الصافي، مرجع سابق، ص453.

(2) انشئت اللجنة بمقتضى قرار المجلس في دورته الخامسة 1960 بنيودلهي.

(3) د. حسن عبد الله، مرجع سابق، ص212.

وهو يعمل على التعاون مع الدول النامية في النهوض بأحوال أطفالها وشبابها عن طريق تشجيع ومعاونة حكوماتها في تنمية خططها لمواجهة احتياجات أبنائها من الأطفال والشباب ليصبحوا قادرين على الإسهام في النهوض بمجتمعاتهم.[1]

إلى جانب هذه المهام يقوم الصندوق أيضاً في حالات الطوارئ بتقديم معونات عاجلة للأطفال الذين يتعرضون للكوارث كالزلازل والفيضانات وحالات القحط.

كما تشترك الفاو وصندوق الطفولة في برنامج مهم تقدم الفاو في نطاقه المساعدة التقنية ويعمل خصوصاً لتحسين غذاء الأطفال والحوامل ولإنتاج الحليب وحفظه ولتشجيع الصناعات المنزلية واليدوية ولإنتاج المواد الغذائية وحفظها، وخصوصاً المواد الغذائية التي تحتوي على نسبة عالية من البروتينات.[2]

رابعاً: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO

منظمة اليونسكو هي إحدى الوكالات المتخصصة التي تتألف منها الأمم المتحدة والتي تهدف إلى صيانة السلم العالمي عن طريق توثيق عرى التعاون بين الأمم، وقد أخذت اليونسكو على عاتقها العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف عن طريق التربية والعلوم والثقافة بما يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.[3]

(1) د.حسين عمر، مرجع سابق، ص412.
(2) د.إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص220.
(3) د. محمد المجذوب، مرجع سابق، ص654.

ويشمل التعاون بين منظمتي الفاو واليونسكو مجموعة واسعة من الأنشطة التي للمنظمتين فيها مصالح مشتركة، وقد أحصي أكثر من 20 مجال تعاون، بالإضافة إلى مبادرات مستحدثة تشارك فيها ثلاثة عشر وحدة فنية في مجال الفاو والوحدات النظيرة لها في منظمة اليونسكو، تتعلق جميعاً بمسائل ذات الصلة بالتخفيف من حدة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.[1]

ومن مظاهر تعاون المنظمتين في المجالات العلمية والتربوية هو إعداد منظمة الفاو فضلاً عن الإستراتيجيات القائمة على الأغذية والزراعة للتخفيف من حدة سوء التغذية والوقاية منها، كما تقوم اليونسكو باستعراض مناهج التعليم الخاصة بالتغذية التي تعدها منظمة الفاو تمهيداً لتوزيعها في المدارس الابتدائية.

كما تعتبر المنظمتان من بين الشركاء المؤسسين للمبادرة التربوية العالمية لتغذية العقول لمكافحة الجوع الرامية إلى مساعدة المدرسين وقادة مجموعات الشباب حول العالم على إشراك الطلاب في مكافحة الجوع وسوء التغذية.

وأعدت دروس نموذجية في عشر لغات للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي عن المواضيع التالية، ما هو الجوع ومن هم الجياع ؟ لماذا يجوع الناس؟ ماذا يمكن أن نفعل للمساعدة في القضاء على الجوع؟ ماذا نعني بالتنوع الغذائي والأمن الغذائي؟ ما هي أهم نتائج وآثار الجوع؟ ما هو دور الأفراد في عملية القضاء على الجوع؟[2].

(1) منظمة الفاو، الدورة 24 بعد المائة، روما من 23 إلى 28 جوان 2003، ص3.

(2) منظمة الفاو، الدورة 24 بعد المائة، مرجع سابق، ص3.

وفي عام 2002 أطلقت منظمتا الفاو واليونسكو برنامجاً رائداً من أجل تعليم سكان المناطق الريفية بقيادة منظمة الفاو، وتسعى المبادرة إلى إيجاد حل للفروقات بين المناطق الحضرية والريفية، إذ يعيش تقريباً 70٪ من الفقراء في المناطق الريفية، لكن مع أن التعليم هو حق أساسي بحد ذاته وشرط ضروري لتقليص الفقر وتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية وبناء عالم ينعم بالأمن الغذائي، لاتزال فرص تعلم الأطفال في المناطق الريفية أقل بكثير منها في المناطق الحضرية.

لذا يسعى البرنامج إلى التوعية على أهمية التعليم لسكان الريف كخطوة حاسمة لتحقيق هدف التنمية للألفية باستئصال الفقر المدقع والجوع وتأمين التعليم الابتدائي للجميع في العالم.[1]

الفرع الثاني: تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع المنظمات الدولية للتنمية والتجارة ومؤسسات بريتن وودز BRETTON WOODS

وسنتطرق في هذا الفرع لتعاون منظمة الأغذية والزراعة مع كل من البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وكذا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

أولاً: البنك الدولي BIRD

من أهم البرامج التي تتعاون الفاو في نطاقها مع البنك الدولي[2]، برنامج بدأ العمل فيه عام 1964 يجمع بين خبرة منظمة الفاو وموارد البنك

(1) نفس المرجع، ص5.

(2) تم إنشاء البنك الدولي بمقتضى اتفاقية بريتن وودز لعام 1944، وهو يقوم بدور مكمل لصندوق النقد الدولي من خلال تشجيع تدفق الاستثمارات والقروض، انظر في ذلك: د. محمد مصطفى المغربي، مرجع سابق، ص301.

الدولي المالية، وهذا البرنامج يشمل على عمليات واسعة النطاق خصوصاً في الدراسات السابقة للاستثمار مثل التعرف على المشروعات الصالحة للاستثمار وإرسال بعثات الخبراء لتقوم بإعداد المشروعات المقترحة للتمويل أو بتقديم المساعدة التقنية للمشروعات التي يمولها البنك في القطاع الزراعي.[1]

كما تتعاون المنظمة والبنك الدولي في مبادرة خصوبة التربة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المبادرة التي تدعم الأهداف الأوسع نطاقاً المتعلقة بالأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر وحماية البيئة بغرض تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية وعائدات المزارعين من خلال تطوير التكنولوجيا المرتبطة بإصلاح السياسات.

وقدمت المنظمة اعتماداً على خبراتها الطويلة مساعداتها لأكثر من عشرين دولة إفريقية في إعداد خطط العمل الخاصة بمبادرة خصوبة التربة، التي تركز على النشاطات الميدانية العملية الخاصة بصغار المزارعين، وتهدف إلى تحقيق نظم أكثر استدامة وإنتاجاً لرعاية الأراضي.[2]

كما يقوم البنك الدولي بتمويل مشاريع التمكن من الحصول على الأراضي سواءً من خلال صكوك الملكية أو الاستخدام المضمون طويل الأجل تساعد الأسر الريفية في الحصول على الأراضي التي يمكن من خلالها أن تنوع وتحسن من سبل معيشتها وأمنها الغذائي، فهذا التمويل يشجع الاستثمارات الشخصية لزيادة إنتاجية المزارع وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة.[3]

---

(1) د. إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص220.

(2) الدورة 31 بعد المائة، منظمة الأغذية والزراعة، مرجع سابق، ص8.

(3) الدورة 31 بعد المائة، منظمة الأغذية والزراعة، نفس المرجع، ص10.

ولغرض تلبية أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وقمة الألفية المتمثلة في تخفيض الفقر إلى النصف، انصب تركيز المنظمتين على مساعدة أشد الدول فقراً، ويتم ذلك في مجالات التنمية الريفية من خلال المساعدة في:

1. زيادة الإنتاجية الزراعية وفرص العمل والأمن الغذائي في المناطق الريفية.
2. تطوير البنية الأساسية مثل الطرق وآبار المياه والمدارس والمستشفيات وتقديم الخدمات الاجتماعية لسكان الريف.
3. الترويج للتنمية الريفية غير الضارة بالبيئة.[1]

كما يعمل البنك الدولي بالتعاون مع زعماء مجموعة العشرين وبرنامج الغذاء العالمي على تنفيذ أهداف الصندوق الجديد الذي تم إنشاؤه من قبل مجموعة الثمانية لدى اجتماعه في إكيلا بإيطاليا في جويلية 2009، إذ تعهد خلاله قادة تلك الدول بتقديم20 بليون دولار أمريكي لتعزيز الأمن والزراعة ومساعدة الدول النامية كي يتوافر لديها المال اللازم لزيادة الإنتاج الزراعي والقدرة الإنتاجية وتوفير الأمن الغذائي لشعوبها.[2]

ثانياً: منظمة التجارة العالمية OMC

إن التجارة عنصر أساسي في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، فالتجارة تحقق الاستخدام الفعال للموارد، وتنشط النمو الاقتصادي الذي يضطلع بدور حاسم في تحسين الأمن الغذائي.

---

(1) انظر: وثيقة لمنظمة الأغذية والزراعة، تعاون البنك الدولي مع منظمة الأغذية والزراعة ص5، على الموقع: Http//: www.world bank.org .

(2) تعاون البنك الدولي مع منظمة الأغذية والزراعة، وثيقة لمنظمة الفاو، مرجع سابق، ص6 .

ولمنظمة الأغذية والزراعة سجل طويل من العمل في القضايا المتعلقة بالتجارة في السلع والمستلزمات الزراعية، حيث ترفع تقاريرها إلى لجنة مشكلات السلع والجماعات الحكومية الدولية المنبثقة عنها، وقد زادت المنظمة من مساعداتها إلى الدول النامية بمقتضى الالتزام الرابع من خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية في (مساعدة الدول النامية على الاستعداد للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بالزراعة ومصايد الأسماك والغابات عن طريق جملة أمور منها الدراسات والتحليلات والأنشطة التدريبية).[1]

ومن أوجه تعاون منظمة الفاو مع منظمة التجارة العالمية هو موافقة منظمة الفاو في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل الدول نمواً المنعقد في بروكسل في شهر ماي عام 2001 عن تنظيم اجتماع مواضيعي خاص بشأن قطاع الزراعة والأمن الغذائي، كما يعد القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بإلغاء التعرفة الجمركية وتحرير الحصص المستوردة من صادرات أقل الدول نمواً باستثناء السلاح والذخيرة الحربية مبادرة ملموسة نحو تنفيذ السياسات الجديدة للاتحاد في مجال التنمية، كما أعلنت نيوزلندا وكندا والنرويج عن إجراءات مماثلة لمصلحة أقل الدول نمواً.[2]

كما قدم أعضاء منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة الذي انعقد في الدوحة (قطر) في الفترة من 09 إلى 14 نوفمبر عام 2001 التزاماً يهدف إلى وصول منتجات أقل الدول نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص محددة.

---

(1) مؤتمر القمة العالمي للأغذية، مرجع سابق، ص19.

(2) مؤتمر القمة العالمي للأغذية، نفس المرجع، ص20.

كما تتولى منظمة الفاو بتعاون وثيق مع منظمة التجارة العالمية بتقديم المشورة والمساعدات للدول الأعضاء بشأن القدرات ذات الصلة بالتجارة، وخاصة فيما يتعلق باتفاقيات منظمة التجارة العالمية الرئيسة، التي تؤثر في التجارة بالمنتجات الزراعية وهي اتفاقية الزراعة واتفاقيتي تدابير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية، فضلاً عن اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية، وكذا تعاون المنظمتين على مساعدة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في سعيها إلى تنفيذ اتفاق مراكش بشأن أقل الدول نمواً والدول النامية المستوردة الصافية للأغذية.[1]

ثالثاً: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO

تتبوأ منظمة اليونيدو UNIDO[2] مكانة متميزة في منظومة الأمم المتحدة، فهي المنظمة الوحيدة التي تستهدف على وجه التحديد تكوين الثروات من خلال التصنيع الذي تركز فيه أساساً على تشجيع نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث إنه مصدر الثروة الرئيس في أغلب الدول النامية.

وقد قامت المنظمة سعياً منها إلى النهوض بمستويات المعيشة من خلال إيجاد صناعات قادرة على المنافسة دولياً ومراعية للبيئة، بوضع أكبر

(1) الدورة 31 بعد المائة، منظمة الأغذية والزراعة، مرجع سابق، ص 09.

(2) تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على إثر القرارات والمباحثات التي تمخضت عن مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في سنة 1963 بشأن تطبيق العلم والتكنولوجيا، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1965 إنشاء منظمة للتنمية الصناعية تتمتع بالاستقلال الذاتي وتكرس جهودها للتنمية الصناعية في الدول النامية، انظر في ذلك: د. إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص191.

حافظة للمشاريع المتصلة ببناء القدرات التجارية في منظومة الأمم المتحدة، كما تضطلع المنظمة بدور الرائد في مجالات عديدة منها تنفيذ بروتوكول مونتريال بشأن القضاء على المواد المستنفذة لطبقة الأوزون واتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.(1)

ونظراً إلى أن قطاع الصناعة الزراعية هو أكبر قطاع صناعي في معظم الدول النامية، فقد ظلت اليونيدو تركز على هذا القطاع تحديداً، مشددة على الأنشطة في المناطق الريفية وأسفر الدعم عن تقليل فقدان المحصول في فترة ما بعد الحصاد، وتقليص النفايات إلى الحد الأدنى وزيادة سلامة التدفقات الإنتاجية، وتحسين نوعية المنتجات وجودة تغليفها وزيادة القيمة المضافة.(2)

وقد وقعت اليونيدو مع الفاو مذكرة تفاهم تقوم اليونيدو بموجبها بإيفاد موظفين إلى مقر الفاو للعمل على إقامة علاقات أوثق بين المنظمتين، وسيكون لمشاريع التعاون التقني في مجالات محددة كتلك التي تعتمد على الأنشطة التكاملية التي لها قابلية تنافسية تجارياً، أثر أكبر بكثير من المشاريع المنفردة والمنفصلة.(3)

---

(1) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي 2006، مجلس التنمية الصناعية، الدورة 33، لجنة البرنامج والميزانية 08 77 ـ ISSA 1020، ص3.

(2) أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من جديد في قرارها 215/61 في عام 2006 أن التصنيع يشكل عاملاً أساسياً في النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في الدول النامية والدول التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، انظر في ذلك: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المؤتمر العام، الدورة11، فيينا 28 نوفمبر ـ 02 ديسمبر 2005.

(3) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي 2006، مرجع سابق، ص4..

ورغم مساهمة المنظمة في تنفيذ مشاريع صناعية عديدة في الدول النامية إلا أن مساهمتها تظل محدودة نظراً لشمولية عملية التنمية الاقتصادية ولضآلة موارد المنظمة. إلا أن القضاء على الفقر يبقى هدف المنظمة الرئيس وتظل التنمية الصناعية في هذا العالم المعولم أداة قوية للعمل على تحقيق الرفاه البشري وتعزيز الصالح العام المجسد في الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعاً: برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE

أنشئ البرنامج على إثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في ستوكهولم عام 1972، وتتركز رسالته في أن يكون رائداً ومشجعاً لقيام شراكات لرعاية البيئة على نحو يتيح للأمم والشعوب تحسين نوعية حياتها دون الإضرار بنوعية حياة الأجيال المقبلة.[1]

وتعمل منظمة الفاو في تعاون وثيق مع المرفق العالمي للبيئة منذ إنشائه عام 1991 مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إذ اشتركت مع هذه الوكالات في تنفيذ نحو 30 مشروع في المجالات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمياه الدولية، وتعتبر خبرات المنظمة في المجالات الناشئة الجديدة التي تهم المرفق العالمي للبيئة مثل اتفاقية الملوثات العضوية المستمرة والتنوع البيولوجي الزراعي السبب الرئيس الكامن وراء رغبة المرفق في زيادة التعاون مع المنظمة.

كما تعاونت المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد مشروع لإجراء تقييم عالمي لتدهور الأراضي في المناطق الجافة.[2]

(1) منظمة الفاو، الدورة 31 بعد المائة، مرجع سابق، ص10.

(2) الدورة 31 بعد المائة، منظمة الأغذية والزراعة، مرجع سابق، ص10.

الفرع الثالث: تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع بعض المنظمات العاملة في مجالات الطوارئ والشؤون الإنسانية

لمنظمة الفاو تعاون وثيق مع منظمات أسرة الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجالات الطوارئ والمساعدات الإنسانية وكمثال فقد أقامت المنظمة تعاوناً وثيقاً وفعالاً مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تقديم الدعم التنفيذي في عمليات الطوارئ في الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية والمعقدة، إذ تتحمل المنظمة المسؤولية الشاملة عن صياغة العنصر الخاص بالزراعة لتدعم التدخلات الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الفورية لإغاثة الزراعة وإحيائها.

كما تتعاون المنظمة مع مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وعدد من الجهات الأخرى لتقدم مساعداتها إلى اللاجئين والنازحين في الداخل والعائدين، وغيرهم من المعرضين للخطر والمتضررين من الكوارث الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان. [1]

وإذا كانت منظمة الفاو تهدف من وراء تعاونها مع المنظمات والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية وكذا إنشائها مختلف البرامج والمؤتمرات سعياً منها لتحقيق الأمن الغذائي العالمي. فهل يعد ذلك كافياً أم لابد من وجود هيئات وآليات على المستوى الإقليمي تساهم هي الأخرى في التقليل من وطأة الفقر وسوء التغذية؟ وهو ما سنتعرف إليه في حينه (المبحث الثاني).

---

(1) الدورة 31 بعد المائة، منظمة الأغذية والزراعة، نفس المرجع، ص10.

المبحث الثاني

الآليات الإقليمية

Les Mécanismes Régionaux

لقد أنشئت العديد من الهيئات الدولية التي تعمل في مجال الأغذية والزراعة على المستوى الإقليمي، كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية، المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى، منظمة مصايد أسماك بحيرة فيكتوريا victoria، مجلس الغذاء الأمريكي، المجلس الأوروبي للزراعة، مصرف التنمية الإفريقي، البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا وغيرها كثير.

وسنسعى في هذا المبحث دراسة بعض من هذه التنظيمات الإقليمية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، لذا سنتطرق إلى كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية (المطلب الأول) البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا (المطلب الثاني) وأخيراً المجلس الأوروبي للزراعة (المطلب الثالث).

المطلب الأول: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تسعى المنظمة العربية للتنمية الزراعية (A.O.A.D) إلى تطوير وتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي، فيا ترى متى نشأت هذه المنظمة؟ وما هو هيكلها التنظيمي؟ وما هو دورها في مجال تحقيق الأمن الغذائي على مستوى المنطقة العربية؟

الفرع الأول: نشأة المنظمة العربية للتنمية الزراعية وتطورها

أنشئت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مطلع السبعينيات، عندما اعتمد مجلس جامعة الدول العربية فكرة إنشائها عام 1970 في دورة انعقاده العادي الثالث والخمسين وباشرت أعمالها عام 1972. وتتخذ هذه المنظمة من الخرطوم مقراً لها لما يتميز به السودان من موارد زراعية كبيرة يمكن باستثمارها أن تؤثر إيجابياً على الأمن الغذائي العربي، ولقد أصبحت كافة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية أعضاء في تلك المنظمة[1] بحلول عام1980. [2]

ويمكن تجزئة مراحل تطور المنظمة كالآتي:

1. وضعت المنظمة في مرحلة أولى أسساً ومناهج علمية بما يتناسب مع مقتضيات عقد السبعينيات، وفيها بدأت بإعداد مجموعة من الدراسات النظرية الزراعية المستهدفة لتكوين قاعدة من المعلومات الزراعية، بالإضافة إلى بلورة وصياغة عدد من المشروعات الزراعية التنموية التي تضطلع الحكومات بتنفيذها، ونبهت الدول الأعضاء إلى الآثار السلبية لمشكلة العجز الغذائي العربي، من خلال ما أعدته من دراسات قومية لاستكشاف وتحديد معالم هذه المشكلة. [3]

---

(1) جميع الدول العربية أعضاء في المنظمة باستثناء جزر القمر.

(2) انظر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، نشرت تحت رقم: AOAD/96/AN30 ـ 00620، ص1.

(3) أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص185.

2. وفي المرحلة التالية التي تمتد من عقد الثمانينيات والسنوات الأولى من التسعينيات بدأت خلالها المنظمة في تدعيم هيكلها المؤسسي، وتجلى ذلك باستكمال إنشاء مكاتبها الفرعية والإقليمية لإدارتها العامة، فضلاً عن ذلك فقد استمرت في إعداد العديد من الدراسات القومية والمشتركة والبرامج لمعالجة مشاكل الزراعة العربية، واحتلت برامج الأمن الغذائي التي أعدتها لمواجهة مشكلة العجز الغذائي الهامة في هذه المرحلة مثل المعمم الزراعي العربي والأطالس المناخية الزراعية العربية[1].

كما شرعت في بناء علاقات التعاون مع المنظمات والهيئات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية العاملة في القطاع الزراعي في المنطقة العربية، وتبادل الخبرات والوثائق، والتنسيق في البرامج والقيام بجهود مشتركة في الدراسات التي تعدها المنظمة في المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تناقش قضايا زراعية ذات اهتمام مشترك على النطاق العربي.[2]

3. قامت المنظمة في المرحلة الثالثة التي تمتد من مطلع عام 1993 إلى الآن بتقييم برامج عملها، وما أنجزته خلال عشرين عاماً الماضية وتعمقت في دراسة المتغيرات الدولية والإقليمية التي تؤثر على أداء القطاعات الزراعية في الدول الأعضاء، واستحدثت مناهج وسياسات تطبيقية وآليات لتنفيذ برامجها مما يتناسب مع متطلبات ومقتضيات العقد الأخير من القرن العشرين.[3]

(1) أحمد بن ناصر، نفس المرجع، ص186.

(2) جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص07.

(3) أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص186.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي والإداري للمنظمة العربية للزراعة

يعد الهيكل التنظيمي الإداري للمنظمة أحد أهم أدواتها في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، غير أن التطورات التي مرت على الزراعة العربية، وظهور متغيرات محلية وإقليمية ودولية وإقرار برنامج لتحديث وتطوير العمل بالمنظمة اقتضت جميعاً إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمنظمة وتطويره بما يساعدها في تخطيط وتنظيم وتنفيذ برامجها بكفاءة أكبر، وسوف نعالج مختلف أجهزة هذه المنظمة على التوالي:

أولاً: السلطة التشريعية

هي السلطة العليا للمنظمة وتتكون من جميع وزراء الزراعة العرب وتتمثل في الجمعية العمومية، وتختص بإقرار الإستراتيجية والسياسة العامة التي تسير عليها المنظمة، وتخطيط ومتابعة برامجها ونشاطها ومراقبة أعمالها الفنية والمالية والإدارية واتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات وإجراءات لتحقيق أهداف المنظمة في حدود الاتفاقية، وقراراتها لا تخضع لأي من طرق الطعن والإلغاء.[1]

ثانياً: السلطة التنفيذية

وهو ما يعبر عنه بالمجلس التنفيذي، يتكون من سبعة وزراء الزراعة العرب منتخبين من الجمعية العمومية لمدة سنتين، ويعقد المجلس التنفيذي أربعة اجتماعات دورية خلال دورة الجمعية العمومية بما في ذلك الاجتماعات التي يعقدها على هامش اجتماعات الجمعية العمومية بواقع

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005 ـ 2025، ص137.

اجتماعين كل يوم، وهو مجلس يساهم في تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ويتابع أعمال الإدارة العامة ويهيئ مشاريع جدول الأعمال والقرارات التي ستعرض على الجمعية العامة أو الموضوعات المرفوعة إليه من المدير العام ويتخذ القرارات اللازمة بشأنها، فهذا الجهاز يبدو أنه أكثر أهمية للدفع قدماً بالأمن الغذائي العربي لما يملكه من وسائل تنفيذية.[1]

ثالثاً: الإدارة العامة

هي الجهاز التنفيذي والإداري للمنظمة، وتتكون من المدير العام والمدير العام المساعد والمستشارين الفني والقانوني والإدارات والأقسام والوحدات والمكاتب، وتتولى الشؤون المنوطة بها وفقاً لأحكام اتفاقية إنشاء المنظمة والنظام الأساسي الداخلي للإدارة العامة، وفي إطار العمل التي تقررها الجمعية العمومية والمجلس التنفيذي.

ومن بين الإدارات التي تتكون منها المنظمة والتي تسمح لها بأن تكون رائدة في تحقيق الأمن الغذائي، إدارة للدراسات والبحوث، إدارة الشؤون المالية والإدارية، على أن الشيء الذي يلفت النظر في هيكلة المنظمة هو ترابط هيئاتها وأثر كل منها على الآخر مما يعزز اتخاذ القرارات المعبرة في مجالات الأمن الغذائي.[2]

الفرع الثالث: دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

ارتكزت المنظمة في سعيها لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي على العمل في عدة مجالات نذكر من أهمها:

---

(1) جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص09.

(2) نفس المرجع، ص09.

1. العمل على تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية.
2. رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية، وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية.
3. تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.
4. العمل على زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
5. دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية.
6. النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي.

ولتحقق المنظمة أهدافها اتخذت الوسائل الكفيلة لذلك والمحددة في الباب الثالث (مادة05) نذكر منها:

1. جمع ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالزراعة والأغذية.
2. دعم وتنسيق الجهود المحلية والقومية في المجال الزراعي وخاصة في مجالات:

أ. البحوث العلمية والتكنولوجية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالزراعة والأغذية وتنمية المجتمعات الريفية.

ب. إعداد البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

ج. تقديم المعونة الفنية التي تطلبها الدول العربية.

د. تحسين تجهيز الأغذية والمنتجات وتسويقها والنهوض بالصناعات الزراعية.

ه. وضع إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين.

و. التعاون مع المنظمات المعنية بالشؤون الزراعية والميادين المتعلقة بها.[1]

ولم تتوقف المنظمة على تحقيق تلك الأهداف فحسب، بل عقدت العديد من الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات واللقاءات على المستويين القومي والقطري[2]، ووضعت مجموعة من البرامج من بينها برنامج لمكافحة الفقر في الريف العربي، هذا إضافة إلى إصدار كتاب سنوي عن الإحصاءات الزراعية العربية يمثل مرجعاً أساسياً على المستوى الإقليمي والدولي.[3]

كما بذلت المنظمة العربية جهوداً مكثفة في مجال تنسيق السياسة الزراعية، فقد قامت بحصر القوانين والإجراءات المحجرية للدول العربية، كما قامت بإعداد دليل استرشادي لتطوير وتوحيد المواصفات والمقاييس للسلع الزراعية (لتوفير الغذاء الآمن) وهي مكلفة مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وضع مقاييس ومواصفات موحدة للسلع الزراعية والعربية.[4]

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق ص176، وراجع أيضاً: د. سالم عبد الكريم اللوزي وآخرون، مرجع سابق، ص31.

(2) جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص11.

(3) إذ قامت المنظمة في قمة تونس 2004 بإصدار بيان حول التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي بدعوة القادة العرب لتنسيق السياسات الزراعية القطرية في إطار إستراتيجية تنموية عربية، و كذا صدور قرار عن قمة الجزائر لعام2005 (وزراء الزراعة العرب)، يتضمن إعداد إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005 ـ 2025 وفي 2008، كما أصدرت المنظمة في دورتها 30 التي انعقدت في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 26 ــ 30 أفريل 2008 إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، انظر في ذلك:د.عبد الكريم اللوزي، المرجع السابق، ص18

(4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المرجع السابق، ص140.

كما اهتمت المنظمة العربية بموضوع الموارد المائية لما لها من دور في تحقيق الأمن الغذائي لذلك عملت على:

1. الارتقاء بكفاءة استخدام موارد المياه، وذلك لاستثمار ما يمكن توفيره منها في التوسع في الزراعات المروية واستصلاح أراضٍ جديدة.
2. زيادة الاهتمام بمشروعات حصاد المياه والري التكميلي، وبما يساهم في الارتقاء بمستويات الإنتاجية في الزراعات المطرية.

كما عملت المنظمة في مجال البيئة والتنمية الزراعية المستدامة على معالجة المشاكل البيئية، كالتملح والتغدق والانحراف المائي والهوائي والتوسع العمراني والتلوث والزحف الصحراوي.[1]

من خلال كل ما سبق ذكره، فإننا نعتبر بأن المنظمة العربية للتنمية الزراعية هي إحدى أهم المنظمات الإقليمية التي تسعى لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى القطر العربي.

المطلب الثاني: البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا

إن الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره ظل يشكل على الدوام واحدة من أهم أولويات الاتحاد الإفريقي[2]، وتم في هذا المجال بذل جهود معتبرة

(1) د. سالم اللوزي، مرجع سابق، ص33.

(2) تأسس الاتحاد الإفريقي عام 2002 كي يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست عام 1963، ويهدف إلى الحفاظ على السلم والاستقرار وتعزيزهما في القارة الإفريقية وتطبيق إستراتيجية الإصلاح، والحد من الفقر، وتحقيق التنمية، وتجديد إفريقيا، انظر في ذلك: د. محمد المجذوب، مرجع سابق، ص455.

في إطار النيباد [1] لاسيما من خلال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا، هذا الأخير الذي أضحى إطاراً لمعالجة القضايا الإفريقية في مجال التنمية الزراعية والريفية بطريقة منسقة متكاملة.

وسنحاول في هذا المطلب إبراز دور البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الإقليم الإفريقي، بعد التطرق طبعاً لنشأة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا.

الفرع الأول: نشأة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا

بدأت التحضيرات الأولى للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا في ديسمبر عام 2001 من خلال حلقة العمل التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة بروما للدول الخمسة عشر[2] الأعضاء في اللجنة التنفيذية للشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، وركزت حلقة العمل هذه على الاستثمارات المطلوبة لتحسين الأراضي والمياه.

---

(1) تعتبر النيباد أو الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا إحدى الآليات التي تبناها الاتحاد الإفريقي لتفعيل العلاقات بين الدول الإفريقية بعضها البعض وبين الدول الإفريقية والأطراف الدولية الأخرى، ويعتبر أداة للاتحاد الإفريقي لضمان تحقيق القارة لأهداف الألفية التنموية انظر: المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرين لإفريقيا جوها نسبورغ، جنوب إفريقيا 01 ـ 05 مارس2004. تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا التابع للشراكة الجديدة، روما ـ إيطاليا، ص9 على موقع منظمة الفاو: http://www.fao.org.

(2) تتكون لجنة التنفيذ للشراكة من رؤساء خمسة عشر دولة إفريقية من بينها الدول الخمس المؤسسة وهي: جنوب إفريقيا، الجزائر، نيجيريا، السنغال، مصر، وعشر دول أخرى تمثل الأقاليم الفرعية الخمسة وهي: الكاميرون، الغابون، ساتومي، إثيوبيا، موريشيوس، رواندا، بوتسوانا، موزمبيق، مالي وتونس.

وفي جانفي عام 2002 تم عقد اجتماع في بنوني ـ جنوب إفريقيا ـ نظمته اللجنة التوجيهية للشراكة، دافعت خلاله منظمة الفاو عن إعطاء الأولوية للزراعة فيما يتعلق بالإنتاج والتجارة.[1]

وفي فيفري عام 2002 تم عقد المؤتمر الإقليمي الثاني والعشرين لإفريقيا بالقاهرة ـ مصر ـ تضمن جدول أعماله عدة بنود كان أهمها البند المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، والذي تم عرضه للمناقشة على مستوى الوزراء والخبراء، وأفضت المناقشة إلى زيادة الوعي للشراكة الجديدة.

كما اعتمد قراراً يوصي الحكومات باتخاذ خطوات معينة ويشجع منظمة الفاو على الاستمرار في تقديم الدعم للعملية.[2]

وبناءً على دعم من اللجنة التوجيهية للنيباد، عملت منظمة الفاو مع خبراء أفارقة لصياغة مشروع البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا في الربع الثاني من عام 2002 وجرى وضع اللمسات الأخيرة عليه بعد مشاورات مع عدد من الجهات، من بينها الوزارات الحكومية المعنية والتجمعات الإقليمية الاقتصادية ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمات المزارعين.

وفي09 جوان عام2002 تمت الموافقة على البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا من قبل وزراء الزراعة الأفارقة، خلال اجتماع متابعة وزاري للنيباد بروما.

---

(1) المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون لإفريقيا جوها نسبورغ، مرجع سابق، ص9 .

(2) المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون لإفريقيا جوها نسبورغ، نفس المرجع، ص10.

وفي جويلية 2003 تم عقد عدة اجتماعات منها اجتماع خبراء موزمبيق - الاتحاد الإفريقي - نيباد، منظمة الأغذية والزراعة في 01 جويلية 2003، والاجتماع الوزاري في 02 جويلية 2003 بشأن برنامج النيباد الخاص بالزراعة.[1]

وقد درست هذه الاجتماعات ثلاث وثائق تعلقت الأولى بحالة الأغذية والزراعة في إفريقيا لعام2003، والثانية بالتصدي لتحديات انعدام الأمن الزراعي والغذائي، والثالثة عملية تحويل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا إلى خطط عمل قابلة للتنفيذ على المستويين القطري والإقليمي، وقد عرضت توصيات الاجتماع الوزاري على جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي التي اعتمدتها وجسدوا التزامها في الإعلان بشأن الزراعة والأمن الغذائي في إفريقيا.[2]

واعتبر الإعلان المسمى بإعلان مابوتو وخطة العمل المنبثقة عنه، أقوى تعبير عن الدعم السياسي الذي قدمته إفريقيا للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية التابع للشراكة من أجل التنمية في إفريقيا.

وأصبح هذا البرنامج إحدى أولويات الحكومات في الإقليم الإفريقي بالنظر للدور الذي يؤديه في مجال تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الإقليم الإفريقي.[3]

---

(1) انظر: لجنة الزراعة، الدورة التاسعة عشر، الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا 13-16 أفريل 2003 روما، إيطاليا، ص3.

(2) المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون، مرجع سابق، ص10

(3) المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون، مرجع سابق، ص12.

الفرع الثاني : دور البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا

يهدف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا، الذي تم إنشاؤه على مستوى الإقليم الإفريقي في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا إلى استعادة النمو الزراعي والتنمية الريفية والأمن الغذائي في أفقر قارات العالم التي يعيش نصف سكانها الفقر المدقع.

وهو يسعى لأن تكون القارة الإفريقية قادرة بحلول سنة 2010 بلوغ نسبة 19٪ للأراضي الزراعية المروية، وتحقيق زيادة قدرها 92 مليون دولار من الاستثمارات في الطرق الريفية، والقدرات المتصلة بالتجارة لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتوفير نحو37 مليون دولار للتشغيل المستمر والصيانة.[1]

كما يهدف البرنامج إلى بلوغ الأمن الغذائي سواءً من حيث توافر الأغذية أو إمكان دفع ثمنها، وضمان حصول الفقراء على غذاء كافٍ وتغذية مناسبة وتحسين إنتاجية الزراعة لتبلغ معدل نمو سنوي 06٪ مع توجيه اهتمام خاص للمزارعين على نطاق صغير، والتركيز بصفة خاصة على النساء، ووجود أسواق ديناميكية في ما بين الدول وبين الأقاليم.

كما يهدف البرنامج إلى إدماج المزارعين في اقتصاد السوق وأن تصبح إفريقيا مصدراً للمنتجات الزراعية، وطرفاً فاعلاً في إستراتيجية تنمية العلوم والتقانة الزراعية، واتباع أساليب إنتاج سليمة، وإيجاد ثقافة

---

(1) انظر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة البرنامج والتنسيق ،الدورة 49، 08 جوان ـ 03 جويلية 2009، الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا E/AC51/2009/7 ، ص10.

الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية بما في ذلك الموارد البيولوجية للأغذية والزراعة لتفادي تدهورها.[1]

ولتنفيذ أهداف البرنامج، أصدر رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي الذي عقد في مابوتو عام 2003 إعلاناً سمي "إعلان مابوتو" الذي يمثل الدعم السياسي القوي لبرنامج التنمية الزراعية[2]، الذي يدعو إلى إنفاق 10٪ من إجمالي الإنفاق العام على الزراعة والتنمية الريفية، وإعلان أبوجا[3] الخاص بالأسمدة الذي يدعو إلى زيادة استخدام الأسمدة من 08 كيلوغرام إلى 50 كيلوغرام للهكتار بحلول سنة 2015، فضلاً عن إعلان سرت لعام 2004 المتعلق بالتحديات التي تواجه تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة في مجال الزراعة والمياه في إفريقيا.[4]

من خلال كل ما سبق ذكره، نعتبر أن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا هو إحدى أهم الآليات الإقليمية التي تسعى لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى الإقليم الإفريقي، يعمل على تحقيق طموحات الأفراد الإفريقيين للتمتع بغذاء كافٍ، ونحو حياة أكثر حيوية، ومن أجل مستقبل أفضل. فكما هو متعارف عليه أن زهاء 200 مليون شخص في إفريقيا يعانون الجوع المزمن، وأن 30 مليون منهم بحاجة إلى معونات غذائية

---

(1) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة البرنامج والتنسيق، الدورة 49، مرجع سابق، ص11.

(2) انظر: الملحق رقم 06.

(3) انظر: الملحق رقم 05.

(4) انظر: البيان الإفريقي الإقليمي المقدم إلى الدورة السادسة عشر للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة(16 ـ CSD) المتعلق بالزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف وإفريقيا 22 ـ 25 اكتوبر2007، ص4.

عاجلة في أي وقت من السنة، حيث أصبحت إفريقيا أكبر القارات المتلقية للمعونات الغذائية، إذ تحولت من مصدر رئيس للسلع الزراعية إلى مستوردة صاف لها.

المطلب الثالث: المجلس الأوروبي للزراعة

يعتبر المجلس الأوروبي للزراعة هيئة إقليمية أنشئت على المستوى الأوروبي لإرساء الأمن الغذائي، فيا ترى متى نشأت هذه الهيئة وما هي أجهزتها؟ وكذا دورها في مجال تحقيق الأمن الغذائي؟

الفرع الأول: نشأة المجلس الأوروبي للزراعة

تعود نشأة هذه الهيئة الإقليمية إلى القرار الذي أصدره المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بناءً على توصية الاجتماع التحضيري لممثلي الدول الأعضاء الأوربية المعنية بالتكنولوجيا الزراعية، وقد تم تغيير اسمها إلى "اللجنة الأوروبية للزراعة" بقرار من المجلس في دورته الخامسة عشر (1952) وفي عام 1956 تم تغيير اسمها مرة أخرى إلى الاسم الحالي.

أما عن العضوية في هذا المجلس فهي حكومية مفتوحة لجميع الدول الأوروبية المستقلة الأعضاء في منظمة الفاو، لذلك هي هيئة إقليمية لأنها تتعلق بالدول التابعة لمنطقة أوروبا فقط، وقد كانت الدورة السادسة لعام 1954 أوصت بضرورة أن تعين الحكومات الأعضاء ممثلين لها في الهيئة ممن يكون باستطاعتهم تقديم خدماتهم على نحو متصل و دائم.[1]

ويتفرع عن المجلس لجنة تنفيذية تتألف من الرئيس ونائبيه لمواصلة القيام بالمهام المنوطة به خلال الفترات التي تنقضي بين دورات انعقاده، مع

(1) انظر: منظمة الأغذية والزراعة، المجلس الأوروبي على الموقع:
www.fao.org/docrep/meetting.

عرض التدابير التي تتخذها في أثناء ذلك على المجلس في جلسته العادية التالية لإقرارها. وللمجلس لائحة داخلية، وهو يرفع تقاريره للمدير العام.

أما اللجان الفرعية التابعة له فترفع تقاريرها إلى المجلس نفسه، في حين ترفع الشعب تقاريرها للجان الفرعية المنبثقة عنها.

ويتبع المجلس خمسة أجهزة منها لجنة فرعية للبحوث الزراعية، وأخرى للإرشاد والتدريب المهني والاقتصاد المنزلي والشباب الريفي وشعبة للمشكلات الريفية الاجتماعية، ولجنة فرعية لاستغلال الأراضي والمياه كانت تتبعها شعبتان، أولاهما لتجميع الملكيات الموزعة المشتتة، وثانيهما لحصر وتقسيم الأراضي الزراعية.

لكن في الدورة الثالثة عشر للمجلس تقرر إلغاء هذه الأجهزة وتحويلها إلى ست شعب لكل من: حصر وتصنيف الأراضي وموارد التربة، استغلال الأراضي، الموارد المائية والري، البنيان الزراعي، الشباب الريفي، المشكلات الاجتماعية الريفية.(1)

ومهما تفرع عن المجلس من شعب وأجهزة ومهما وضع من لوائح داخلية، يبقى دائماً هدفه النهائي هو تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الأوروبي تنفيذاً للالتزام الدولي بإرساء الأمن الغذائي الإقليمي حتى أثناء الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة.

الفرع الثاني: دورا المجلس الأوروبي للزراعة في تحقيق الأمن الغذائي

يعمل المجلس على مساعدة الحكومات الأعضاء على الاضطلاع بأعمال مشتركة، وعلى التعاون في مجال حل المشكلات التقنية الزراعية

---

(1) د. حسن عبد الله، مرجع سابق، ص173.

بما في ذلك البحث والتعليم واستعراض كافة مسائل التغذية والمسائل ذات الصلة بالاقتصاد الزراعي التي لا تدخل في نطاق مسؤولية لجنة مشكلات السلع والأنشطة ذات الصلة داخل الحكومات الأعضاء في أوروبا وخارجها، والعمل أيضاً على تشجيع وتيسير التعاون فيما بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالزراعة في أوروبا، وتقديم توصيات بشأن جميع المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصاتها التقنية والجغرافية.[1]

وفي الأخير، نخلص إلى القول إن الآليات الإقليمية على الرغم من الدور الفعال والهام الذي تؤديه للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنه بالرجوع إلى الوثائق الدولية التي أولت اهتماماً للتحرر من الفاقة نجدها تولي مسؤولية تحقيق الأمن الغذائي بالدرجة الأولى على عاتق الحكومات، ولذلك أضحى هناك التزام أساسي آخر في مجال تحقيق الأمن الغذائي إلى جانب التزام المجتمع الدولي برمته ألا وهو الالتزام الذي تضطلع به الدول على المستوى الوطني، وهذا يقودنا إلى طرح الإشكال التالي: ما الدور الذي تقوم به الدول على المستوى الوطني لتحقيق الأمن الغذائي؟

للإجابة عن هذه الإشكالية خصصنا المبحث الثالث للآليات الوطنية.

(1) منظمة الأغذية والزراعة، المجلس الأوربي، مرجع سابق، ص8.

المبحث الثالث

الآليات الوطنية

Les Mécanismes Nationaux

إن الحق في الغذاء الكافي وفي التحرر من الجوع مثل أي حق آخر من حقوق الإنسان، يفرض على الدول الأطراف ثلاث مستويات من الالتزامات، الالتزام بالاحترام الذي يستلزم من الدول الأطراف ألا تتخذ أي تدابير تسفر عن الحؤول دون الحصول على الغذاء الكافي، الالتزام بالحماية الذي يستلزم أن تتخذ الدولة تدابير لضمان عدم قيام عناصر غير حكومية وشركات تعيق الأفراد من الحصول على الغذاء الكافي، والالتزام بالوفاء الذي يوجب على الدولة أن تشارك بفعالية في الأنشطة التي تمكن الأفراد من الوصول إلى موارد ووسائل ضمان مقومات عيشهم بما في ذلك الأمن الغذائي، واستخدام تلك الموارد والوسائل.[1]

وسنسعى في هذا المبحث إلى تفصيل مسألة تلك الالتزامات التي تقع على عاتق الدول، مع دراسة حالة دولة الجزائر كنموذج عن تنفيذ الدول لالتزاماتها إزاء تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني من خلال مطلبين، يعالج المطلب الأول التزام الدول بتحقيق الأمن الغذائي والمطلب الثاني يعرض دراسة لحالة دولة الجزائر.

(1) انظر: الحق في الغذاء الكافي بوصفه حق من حقوق الإنسان، سلسلة الدراسات، العدد الأول، نيويورك1989، منشورات الأمم المتحدة.

المطلب الأول: التزام الدول بتحقيق الأمن الغذائي

هناك اعتراف عام في كثير من المحافل الوطنية والدولية بأهمية العمل الدؤوب الذي تضطلع به حكومات الدول على المستوى الوطني إزاء تنفيذ التزاماتها الدولية بتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتمكين الأفراد من الحصول على الغذاء، منتهجة في ذلك طرق وآليات متعددة، والتي سنسعى في هذا المطلب التطرق إليها.

لذا ستشمل دراستنا أسس التزامات الدول بتحقيق الأمن الغذائي (الفرع الأول) وكذا طرق ممارسة الدول لالتزاماتها إزاء تحقيق الأمن الغذائي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أسس التزامات الدول بتحقيق الأمن الغذائي

تحتوي وثائق عديدة على المسؤولية الأساسية لكل دولة بتوفير الغذاء وإمكانية الحصول عليه ومواجهة الترديات الأيكولوجية التي تحول دون الحصول عليه، بل وتفرض في الوقت الحالي صياغة القوانين الوطنية في هذا المجال.[1]

ومن بين الوثائق نذكر ما جاء في المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفقرة الأولى والتي تشترط أن: (تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من خطوات لتضمن لكل فرد التحرر من الجوع وأن يتمكن الفرد في أقرب وقت ممكن من التمتع بالغذاء المناسب)، ويستلزم هذا اعتماد إستراتيجية وطنية لضمان الأمن الغذائي

(1) Bensalah Alaoui (A): op,cit, p,54.

والتغذوي للجميع استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان التي تحدد الأهداف وتصميم سياسات وما يقابلها من مقاييس.[1]

كما يعد الإعلان المتعلق بالتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي المتبنى بالقرار 25/42 في 11 ديسمبر عام 1969 أكثر صراحة في تفصيل التزامات الدولة والنص على مسؤولياتها في المجال الاجتماعي ـ فالمادة 10 مثلاً توجب الدولة على: (تصفية الجوع وسوء التغذية وتصفية الفقر والتوزيع العادل للدخل وتصفية الأمية وضمان الحقوق الثقافية والتعليم في جميع مراحله).

كما يعتبر القرار 35/56 الصادر عن الجمعية العامة في 05 ديسمبر عام 1980 بمثابة الإستراتيجية الدولية للتنمية الموضوعة للعقد الثالث للأمم المتحدة للتنمية والتي تغطي الثمانينيات (1981 ـ 1990)[2]، تجعل من التنمية مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى وجاء في الفقرة 163 (على الدول أن تعمل لتقليص الفقر وتشجيع إمكانيات الشغل وضمان احترام حق العمل عن طريق نمو اقتصادي سريع، وخاصة بتدابير كفيلة بضمان توزيع عادل لثمار التقدم وإصلاحات مؤسسية).[3]

ويتجلى أيضاً مصدر التزام الدول بتحقيق الأمن الغذائي في الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية الصادر عن مؤتمر الأغذية

---

(1) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة20، جنيف/26 افريل ـ 14 ماي1999، البند7من جدول الأعمال القضايا الموضوعية الناشئة في مجال تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق العام2/د 20 ـ 1999.

(2) النص الطويل يحتوي على فقرات عديدة (الإستراتيجية تحتوي 180 فقرة) سواءً في الديباجة أو المنطوق خاصة النقطة ج من الجزء3 المتعلقة بالتنمية الاجتماعية.

(3) د. محمود شريف بسيوني، مرجع سابق، ص 327 ـ 389.

العالمي المتخذ في 1974 بموجب قرار الجمعية العامة 33/48 (د ـ 29) في17 ديسمبر عام 1974، إذ نص على:

1. (...يجب على الحكومات أن تضع سياسات تغذية وغذائية ملائمة وتدرجها في المخططات الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والفلاحية.......
2. على كل دولة معينة إذ تعمل طبقاً لحقوقها في السيادة وتشريعها الداخلي على انتفاء الحواجز التي تعرقل الإنتاج الغذائي وتقدم التشجيعات الكافية للمنتجين الفلاحيين قصد تنمية ريفية متكاملة....)[1].

وأكد على هذا الالتزام مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996، إذ إن الالتزام السابع من مؤتمر القمة يشدد على ضرورة أن تتخذ التدابير المتوخاة على المستوى القطري، حيث تقع على كاهل الحكومات المسؤولية الأولى عن تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية يمكن بظلها اتخاذ إجراءات بمشاركة كافة الأطراف المعنية لضمان الأمن الغذائي لمواطنيها.[2]

إن هذه الوثائق تعتبر سنداً قانونياً على قيام الدولة بتنفيذ تعهداتها بتحقيق الأمن الغذائي على نحو مستدام وتجعله واحداً من أولوياتها، وفي هذا السياق نذكر قول رئيس جمهورية ألمانيا هورست كوهلر Horst Koehler بمناسبة يوم الأغذية العالمي في 16 أكتوبر2007 بروما: (إن

(1) د. محمد بجاوي، الموارد الغذائية من حيث هي" ملك مشترك للإنسانية"، مرجع سابق، ص13.

(2) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة 20، جنيف، مرجع سابق، ص4.

الجوع ليس قدراً لا يمكن الإفلات منه، ففي الإمكان القضاء عليه من خلال السياسات الحكيمة) ، وأضاف (...وتحقيق ذلك إنما يتطلب من حكومات الدول النامية أن تجعل من الأمن الغذائي واحدة من أولوياتها إذ إن من حق جميع الشعوب التمتع بغذاء صحي سليم ينتج على نحو مستدام و يتناسب مع ثقافاتها).[1]

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه حول طرق ممارسة الدول لالتزاماتها إزاء تحقيق الأمن الغذائي؟

وهو ما سنتطرق إليه في حينه (الفرع الثاني).

الفرع الثاني: طرق ممارسة الدول لالتزاماتها إزاء تحقيق الأمن الغذائي

يقول وورتمان و كومنجر Wortman et Komenger إن: (التعجيل بالتنمية الزراعية يمكن فقط أن يكون مسؤولية الحكومة في كل دولة كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، فالحكومة وحدها في كل دولة ذات سيادة هي التي يمكن أن تحدد السياسات وأن تنظم أو تقوي المؤسسات، وأن تصل إلى مواطنيها الريفيين بطرق تتسق مع أهداف المجتمع).[2]

إن تنظيم وإدارة برنامج وطني لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة هو الدور الأساسي لوزارة الزراعة في أي قطر يواجه مشكلة زراعية، وهنا نتساءل هل وزارة الزراعة هي الوسيلة الوحيدة التي تمارس من خلالها الدولة أهدافها في مجال تحقيق الأمن الغذائي؟

(1) انظر: منظمة الأغذية والزراعة، مقالات إخبارية بعنوان منظمة الأغذية والزراعة تؤكد بإلحاح على اعتماد الغذاء حقاً من حقوق الإنسان.

(2) د. محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص279.

إن طرق ممارسة الدول لالتزاماتها إزاء تحقيق الأمن الغذائي متعددة نذكر منها، البحث العلمي والإرشاد، التعاون الزراعي، الإقراض الزراعي، سياسة الأسعار والدعم، سن التشريعات. وفيما يلي سنعرض بعضاً من هذه الوسائل.

أولاً: إنشاء وزارات الزراعة

تلعب وزارة الزراعة دوراً أساسياً في مجال تحقيق الأمن الغذائي وكذا التنمية الزراعية المستدامة من خلال السياسات التي تصممها كسياسات ملكية الأرض الزراعية، وسياسة الاستيراد والتصدير وتقديم الأشتال والبذور بأسعار مدعومة، وتنفيذ حملات مكافحة الآفات الزراعية وزراعة الأشجار الحرجية والمحافظة عليها، وتقديم الرعاية الصحية للماشية، والتدخل في تسعيرة المواد التموينية وأسعار الإنتاج الزراعي المحلي والمستورد وإدارة الصناعات الزراعية، إضافة إلى تقديم خدمات تحليل التربة والمياه ومتبقيات المبيدات وإنشاء الاتحادات الزراعية وتقديم القروض الزراعية.[1]

ونشير أيضاً إلى أن جوهر عمل وزارة الزراعة هو إنشاء برنامج وطني للتنمية الزراعية المستدامة وإدارته إدارة إستراتيجية وتوفير كل متطلبات نجاحه، إذ إن هذا البرنامج هو إطار عمل تقوم وزارة الزراعة من خلاله بحشد الموارد والإمكانيات المتاحة على مستوى القطر، سواءً أكانت حكومية أو قطاعاً خاصاً والتنسيق بينهما وتوجيهها إلى المسارات التي تحقق الأهداف الوطنية.

---

(1) د. سالم عبد الكريم اللوزي، مرجع سابق، ص14.

ويعتبر البحث العلمي والإرشاد عنصراً فعالاً في البرنامج تقوم الحكومة بتمويله[1]. وإلى جانب وزارة الزراعة تولت وزارات جديدة مثل وزارة الري، وزارة التجارة، وزارة الصيد البحري، التي تعمل على وضع الخطط لإنتاج ولتوزيع الموارد الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

وفي ضوء تولي القطاع الخاص تقديم خدمات للزراعة أضحت وزارة الزراعة مسؤولة عن مراقبة أعمال القطاع الخاص في تقديم الخدمات الزراعية وتقييمها بدلاً من تنفيذها، وحري بوزارة الزراعة أن تشجع القطاع الخاص والجمعيات الزراعية النوعية واتحادات المزارعين لتولي العديد من الخدمات، بما فيها التسويق والتحاليل وتوطين البذور والأشتال المستوردة ودعم البحوث الزراعية وتقييم برامج البحوث العلمية للتأكد من ربطها باحتياجات المزارعين.[2]

ثانياً: سن تشريعات

تعمل الدول في مجال تحقيق الأمن الغذائي إلى جانب إنشائها لوزارات الزراعة بسن تشريعات، تهدف من ورائها تلبية الاحتياجات الأساسية في مجال تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الأسباب الرئيسة للفقر على الصعيد الوطني، فهناك بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تؤثر على الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي تأثيراً مباشراً لا يمكن إدارتها وتوظيفها لخدمة الأمن الغذائي إلا بالتشريع، ومن هذه الأنشطة التي تحتاج إلى تشريع: .

(1) د. محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص280.

(2) د. سالم عبد الكريم اللوزي، مرجع سابق، ص14.

1. حجم الحيازة الزراعية وتوزيعها.
2. نظام استغلال الأراضي الزراعية.
3. إنتاج الغذاء أو مبادلته.
4. منح قروض لصغار الفلاحين.
5. استخدام التكنولوجيا المتطورة.[1]

وفي حالة تنظيم هذه الأنشطة تشريعياً فإنه من المتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على القطاع والإنتاج الزراعيين وعلى الأمن الغذائي بشكل عام. وفي هذا الصدد نشير كمثال إلى قانون الأراضي في جمهورية الموزمبيق الذي يعيد وضع حقوق الأراضي إلى أيدي المجتمعات المحلية، ويكفل الغذاء للسكان في هذا البلد.

فهذا القانون الذي طرح أمام البرلمان في نوفمبر 1996 وفر الدعم القانوني لسياسة تمليك مصممة لتوفير الغذاء، فقد نص على أن يستخدم المزارعون الأرض فعلياً كي يحتفظوا بحقوق ملكيتهم، واحتوى أيضاً على بند رئيس ينص على أن عدم توافر سند ملكية رسمي لا يخل بالحقوق المكسبة للأراضي.[2]

ثالثاً: دعم وتشجيع الاستثمار

إن الاستثمار في الزراعة يمكن أن يكون له تأثيره القوي في الحد من الفقر، وهذا بإعطاء القطاع الزراعي أولوية هامة في الاستثمار لاسيما وأن الطلب قادر على استناد العرض من المواد الغذائية في حالة نمو الإنتاج الزراعي.

---

(1) د. محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص66.

(2) احمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 124.

ولتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي فإنه يجب في الوقت نفسه تشجيع القطاعات الصناعية ذات العلاقة في القطاع الزراعي حيث إن القطاع الزراعي يعتبر مصدراً للمواد الخام بالنسبة لكثير من الصناعات من جهة، مثل الصناعات الغذائية والملابس والأخشاب، ويعتبر مستهلكاً لناتج صناعات متعددة كالآلات والأسمدة والمبيدات والمواصلات وغيرها، من جهة أخرى، مما يعزز قدرة القطاع الزراعي على الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي.[1]

وضمن سياسة التنمية الريفية المستدامة يلزم التوجيه إلى إقامة المشاريع الاستثمارية، في المناطق الريفية لتحقيق التنمية الريفية وإتاحة الفرص للعمل في الريف، مما يحول دون هجرة سكان الريف إلى المدن ويزيد من الإنتاج الزراعي ويحسن من مستوى المعيشة.[2]

لذا ينبغي على الحكومات الوطنية الدأب على دعم الاستثمار لدى فقراء الريف، فقد أثبتت الدراسات أن الدول التي انتهجت سياسة الاستثمار في صغار المزارعين[3]، نجحت في تحقيق غايتها المتعلقة بالهدف الإنمائي الأول للألفية، والمضي على الطريق إلى تحقيق غايتها المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي للأغذية بحلول سنة 2015.[4]

---

(1) د. محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص63.

(2) د. محمد رفيق أمين حمدان، نفس المرجع، ص63.

(3) من الدول التي اتبعت سياسة دعم الاستثمار لدى فقراء الريف:أرمينيا نيجيريا ، البرازيل، الفيتنام...... .

(4) انظر: مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، الدورة السادسة والثلاثون، روما 18 ـ 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، ص11.

المطلب الثاني: دراسة لحالة الجزائر

تعتبر الجزائر أحد الأطراف الدولية التي تعهدت من خلال الوثائق الدولية بتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني[1] ولأجل ذلك قامت بسن تشريعات[2] وأنشأت آلية متخصصة في هذا المجال ألا وهي وزارة الفلاحة[3]، وأولت اهتماماً بالقطاع الزراعي باعتباره مساهماً هاماً في تحقيق الأمن الغذائي.

---

(1) منها المادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعهدت بموجبها الدول الأطراف بأن تتخذ بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدولي ولاسيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق الواردة في هذا العهد.

(2) من بين التشريعات الوطنية نذكر:

- القانون رقم 83 ـ 18 مؤرخ في 18أوت1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، ج ر عدد 83/34.
- القانون رقم 84 ـ 12 مؤرخ في23جوان 1984 المتضمن النظام العام للغابات، ج ر عدد84/26.
- القانون رقم 87 ـ 19 مؤرخ في08 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، ج ر عدد87/54.
- القانون رقم 90 ـ 29 مؤرخ في18نوفمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، ج ر عدد90/49.
- القانون رقم 01 ـ 20 مؤرخ في15ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج ر عدد01/77.
- القانون رقم 03 ـ 10 مؤرخ في19جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وغيرها من القوانين، ج ر عدد 03/43، وقد أعطى القانون رقم 08 ـ 16 مؤرخ في 2008 المتعلق بالتوجيه الفلاحي تعريفاً للأمن الغذائي في المادة 03 منه إذ نصت:" الأمن الغذائي حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة".

(3) من المراسيم الوطنية المتعلقة بوزارة الفلاحة نذكر:

- المرسوم التنفيذي رقم91/38 المؤرخ في 16 فيفري 1991، جريدة رسمية عدد 08، ص286.

=

فانتهجت لتحقيق ذلك سياسات إصلاحية في مجال الزراعة، فبدأت بسياسة التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى إعادة الهيكلة في القطاع الزراعي وصولاً إلى الإستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتنمية الزراعية كخطة متكاملة للارتقاء بالوضع الزراعي في الدولة.(1)

وسنحاول في هذا المطلب التطرق للسياسات الزراعية في الجزائر (الفرع الأول) وكذا لخطط التنمية الزراعية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: السياسات الزراعية في الجزائر

تعتبر السياسات الإصلاحية في مجال الزراعة من بين السياسات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي، والإصلاح الزراعي كمفهوم (هو تغيير الحياة الريفية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والجهازية والبيئية والبشرية).(2)

فبدء بسياسة التسيير الذاتي بموجب المرسوم 22 مارس عام 1963 ـ بناءً على قرارات مؤتمر طرابلس الذي أولى أهمية كبيرة للقطاع الزراعي ـ إلى الثورة الزراعية 1971 ـ 1972. من ثمة إلى إعادة الهيكلة في القطاع الزراعي والمشاريع الإصلاحية منذ الثمانينيات بعدما مرت الجزائر بظروف متأزمة في مجال الاقتصاد الوطني، خاصة في توفير الغذاء الذي أصبح في الغالب يستورد من الخارج إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

- المرسوم التنفيذي رقم90/12 المؤرخ في01 جانفي 1990، جريدة رسمية عدد 02، ص66.
- المرسوم التنفيذي رقم 2000/149 المؤرخ في 28 يونيو 2000، جريدة رسمية عدد 39، ص9.
- المرسوم التنفيذي رقم09/150 المؤرخ في 2 ماي 2009، جريدة رسمية عدد 26، ص29.

(1) د. مبارك بلاطة، "السياسات الزراعية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسة، الجزء39 رقم2001.4، ص105- 106.

(2) بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق، ص174.

فإزاء هذه الوضعية في المجال الغذائي قررت الدولة أن يقوم القطاع الزراعي في الجزائر بدوره في توفير احتياجات الدولة الغذائية، وفي إطار المخطط 1984/1980 أعادت الدولة هيكلتها لمزارع تملكها لتحرير المزارع من البيروقراطية، كما قامت برفع أجور عمال الفلاحة وساعدت المزارعين بمنحهم القروض والمعونات ليتمكنوا من شراء الآلات والشاحنات وبناء مساكنهم.[1]

إلى جانب الإجراءات التشريعية التي تضمنت قانون حيازة الملكية العقارية بعملية استصلاح الأراضي في أوت عام 1983 بهدف توسيع المساحة الصالحة للزراعة بغية الزيادة في القدرة الإنتاجية، وصولاً إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق حق منح الامتياز[2]، فهو برنامج القطاع الفلاحي لفائدة سكان الريف من أجل تنمية دائمة.

كما أضيفت إلى ذلك مشاريع جوارية كمشروع جواري للتنمية الريفية الذي يهدف إلى إنعاش المناطق الريفية لاسيما الأكثر حرماناً منها، وذلك يدعم النشاطات الاقتصادية للمجموعات الريفية المعنية وترقية نشاطات جديدة وكذا ترقية التسيير الدائم للموارد الطبيعية.

---

(1) بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق، ص174.

(2) انظر: المرسوم التنفيذي رقم 97 ـ 483 مؤرخ في 15 ديسمبر 1997 يحدد كيفيات منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية وأعبائه وشروطه، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98- 372 المؤرخ في 23 نوفمبر 1998 .
وانظر أيضاً: القانون رقم 08 ـ 20 مؤرخ في 23 نوفمبر 2008 يتضمن الموافقة على الأمر رقم 04/08 المؤرخ في سبتمبر 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

كل هذه الإصلاحات تعبر عن مدى أهمية القطاع الفلاحي وإمكانية تطويره من أجل تحقيق الاعتماد على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج احتياجات المجتمع الغذائية.

وتطبق الجزائر الآن المرحلة الثانية من الإستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية التي سنتطرق إليها في حينها.

الفرع الثاني: الإستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية

عملت الجزائر في تعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ وصياغة وتحديث البرامج والخطط الوطنية للتنمية الزراعية، حيث امتدت الأولى من عام 2000 إلى 2004 والثانية من عام 2005 إلى غاية سنة 2015 وسنتعرض لهذه الخطط فيما يلي:

أولاً: خطط و إستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية 2000 ـ 2004

سعت الجزائر عن طريق الخطة الوطنية للتنمية الزراعية لعام 2000 والخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية لعام 2002 إلى تحسين أوضاع المزارعين وغيرهم ممن يعيشون في المناطق الريفية وذلك بالاستثمار في البنية الأساسية من قبيل الكهرباء والري والإمداد بمياه الشرب.[1]

وبهدف التصدي لتحدي التصحر أطلقت الجزائر عام 2003 خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر الموجهة لتطوير الإجراءات الوقائية

(1) منتدى الخبراء الرفيع المستوى، كيفية إطعام العالم في سنة 2050، 12 ـ 13 أكتوبر 2009، ص39. ولمزيد من التفاصيل عن الزراعة في الجزائر راجع الموقع:
www.Algerie.dz.Com.Article7958/html.

للأراضي، وتعزيز القدرات المناخية والجوية والمائية الوطنية ووسائل إطلاق إنذارات مبكرة بالجفاف، ويرافق هذه الخطة المخطط الوطني لإعادة التشجير بصفته جانباً هاماً من سياسة حماية الموارد ومن ثمة بصفته عاملاً مساعداً على تطبيق بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية.[1]

وفي عام 2004 أطلقت الحكومة الجزائرية إستراتيجية جديدة للتنمية الريفية المستدامة تقوم على اللامركزية، وكان الهدف من الإستراتيجية هو الحد من الواردات وتحسين الأمن الغذائي بواسطة دعم وتنويع الإنتاج الزراعي، وتشجيع الاستغلال المستدام لإمكانات الجزائر الكبيرة، من حيث صيد الأسماك وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مبادرات تجهيز الأغذية وصونها وتسويقها، ونقل المعرفة التقنية.

وفي عام 2005 بدأت الجزائر في اتباع نهج تشاركي على مستوى الريف لتحسين إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ولتحسين تغذية الأسرة المعيشية وذلك عن طريق برنامجها الخاص للأمن الغذائي. وقد قام بصياغة هذا البرنامج فريق وطني في أكتوبر 2004 بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، وأصبح موضع التطبيق في جانفي 2005 في حوالي60 موقعاً تمثل المناطق الإيكولوجية الزراعية المختلفة في 16 ولاية من ولايات الدولة البالغ مجموعها 48 ولاية، وقد أصبح الآن تنفيذ النهج البرنامجي مدمجاً تماماً في مشروعات التنمية الريفية المحلية المتكاملة.[2]

---

(1) انظر في ذلك: خطاب رئيس جمهورية الدولة الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة خلال القمة ال13 للاتحاد الإفريقي بمدينة سرت الليبية حول "الاستثمار في الفلاحة تحقيقاً للنمو الاقتصادي والأمن الغذائي".

(2) انظر: منتدى الخبراء الرفيع المستوى، مرجع سابق، ص36.

ثانياً: الإستراتيجية الزراعية الوطنية 2005 ـ 2015

أعدت هذه الإستراتيجية في جانفي 2006، في أعقاب الاستعراض التنفيذي للقطاع الزراعي الجزائري الذي أجري في عام2005، واستناداً إلى هذه الاستنتاجات التي توصل إليها هذا الاستعراض، أطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سلسلة من البرامج لإحياء الاقتصاد الزراعي على نطاق الدولة منها سياسة التجديد الريفي، التي تهدف إلى:

1. المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية.
2. تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل، بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان أمن التموين بالمواد الغذائية.
3. تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ماتزال مكوناً رئيساً في الاقتصاد الريفي ضمن إطار تهيئة الإقليم والفضاء الريفي.
4. المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث الثقافي.[1]

وقد كان الطموح الأساسي لسياسة التجديد الريفي هو المساهمة في تدعيم التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم، مع الأخذ في

---

(1) انظر: سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006، ص35.

الحسبان خصوصياتها، ومؤهلاتها ومعوقاتها، والمساهمة في تجسيد أهداف الألفية للتنمية التي التزمت بها الجزائر.

كما عملت الجزائر على وضع نظام تنظيمي جديد من أجل حماية جودة الأغذية وسلامتها، وقد ركزت المرحلة الأولى على البطاطس كمشروع نموذجي مع إدخال مزيد من المحاصيل تدريجياً، ومن المخطط أيضاً الاستثمار في تحديث نظام التبريد وتخزين المحاصيل وإقامة مراكز لمعالجة الحيوانات[1].

إن تحقيق الأمن الغذائي يستلزم - كما سبق وأن أشرنا في الفصل الأول - إلى وجود المياه، هذه الأخيرة التي تعتبر عماد الأمن الغذائي وهي السبيل إلى وجود قطاع زراعي مزدهر.

والجزائر على غرار الدول الأخرى تبذل جهداً كبيراً للاستجابة للتزايد المستمر في الاحتياجات إلى المياه، فقد تم حتى الآن استثمار 22.5 مليار دولار أمريكي لتحسين كمية المياه وجودتها على حدٍّ سواء، مع اتخاذ تدابير للحفاظ على احتياطيات المياه، واستيراد المياه، وبناء محطات جديدة لتنقية المياه، وتوسيع نطاق نظم الري مع جعلها في الوقت نفسه أكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة.

وقد ناشدت وزارة الزراعة المشتغلين بالزراعة في المناطق النائية، أن يستثروا في الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة لأغراض الري، ويتمثل الهدف من ذلك في استصلاح الأراضي القاحلة من أجل استخدامها في تنمية البستنة بما يشمل زرع أشجار الزيتون على نطاق كبير.[2]

(1) تقرير المنتدى، مرجع سابق ص36، وانظر أيضاً: الجزائر تراهن على تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مرجع سابق، ص71.

(2) تقرير المنتدى، مرجع سابق، ص36.

وفي الأخير نخلص إلى القول إنه إذا كانت للآليات الدولية الحكومية التي تطرقنا لها دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، من خلال ما أنشأته من مؤسسات وما أحدثته من برامج وما وضعته من سياسات، فإنه يوجد إلى جانبها أيضاً آليات لا يقل دورها أهمية عن دور الأولى - الآليات الحكومية - في توفير الغذاء والحد من انتشار الجوع وسوء التغذية بين فقراء العالم وتسهم بقدر كبير في معالجة الحق في الغذاء الكافي ألا وهي الآليات غير الحكومية.

فما هي الآليات غير الحكومية ؟ وإلى أي مدى يمكن أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي؟ وهو ما سنعرفه في حينه.

المبحث الرابع

الآليات غير الحكومية

Les Mécanismes Non Gouvernementales

فتحت المادة 07 من ميثاق الأمم المتحدة الطريق أمام منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية - للمساهمة في أعمال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ـ وقد ساهمت هذه المنظمات بشكل كبير ومؤثر في تطوير التشريعات الدولية التي تعمل على حماية وصيانة حقوق الإنسان.

وتتحمل المنظمات الدولية غير الحكومية إلى جانب أعضاء المجتمع الدولي مسؤوليات فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي. ونناقش فيما يلي مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية(المطلب الأول) ودورها في تحقيق الأمن الغذائي العالمي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية

تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية إحدى القوى الجديدة في النظام الدولي المعاصر، وهي تساهم بشكل كبير ومؤثر في تطوير التشريعات الدولية التي تعمل على حماية وصيانة حقوق الإنسان، وقد لعبت وتلعب دوراً لا شك فيه في التشديد بالانتهاكات التي تقع على الإنسان في الدول التي تقمع فيها حقوق الإنسان.

وستسعى في هذا المطلب التعريف بهذه المنظمات الدولية غير الحكومية (الفرع الأول) وكذا أسسها القانونية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

تعددت التعاريف المطروحة للمنظمات الدولية غير الحكومية من تعاريف فقهية وأخرى قانونية، ومن بين التعاريف الفقهية، نذكر التعريف الذي قدمه الدكتور عمر سعد الله بأنها: (كيانات قانونية جديدة مستقلة عن الحكومات، تنشأ بموجب اتفاقات بين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاصين، تمارس نشاطات ذات طابع دولي هام لتوفير الاحتياجات التي لا تفي بها السوق أو القطاع العام أو الدولة، أو المجتمع الدولي).[1]

ومن بين التعاريف القانونية للمنظمات الدولية غيرالحكومية، التعريف الذي طرحته الأمم المتحدة، فهي تعرف المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها (مجموعات طوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية وتطلع الحكومات على مشاغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي، وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلاً عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية).[2]

ويعرفها البنك الدولي بأنها: (منظمات خاصة تقوم بأنشطة لدفع المعاناة، والدفاع عن مصالح الفقراء وحماية البيئة وتحقيق تنمية المجتمع).[3]

---

(1) د. عمر سعد الله، "المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي، بين النظرية والتطور"، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر 2009، دون طبعة، ص 18.

(2) انظر موقع الإنترنت:.http: //www.un.org./Arabic/dpi/ngo/brochure.htm.

(3) د.عمر سعد الله، المرجع السابق، ص17.

ويعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بموجب القرار 288 على أنها: (كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاق بين الحكومات)، ودعمه القرار 129 لنفس الهيئة بالتعريف التالي: (تعد المنظمات غير حكومية، المنظمات التي تقبل أعضاء تعينهم السلطات الحكومية بشرط ألا يعرقل الأعضاء المنتمين لهذه الفئة حرية التعبير لهذه المنظمات).[1]

وبغض النظر عن التسميات التي تطلق على المنظمات الدولية غير الحكومية كالجمعيات الطوعية أو الجمعيات الأهلية والمنظمات الخاصة والهيئات، فإنها تشكل في رأينا آليات حديثة في مجال وقف انتهاكات حقوق الإنسان وتدعيمها بما فيها الحق في الغذاء وفي التحرر من الجوع.

ونستخلص من التعاريف المقدمة خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية والتي تميزها عن المنظمات الدولية الحكومية، هذه الخصائص تتمثل في أنها: لا تنشأ باتفاق بين الحكومات، ولا تعمل تحت سيطرتها، ولا تسير وفق برامجها، ولا ينحصر عملها في خدمة شعب أو فئات معينة، بل في خدمة الإنسانية جمعاء، ولا تنشأ في ظل القانون الدولي، بل في ظل قانون خاص وطني، كما أن هدفها ليس مادياً فهي لا تسعى إلى تحقيق الربح، وأنها تنشأ بصفة تطوعية.

أما عن الأسس القانونية لهذه المنظمات الدولية غير الحكومية، فإنها تتجلى في العديد من الوثائق الدولية، الإقليمية والعالمية كأحكام

---

(1) انظر: موسوعة حقوق الإنسان ، ص03 على الموقع: http://www.hrea.org.

ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الأخرى المكونة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.[1]

وسنتطرق للأسس القانونية للمنظمات الدولية غير الحكومية بشيء من التفصيل في الفرع التالي.

الفرع الثاني: الأسس القانونية للمنظمات الدولية غير الحكومية

من الوثائق الدولية، ولعل أهمها ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 في المادة 71 التي تنص على أن: (للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه)، وكذا المادة 20 الفقرة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تضمن حق كل شخص في تكوين جمعيات سلمية، وأيضاً المادة 19 إذ تنص: (لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء....).[2]

كما أرست الوثائق الإقليمية نصوصاً مماثلة حول شرعية المنظمات الدولية غير الحكومية، منها المادة 11 من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان التي منحت حرية التجمع بقولها: (لكل إنسان الحق في حرية الاجتماعات السلمية، وحرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق الاشتراك في الاتحادات التجارية لحماية مصالحه)، والمادة 10 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التي تنص:

---

(1) نجد بعض مصادره مثلاً في اتفاقيات جنيف لعام 1949، وفي قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابعين للأمم المتحدة، وقرارات المؤتمرات الدولية.

(2) موسوعة حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص4.

1. (يحق لكل إنسان أن يكون وبحرية جمعيات مع آخرين شريطة أن يلتزم بالأحكام التي حددها القانون.
2. لا يجوز إرغام أي شخص على الانضمام إلى أي جمعية على ألا يتعارض ذلك مع الالتزام بمبدأ التضامن المنصوص عليه في هذا الميثاق).

وكذا المادة 16من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، حيث تنص: (لكل شخص حق التجمع وتكوين جمعيات مع آخرين بحرية لغايات إيديولوجية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو عمالية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو سواها).[1]

كما تجلى الاعتراف أيضاً بشرعية المنظمات الدولية غير الحكومية - إلى جانب الصكوك والوثائق الدولية - في التشريعات الداخلية للدول، نذكر منها دستور الدولة الجزائر لعام 1996 في المادة 41 التي تنص: (حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن)، وتضمنت المواد 56، 42، 33 نصوصاً مماثلة.[2]

وكذلك دستور المملكة المغربية لعام 1996في المادة 09 (يضمن الدستور لجميع المواطنين - حرية التجول وحرية الاستقرار بجميع أرجاء المملكة - حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع - حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم. ولا يمكن أن يوضع حد لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون).[3]

---

(1) موسوعة حقوق الإنسان، نفس المرجع، ص5.

(2) نشر بالجريدة الرسمية رقم 76المؤرخة في8 ديسمبر 1996.

(3) انظر: دستور المملكة المغربية لعام 1996.

فهذه القواعد هي الأساس القانوني لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في الحفاظ على حقها كونها جمعية، وبعدها الدولي المعني لحماية حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي

تعترف العديد من الوثائق والمؤتمرات والمنظمات الدولية بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، بالدور الذي لا غنى عنه للمنظمات الدولية غير الحكومية في معالجة قضايا الجوع والفقر والغذاء.

فقد اعترفت خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية بالدور الرائد الذي تؤديه المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الالتزامات السبعة المنصوص عليها في خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة.

وتتخذ المنظمات الدولية غير الحكومية لتحقيق أهدافها قصد الأمن الغذائي آليات متعددة، على المستويين الوطني والدولي.

لذا ستشمل دراستنا في هذا المطلب دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني (الفرع الأول) ثم لدورها على المستوى الدولي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني

منذ البداية نشير إلى ثلاث ملاحظات حول المنظمات غير الحكومية العاملة على المستوى الوطني، الأولى تتعلق بالتسمية، فالكثير من الدول

تعطيها تسمية المجتمع المدني أو الأهلي، أو الجمعوي، فليس هناك مصطلح موحد في هذا الشأن، والملاحظة الثانية، أنها تلعب دوراً متمماً للعمل الحكومي ولاسيما في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي، أو في حالات ما بعد انتهاء النزاعات، والثالثة هو تعدد أنواع منظمات المجتمع المدني في مختلف الدول.[1]

ومن أهم ما تقوم به هذه المنظمات في مجال الأمن الغذائي، هو مساهمتها بنشاط في الترويج لخطة العمل واتخاذ الإجراءات مباشرة لتنفيذها على المستوى الوطني.

كما تساهم بنشاط في الاحتفالات القطرية بيوم الأغذية العالمي وبحملات الأغذية للجميع اللتان تساهمان كل منهما في زيادة التوعية بقضايا الأمن الغذائي وتعبئة الموارد.[2]

كما تضطلع بدور أساسي في المساهمة في تيسير عمل قطاعي التنمية الزراعية والريفية، وقد أثبتت أعداد كبيرة من منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم قدراتها وخبراتها في دعم إستراتيجيات البقاء لدى فقراء المدن والريف الذين يتأثرون بصورة مباشرة بالمشكلات ذات الصلة بالفقر وانعدام الأمن الغذائي.

والواقع أن الكثير من الدوائر التي تمثلها منظمات المجتمع المدني هي المجتمعات المحلية المعنية بمشكلات ذات الصلة بالتنمية الريفية والأمن

(1) د.عمر سعد الله، مرجع سابق، ص43.

(2) لجنة الأمن الغذائي، الدورة 25، روما، 31 جوان 1995 بعنوان: توسع نطاق مشاركة المجتمع المدني والشركاء الآخرين في عمل لجنة الأمن الغذائي، ص 8.

الغذائي بما في ذلك منتجي الأغذية والنساء والشباب والمستهلكين، وفقراء الريف والمدن.[1]

وبغرض تحقيق الأمن الغذائي في هذه المناطق فإن المجتمع المدني يعمل على تشجيع الإصلاح الزراعي لفائدة الشعوب الريفية الفقيرة الراغبة في العمل في الأرض مباشرة، وتدعيمها مالياً وتقنياً كتسيير القروض وتمكينها من الوصول إلى الأسواق.

كما يعمل المجتمع المدني على تشجيع التعليم والتربية وتوعية أعضاء البرلمان والأحزاب والنقابات والجمعيات، ومن منطلق مسؤولية الحكومات عن ضمان تحقيق الأمن الغذائي فإن المجتمع المدني يقوم بدور فعال في مراقبة السياسات والنشاطات والبرامج الوطنية، كما يشارك في وضع مشاريع موجهة للتنمية الغذائية والفلاحية.[2]

ويبرز دور المجتمع المدني أيضاً في تحديد الأعلاف الحيوانية السليمة، وذلك للتصدي للمشكلات الصحية والتجارية الغذائية المتصلة بالأمراض البشرية الناشئة عن تناول اللحوم والمنتجات الحيوانية الملوثة، ويمكن القول إن دور المجتمع المدني هذا يشمل تصنيع الأعلاف واستعمال كل المواد العلفية باستثناء الرعوية منها، ومكافحة البكتيريا الممرضة ومخلفات الأدوية البيطرية ومخلفات المبيدات الحشرية وغير ذلك من الملوثات المحتملة للأعلاف.[3]

---

(1) انظر شبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي التابعة للجنة التنسيق الإدارية، موقع منظمة الفاو.

(2) Gérad AZoulay et Jean-claude Dillon: « La Sécurité Alimentaire en Afrique » , Edition, KARTHALA, 1993 , P42.

(3) أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 137.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الدولي

للمنظمات الدولية غير الحكومية تاريخ طويل وحافل في معالجة قضايا الجوع والفقر والغذاء، وكانت حملة التحرر من الجوع التي أسسها مؤتمر منظمة الفاو في عام 1959 أول قناة منهجية منظمة لإشراك المنظمات غير الحكومية في إطار منظومة الأمم المتحدة برمتها.

وقد تأكد إشراك المنظمات الدولية غير الحكومية مرة بعد أخرى في المنتديات الحكومية الدولية الكبرى التي تناولت قضايا الأمن الغذائي منذ السبعينيات وحتى أوائل التسعينيات، وقد اعتمدت 161 منظمة غير حكومية لدى مؤتمر الأغذية العالمي الذي وقع في الفترة 1972 ـ 1973.[1]

وشاركت في الإعداد للمؤتمر الدولي المعني بالتغذية في عام 1992، وأسهمت في تحديد محاور النقاش وإعداد الوثائق، كما شاركت بفعالية في إعداد مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 الذي ناقشت فيه الأبعاد الإقليمية لانعدام الأمن الغذائي، ويعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، خمس سنوات بعد الانعقاد ـ 2002 ـ خطوة هامة أخرى في عملية إرساء مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث أشار فيه الدكتور جاك ديوف Jacques Diouf إلى أنه في العقد الأخير كان هناك قدر كبير من المناقشات العالمية لكن الوقت حان الآن لإحداث تغييرات في السياسات والإجراءات بحيث تؤثر في حياة الجياع.[2]

(1) لجنة الأمن الغذائي، الدورة 25، مرجع سابق، ص 10.

(2) لجنة الأمن الغذائي، الدورة 25، نفس المرجع، ص11.

وتتخذ المنظمات الدولية غير الحكومية لتحقيق أهدافها آليات مختلفة في حالات السلم والحرب معاً، نذكر منها: هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، الاتحاد الدولي للعلوم الغذائية وتكنولوجياتها، الاتحاد الدولي للمياه، الحركة الكاثوليكية الدولية للشباب الزراعي والريفي، الاتحاد العالمي لعمال الزراعة والتغذية، الرابطة العالمية للإنتاج الحيواني، معهد السياسات الزراعية والتجارية، المنظمة الدولية لحقوق الإنسان من أجل الحق في غذاء الفرد، شبكة منظمات الفلاحين والمنتجين الزراعيين في غرب إفريقيا، منظمة الاهتمام العالمية، منظمة حماية الطفل، جمعيات الهلال الأحمر، أطباء بلا حدود، منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، هذه الأخيرة التي تعمل على توفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاعات المسلحة والأزمات الداخلية من جهة، ودعم وضمان احترام القانون الدولي الإنساني من جهة أخرى، وترتكز إستراتجيتها على فكرة الهرم، على أساس أن التغذية وإصحاح البيئة ترتكز عليهما عملياتها للإغاثة، وتليها بعد ذلك برامج الصحة العامة، ويحتل علاج الأمراض قمة الهرم ويستكمل بذلك إستراتيجية المساعدة.[1]

وأهم نشاط قامت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي المساعدات التي قدمتها خلال الحرب الأهلية النيجيرية لعام 1967، فرغم الحصار الذي فرضته نيجيريا على الطيران إثر سقوط طائرة تابعة للجنة الدولية عام

(1) المجلة الدولية للصليب الأحمر، السنة التاسعة، العدد 52، نوفمبر /تشرين الثاني 1996، ص 692.

1969، بيد أن هذه الأخيرة توصلت إلى نقل 120 ألف طن من التغذية والأدوية إلى نيجيريا.[1]

إن دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر لا يتوقف على المساعدات التي تقدمها أثناء نشوب النزاع، بل إنها تباشر كلما كان ذلك ممكناً أنشطة تستهدف فتح المجال للتأهيل في المرحلة اللاحقة للنزاع (وهي ما تسمى بالمساعدات غير الاستعجالية) إلى مساعدة الأهالي على استعادة اكتفائهم الذاتي على نحو دائم فيما يتعلق بالإنتاج والحصول على الغذاء كتوزيعها البذور والآلات الزراعية وتلقيح الماشية في الصومال والسودان لعام 1991 ـ 1996، وكذا إصلاحها المرافق الصحية وتقديم الأدوية في بوروندي عام 1995.[2]

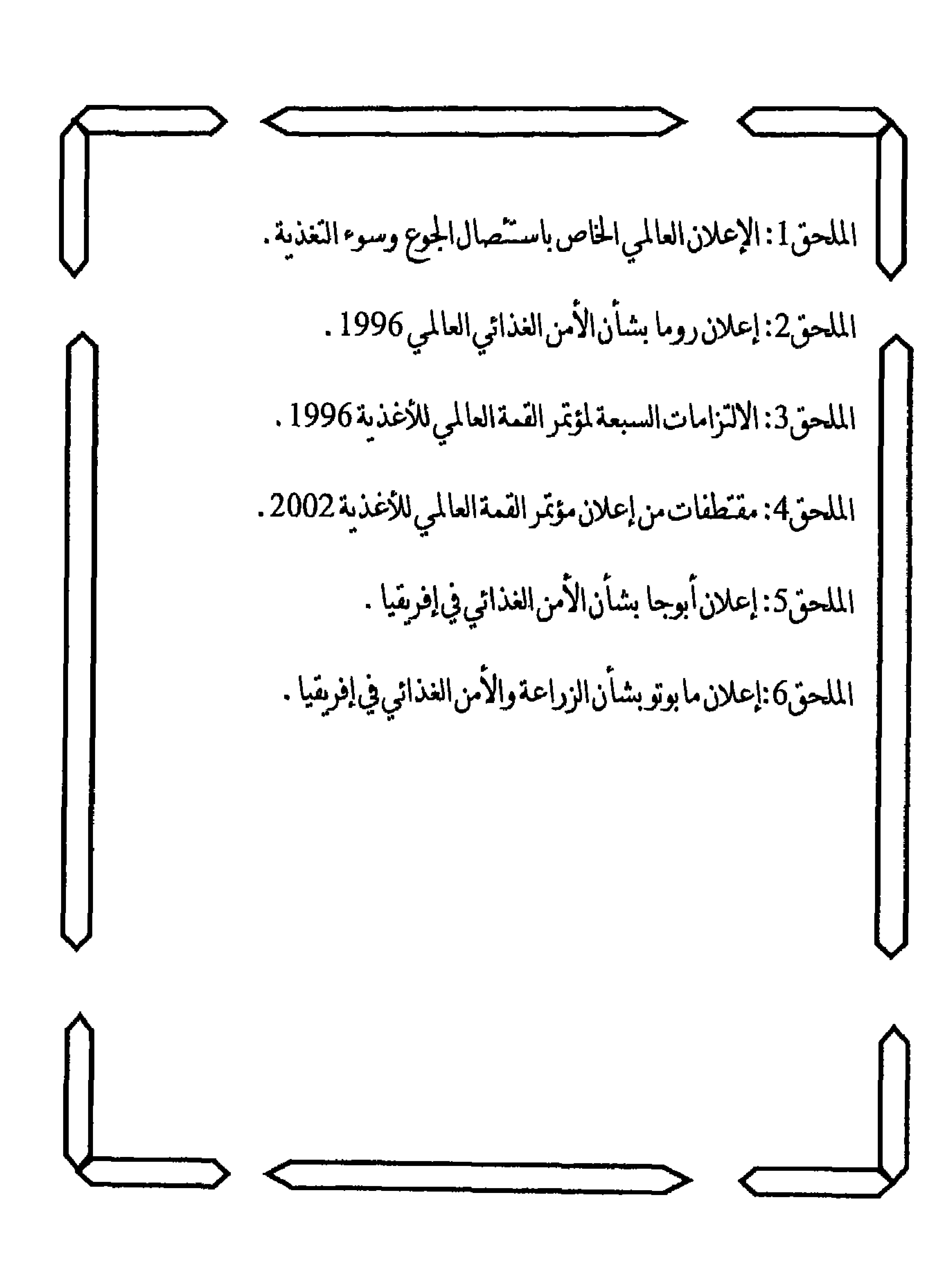
وما يمكن قوله في الأخير، إن المنظمات الدولية غير الحكومية، وإن كانت تقوم على الصعيد الوطني والدولي بالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن هناك حاجة ملحة لتفعيل دورها اليوم في مجال توفير الغذاء والأمن الغذائي في ظل الواقع الجديد المعروف بعولمة الفقر.[3]

(1) قاسمي يوسف، مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء النزاع المسلح ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، تبزي وزو، السنة الجامعية 2005، ص40.

(2) قاسمي يوسف، مرجع سابق، ص42.

(3) د. المقري، "مشكلة التنمية والبيئة والعلاقات الدولية"، دار الخلدونية، 2008، الطبعة الأولى، ص222.

الملاحق



الملحق1: الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية.

الملحق2: إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي 1996.

الملحق3: الالتزامات السبعة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996.

الملحق4: مقتطفات من إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية 2002.

الملحق5: إعلان أبوجا بشأن الأمن الغذائي في إفريقيا.

الملحق6: إعلان ما بوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في إفريقيا.

الملحق رقم (1)

الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية

اعتمده يوم 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، مؤتمر الأغذية العالمي المنعقد بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3180 (د ـ 28) المؤرخ في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1973، ثم أقرته الجمعية العامة في قرارها 3348 (د ـ 29) المؤرخ في17 كانون الأول / ديسمبر 1974.

نص الإعلان:

إن مؤتمر الأغذية العالمي، المنعقد بدعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمكلف بتصور سبل ووسائل يستطيع بها المجتمع الدولي، ككل أن يضطلع بإجراء محدد لكل مشكلة الغذاء العالمية داخل الإطار الأعم إطار التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي.

يعتمد الإعلان التالي:

الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية لما كان يدرك:

1. إن الأزمة الغذائية الخطيرة التي تبتلي الآن شعوب البلدان النامية، حيث يعيش معظم الجياع وسيئي التغذية من سكان العالم وحيث ينتج أكثر من ثلثي العالم نحو ثلث أغذيته ـ وهذا اختلال في التوازن ينذر بالتفاقم في السنوات العشر القادمة ـ لا تقتصر على كونها مشحونة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة فحسب، بل تشكل أيضاً تهديداً خطيراً لأهم المبادئ والقيم

المرتبطة بالحق في الحياة وبالكرامة الإنسانية، والمكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2. وأن القضاء على الجوع وسوء التغذية، الذي أورده إعلان الأمم المتحدة الخاص بالتقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي بوصفه واحداً من أهدافه، والقضاء على الأسباب التي تؤدي إلى هذه الحالة، هما الهدفان المشتركان لكافة الأمم.

3. وأن حالة البشر الذين يعانون الجوع وسوء التغذية ترجع أسبابها إلى ظروفهم التاريخية، وعلى الأخص حالات عدم المساواة الاجتماعية، وخصوصاً في حالات كثيرة، السيطرة الأجنبية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي والتمييز العنصري والفصل العنصري والاستعمار الجديد بكافة أشكاله، التي لا تزال من بين العقبات الكبرى التي تقف في طريق اكتمال تحرر وتقدم البلدان النامية وجميع الشعوب المعنية.

4. وأن هذه الحالة قد تفاقمت في السنوات الأخيرة بفعل سلسلة من الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، ولاسيما تردي النظام النقدي الدولي، والزيادة التضخمية في تكاليف الواردات وثقل الأعباء التي يفرضها الدين الخارجي على ميزان مدفوعات كثير من البلدان النامية، وتزايد الطلب على الأغذية الذي يعزو جزئياً إلى الضغط الديمغرافي، والمضاربة، والنقص في مدخلات الإنتاج الزراعي الأساسية، وزيادة تكاليف هذه المدخلات.

5. وأنه ينبغي النظر في هذه الظواهر في إطار المفاوضات الجارية حول ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وأنه ينبغي حث الجمعية العامة للأمم المتحدة على الوصول إلى اتفاق إجماعي على

ميثاق تعتمده ويكون أداة فعالة لإقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة على أساس مبادئ الإنصاف والعدالة.

6. وأن البلدان كافة، كبيرة كانت أم صغيرة، غنية أم فقيرة، متساوية. ولجميع البلدان الحق الكامل في الاشتراك في وضع القرارات المتعلقة بمشكلة الأغذية.

7. وإن رفاه شعوب العالم يتوقف إلى حد بعيد على إنتاج وتوزيع الأغذية بكميات كافية، وكذلك على إقامة نظام عالمي للأمن الغذائي يؤمن توفر القدر الكافي من الأغذية بأسعار معقولة في جميع الأوقات، بصرف النظر عن التقلبات الدورية للطقس وتغيراته المفاجئة، وبمنأى عن الضغوط السياسية والاقتصادية، الأمر الذي يرتب على النظام العالمي المذكور، في جملة أمور، تيسير عملية إنماء البلدان النامية.

8. وأن السلم والعدالة يشتملان على بعد اقتصادي يساعد على حل المشاكل الاقتصادية العالمية، وتصفية التخلف، ويوفر حلاً دائماً ونهائياً لمشكلة الأغذية بالنسبة لكافة الشعوب، ويكفل لكافة البلدان الحق في أن تنفذ برامجها الإنمائية بحرية وفعالية. وفي سبيل هذه الغاية، يتعين القضاء على التهديد بالقوة وعلى اللجوء إليها، وتشجيع التعاون السلمي بين الدول إلى أقصى حد ممكن، وتطبيق مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتساوي الكامل في الحقوق واحترام الاستقلال والسيادة القوميين، وكذلك تحبيذ التعاون السلمي بين كافة الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وسيفضي المضي في تحسين العلاقات الدولية إلى

توفير ظروف أفضل للتعاون الدولي في كافة الميادين، مما سيمكن، في جملة أمور، من استخدام موارد مالية ومادية كبيرة لإنماء الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي العالمي تحسيناً كبيراً.

9. وأنه، من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الغذاء، ينبغي بذل كافة الجهود لإزالة الفجوات المتزايدة الاتساع التي تفصل اليوم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ولإقامة نظام اقتصادي جديد. ويجب أن يكون في وسع كافة البلدان الاشتراك اشتراكاً نشطاً وفعالاً في العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة بإقامة أجهزة دولية مناسبة تكون، عند الاقتضاء قادرة على اتخاذ التدابير الكافية لإقامة علاقات عادلة ومنصفة في التعاون الاقتصادي الدولي.

10. وأن البلدان النامية تؤكد من جديد إيمانها بأن المسؤولية الأولية عن تأمين إنمائها السريع تقع على أنفسها. و لذا تعلن عن استعدادها للاستمرار في مضاعفة جهودها، فرادى ومجتمعة، بغية توسيع تعاونها المتبادل في ميدان الإنماء الزراعي وإنتاج الأغذية، ولاسيما استئصال الجوع وسوء التغذية.

11. وأنه يتعين، بالنظر إلى وجود العديد من البلدان التي لا تستطيع حتى الآن لأسباب كثيرة، أن تواجه احتياجاتها الغذائية الخاصة بها، اتخاذ إجراء دولي عاجل وفعال لمساعدتها، بمنأى عن الضغوط السياسية.

وتماشياً مع أهداف ومقاصد إعلان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة.

فإن المؤتمر، نتيجة لذلك، يعلن على الملأ ما يلي:

1. لكل رجل وامرأة وطفل حق، غير قابل للتصرف، في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسدية والعقلية إنماءً كاملاً ويحافظ عليها، إن مجتمع اليوم يملك فعلاً من الموارد والقدرات التنظيمية والتكنولوجيا، وبالتالي من الكفاءة، ما يكفي لتحقيق هذا الهدف، ولذلك فإن استئصال الجوع هدف مشترك لكافة بلدان المجتمع الدولي، وخاصة منها البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى القادرة على المساعدة.
2. من المسؤوليات السياسية للحكومات أن تعمل معاً لزيادة إنتاج الأغذية وتوزيعها على نحو أكثر إنصافاً وفعالية على البلدان وفي داخلها. ويتعين على الحكومات أن تشرع على الفور في شن هجوم موحد أكبر على الأمراض المزمنة الناتجة عن سوء التغذية ونقص التغذية لدى الفئات المستضعفة المنخفضة الدخل. ويتعين على الحكومات، لكي تكفل التغذية الكافية للجميع، أن ترسم سياسات غذائية وتغذوية مناسبة في إطار الخطط العامة للإنماء الاجتماعي والاقتصادي والزراعي، على أساس المعرفة السليمة بما هو متوفر من الموارد الغذائية وما هو محتمل منها. وفي هذا الصدد، يجب التشديد على أهمية الحليب البشري من الزاوية التغذوية.
3. ويجب التشديد على النواحي الإنسانية لمشاكل الغذاء لدى تناولها أثناء إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج القومية للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

4. يقع على عاتق كل من الدول المعنية أن تعمد وفقاً لتقديرها السيادي وتشريعها الداخلي، إلى إزالة العقبات التي تعرض سبيل إنتاج الأغذية وإلى توفير حوافز مناسبة للمنتجين الزراعيين. ومن الجوهري لتحقيق هذه الأهداف اتخاذ تدابير فعالة للتحول الاجتماعي الاقتصادي تتناول إصلاح السياسات الزراعية والضريبية والتسليفية والاستثمارية وإعادة تنظيم الهياكل الريفية، كإصلاح شروط الملكية، وتشجيع التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية، وحشد كامل طاقات الموارد البشرية لدى الذكور والإناث على السواء، في البلدان النامية، في سبيل إنماء ريفي متكامل وإشراك المزارعين الصغار وصيادي السمك والعمال الذين لا أرض لهم في تحقيق الأهداف المطلوبة في مجال الإنتاج الزراعي والاقتصاد الريفي في كثير من البلدان، والعمل على إتاحة التعليم المناسب والبرامج الإرشادية المالية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل.

5. إن الموارد البحرية وموارد المياه الداخلية أخذت اليوم تصبح أكثر أهمية منها في أي وقت مضى بوصفها مصدراً للأغذية والرخاء الاقتصادي. ولذا يجب اتخاذ إجراءات لتشجيع الانتفاع الرشيد بهذه الموارد، ويفضل أن يكون ذلك للاستهلاك البشري المباشر، من أجل المساهمة في تلبية حاجات كافة الشعوب من الأغذية.

6. ومن الواجب أن تستكمل الجهود الرامية إلى زيادة إنتاج الأغذية ببذل كل محاولة ممكنة من أجل منع التبذير في الأغذية بكافة أشكاله.

7. وبغية إعطاء زخم لإنتاج الأغذية في البلدان النامية، ولاسيما تلك البلدان الأقل نمواً والأشد تضرراً، يتعين على البلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان القادرة على ذلك، أن تتخذ إجراءً دولياً عاجلاً وناجعاً لتزويدها بالمساعدات التقنية والمالية المتواصلة بشروط ملائمة وبحجم يكفي للوفاء باحتياجاتها، على أساس ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف. ويجب أن تخلو هذه المساعدات من أية شروط تتنافى مع سيادة الدولة التي تتلقاها.

8. ويتعين على كافة البلدان، وخاصة البلدان ذات المستوى العالي من التصنيع، أن تشجع تقدم تكنولوجيا إنتاج الأغذية، وأن تبذل جميع الجهود لتشجيع نقل وتكييف والتكنولوجيا المناسبة لإنتاج الأغذية لمنفعة البلدان النامية. وعليها خصوصاً، لتحقيق هذه الغاية، أن تعمد إلى بذل كافة الجهود لتعميم نتائج أعمال الأبحاث التي تقوم بها على الحكومات والمعاهد العلمية في البلدان النامية لتمكينها من السير قدماً بالإنماء الزراعي المتواصل.

9. ولضمان الحفاظ المناسب على الموارد الطبيعية المستخدمة أو التي تصلح للاستخدام لإنتاج الأغذية، يتعين على كافة البلدان أن تتعاون من أجل تيسير الحفاظ على البيئة بما فيها البيئة البحرية.

10. ويتعين على كافة البلدان المتقدمة النمو والبلدان القادرة على ذلك أن تتعاون تقنياً ومالياً مع البلدان النامية في جهودها الرامية إلى توسيع الموارد البرية والمائية اللازمة للإنتاج الزراعي وإلى

ضمان زيادة سريعة في توفر المدخلات الزراعية كالأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية والبذور العالية النوعية، والائتمانات والتكنولوجيا، بتكاليف منصفة. ومن المهم أيضاً أن تتعاون البلدان النامية فيما بينها في هذا المجال.

11. وعلى كافة الدول أن تجهد غاية الجهد لإعادة تكييف سياساتها الزراعية، عند الاقتضاء بغية إعطاء الأولوية لإنتاج الأغذية مع الاعتراف في هذا الصدد بالرابطة المتبادلة بين مشكلة الغذاء العالمية والتجارة الدولية. وعلى الدول المتقدمة النمو في تقريرها لموافقتها إزاء برامج دعم المزارع من أجل إنتاج الأغذية محلياً، أن تضع في اعتبارها قدر المستطاع مصلحة البلدان النامية المصدرة للأغذية، بغية تجنب الإضرار بصادراتها وإلى جانب ذلك ينبغي أن تتعاون كافة البلدان في اتخاذ تدابير فعالة للتصدي لمشكلة إضفاء الاستقرار على الأسواق العالمية وتشجيع الأسعار المنصفة والمجزية عن طريق ما يناسب من الترتيبات الدولية، ولتحسين الوصول إلى الأسواق عن طريق تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إزاء المنتوجات التي تهم البلدان النامية، ولزيادة حصيلة صادرات هذه البلدان زيادة كبيرة، ولتسهيل تنويع هذه الصادرات ومن أجل القيام في المفوضات التجارية المتعددة الأطراف، بتطبيق المبادئ المتفق عليها في إعلان طوكيو، بما في ذلك مبدأ عدم المعاملة بالمثل والمعاملة الأكثر رعاية.

12. وبالنظر إلى أن ضمان توفر كميات عالمية كافية من الموارد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات، عن طريق الاحتياطيات المناسبة، بما في ذلك احتياطيات الطوارئ، هو مسؤولية المجتمع الدولي بأسره، فإنه يتعين على كافة البلدان أن تتعاون في إقامة نظام فعال للأمن الغذائي العالمي عن طريق ما يلي:

أ. الإسهام في تشغيل النظام العالمي للمعلومات والتحذير المبكر بشأن الأغذية والزراعة.

ب. التقيد بالأهداف والسياسات والمبادئ التوجيهية الواردة في مشروع "التعهد الدولي بشأن الأمن الغذائي العالمي" كما اعتمده مؤتمر الأغذية العالمي.

ج. القيام، عند الإمكان، بإفراد مخزونات أو اعتمادات لمواجهة الاحتياجات الغذائية الدولية الطارئة، وفقاً لما نص عليه مشروع "التعهد الدولي بشأن الأمن الغذائي العالمي"، ووضع مبادئ توجيهية دولية لتأمين تنسيق هذه المخزونات والانتفاع بها.

د. الإسهام في توفير معونة غذائية لمواجهة الطوارئ والاحتياجات التغذوية، وكذلك لحفز العمالة في الريف عن طريق مشاريع الإنماء.

وينبغي أن تقبل كافة البلدان المتبرعة بمفهوم التخطيط المسبق للمعونة الغذائية وأن تطبقه وتبذل كافة الجهود لتوفير السلع الأساسية و/ أو المساعدات المالية ضماناً لتوفر كميات كافية من الحبوب وغيرها من السلع الأساسية الغذائية.

إن الوقت قصير، والعمل العاجل المتواصل أمر حيوي. ولذا فإن المؤتمر يدعو كافة الشعوب إلى العمل المتكاثف، من خلال التعبير عن إرادتها كأفراد، وعن طريق حكوماتها ومنظماتها غير الحكومية، على إزالة شبح الجوع المسلط على الرقاب منذ عصور.

ويؤكد المؤتمر:

تصميم الدول المشتركة على الاستفادة استفادة كاملة من منظومة الأمم المتحدة في وضع هذا الإعلان وغيره من القرارات التي اتخذها المؤتمر موضع التنفيذ.[1]

(1) المصدر: حقوق الإنسان : مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك 1993، رقم المبيع Part 1، A.94 XIV-VOL.1، ص744.

الملحق رقم (2)

إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي 1996

نحن رؤساء الدول والحكومات أو من يمثلونها، المجتمعون في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، نؤكد من جديد حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع.

لقد وطدنا إرادتنا السياسية والتزامنا الجماعي والوطني على تحقيق الأمن الغذائي للجميع، وبذل جهد متواصل من أجل استئصال الفقر في جميع البلدان جاعلين هدفنا المباشر هو خفض عدد من يعانون من نقص التغذية إلى نصف مستواه الحالي في موعد لا يتجاوز عام 2015.

إننا نرى أن عدم حصول أكثر من 800 مليون نسمة، في جميع أنحاء العالم ولاسيما في البلدان النامية، على ما يكفي من غذاء لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية أمر لا يحتمل، ووضع لا يمكن قبوله أو السكوت عليه. فبالرغم من أن الإمدادات الغذائية قد زادت زيادة ملموسة فإن المعوقات التي تعترض الحصول على الغذاء، والنقص المزمن في الدخول الأسرية والقطرية اللازمة لشراء الأغذية، وعدم استقرار العرض والطلب فضلاً عن الكوارث الناجمة عن أسباب طبيعية أو بشرية عوامل تحول جميعها دون تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية.

إن الجوع وانعدام الأمن الغذائي مشكلتان لهما أبعاد عالمية، ومن المرجح أن تستمر بل أن تتفاقما على نحو خطير في بعض الأقاليم ما لم تتخذ تدابير عاجلة وحاسمة ومنسقة، في ضوء الزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم، وما تتعرض له الموارد الطبيعية من إجهاد.

وإننا نؤكد من جديد أن البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المواتية التي يسودها السلام والاستقرار هي الركيزة الأساسية التي تمكن الدول من إيلاء أولوية كافية للأمن الغذائي ولاستئصال الفقر. كما أن الديمقراطية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، والمشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء عوامل جوهرية لتحقيق الأمن الغذائي للجميع.

إن الفقر سبب رئيس لانعدام الأمن الغذائي، ولذا فإن التقدم بخطى مطردة نحو استئصال الفقر أمر حاسم لتحسين فرص الحصول على الغذاء. كما أن للصراع، والإرهاب، والفساد، والتدهور البيئي دوراً ملموساً في انعدام الأمن الغذائي. إن الأمر يقتضي زيادة إنتاج الأغذية بما فيها الأغذية الأساسية. وينبغي أن يتحقق ذلك في إطار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والقضاء على أنماط الاستهلاك والإنتاج التي تتجاهل مقتضيات الاستدامة وخاصة في البلدان الصناعية، وتحقيق استقرار سريع في أعداد سكان العالم. وإننا نقدر ما تقدمه النساء من مساهمات أساسية في تحقيق الأمن الغذائي، وخاصة في المناطق الريفية من البلدان النامية، وننوه بضرورة ضمان المساواة بين الرجال والنساء. ويجب أن يكون إنعاش المناطق الريفية من الأمور ذات الأولوية من أجل توطيد الاستقرار الاجتماعي

والمساعدة على مواجهة المعدلات المفرطة للهجرة من الريف إلى المدن التي تعاني منها بلدان كثيرة.

وإننا نؤكد الحاجة الملحة إلى المبادرة الآن باتخاذ التدابير الواجبة للوفاء بمسؤوليتنا عن تحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحاضرة والقادمة. إن تحقيق الأمن الغذائي مهمة مركبة تقع مسؤوليتها على كاهل كل حكومة من الحكومات، ويتعين على تلك الحكومات أن تهيئ البيئة المواتية، وتصنع من السياسات ما يضمن السلم والاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والعدالة والمساواة بين الجنسين.

إننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار الجوع الذي يشكل، على نطاقه هذا، تهديداً للمجتمعات الوطنية، ويشكل كذلك عبر سبل شتى تهديداً لاستقرار المجتمع الدولي ذاته. كما ينبغي للحكومات أن تتعاون، ضمن الإطار العالمي، تعاوناً فعالاً فيما بينها، وكذلك مع منظمات الأمم المتحدة، ومؤسسات التمويل، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاعين العام والخاص، بشأن البرامج الموجهة صوب تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

إن الغذاء لا ينبغي أن يستخدم أداة للضغط السياسي والاقتصادي. ونؤكد من جديد أهمية التعاون والتضامن الدوليين، وضرورة الامتناع عن الانفراد باتخاذ تدابير لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتعرض الأمن الغذائي للخطر.

وإننا نسلّم بالحاجة إلى تبني سياسات تيسر الاستثمار في مجالات تنمية الموارد البشرية، والبحوث، والبيئة الأساسية بغية تحقيق الأمن

الغذائي. ولابد من أن نشجع على توفير فرص العمل والدخل، وأن نعزز الفرص المنصفة للحصول على الموارد الإنتاجية والمالية. ونتفق على أن التجارة وخاصة في مجال الموارد الغذائية، مما يشجع منتجينا ومستهلكينا على استخدام الموارد المتاحة استخداماً سليماً من الناحية الاقتصادية وقابلاً للاستدامة. وإننا نسلم بما للتنمية الزراعية والسمكية والحرجية والريفية المستدامة في كل من المناطق ذات الإمكانيات المنخفضة والمناطق ذات الإمكانيات المرتفعة من أهمية للأمن الغذائي.

ونقر بما يقوم به المزارعون والصيادون الحرجيون والسكان الأصليون ومجتمعاتهم وسائر المعنيين بقطاع الأغذية ومنظماتهم في دور أساسي في تحقيق الأمن الغذائي، بدعم من الأنشطة البحثية والإرشادية الفعالة، وستشجع سياستنا في مجال التنمية المستدامة على تمكين السكان، ولاسيما النساء، من الإسهام الكامل، مع التمتع بصلاحيات معززة، وعلى التوزيع العادل للدخل، وعلى توفير الرعاية الصحية والتعليم والفرص للشباب، وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى غير القادرين على إنتاج أغذية تكفي لتلبية حاجاتهم التغذوية تلبية وافية أو على التزود بهذه الأغذية، بما فيهم ضحايا الحروب أو النزاعات الأهلية أو الكوارث الطبيعية أو التغيرات الإيكولوجية المرتبطة بالمناخ.

وندرك الحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لمكافحة الآفات والجفاف وتدهور الموارد الطبيعية الذي يشمل فيما يشمله التصحر، والإفراط في صيد الأسماك وتآكل التنوع البيولوجي.

وقد عقدنا العزم على بذل الجهود لتعبئة الموارد المالية والفنية من جميع المصادر، بما فيها تخفيف عبء الديون الخارجية الواقع على كاهل

البلدان النامية، ولتخصيص هذه الموارد واستخدامها على النحو الأمثل، من أجل تعزيز الأعمال القطرية الرامية إلى تنفيذ سياسات الأمن الغذائي المستدام.

روما، 13نوفمبر /تشرين الثاني 1996

الملحق رقم (3)

الالتزامات السبعة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996

الالتزام الأول:

سنكفل بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم، وتستند إلى المشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء، باعتبار ذلك أقوم سبيل يقود إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع.

الالتزام الثاني:

سننفذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة، وإلى تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول، في جميع الأوقات، على أغذية كافية وسليمة ووافية تغذوياً يستفاد منها استفادة فعالة.

الالتزام الثالث:

سنتبع في تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية والريفية، في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة، السياسات والممارسات المستدامة والقائمة على المشاركة، التي تعد جوهرية لتوفير الإمدادات الغذائية الكافية والموثوق بها على المستويات الأسرية والقطرية والإقليمية والعالمية، ولمكافحة الآفات الجفاف والتصحر، وذلك بالنظر إلى ما للزراعة من طابع متعدد الوظائف.

الالتزام الرابع:

سنعمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة، إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل ومستند إلى قوى السوق.

الالتزام الخامس:

سنسعى إلى تلافي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان، وإلى التأهب لمواجهتها، وإلى سد الاحتياجات الغذائية العابرة والطارئة بطرق تشجع عمليات الانتعاش والإحياء والتنمية وبناء القدرات على تلبية الاحتياجات في المستقبل.

الالتزام السادس:

سنشجع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية المستدامة، والتنمية الريفية، في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة.

الالتزام السابع:

سننفذ خطة العمل هذه ونرصدها ونتابعها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

الملحق رقم (4)

مقتطفات من إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية

المنعقد في روما، إيطاليا 10 إلى 13 جوان 2002.

1. نؤكد من جديد التزاماتنا العالمية التي وردت في إعلان روما الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية في 1996، وعلى الأخص التزامنا بتخفيض عدد الجياع في العالم إلى النصف قبل حلول عام 2015، وهي الالتزامات التي تأكدت من جديد في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة، ونؤكد العزم على التعجيل بتنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية.
2. نناشد جميع الأطراف (الحكومات، والمنظمات الدولية، ومنظما ت المجتمع المدني والقطاع الخاص) تعزيز جهودها للعمل كتحالف دولي ضد الجوع من أجل بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية في موعد لا يتجاوز عام 2015. وفي سبيل تلك الغاية، ينبغي للأطراف تشجيع العمل المنسق، وينبغي للبلدان مواصلة تقديم التقارير إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي، في إطار ولايتها كنقطة مركزية لتنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية، مع أخذ مساهمات جميع الأطراف في الاعتبار.
3. ندرك أن التقدم نحو هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لم يكن كافياً. ولما كنا ندرك أن مسؤولية ضمان الأمن الغذائي على

المستوى القطري تقع على حكومات البلدان بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وبدعم من المجتمع الدولي، عقدنا العزم على الإسراع بتنفيذ الأعمال التي تكفل خفض عدد الجياع إلى النصف في موعد لا يتجاوز عام 2015. وهذا يتطلب أن يكون معدل الخفض أكثر من 22 مليون نسمة سنوياً في المتوسط.

4. نشدد على أن إستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي يجب أن تتضمن، من بين جملة أمور، اتخاذ تدابير لزيادة الإنتاجية الزراعية وزيادة إنتاج الأغذية وتوزيعها. ونحن نوافق على تشجيع المساواة في حصول الرجال والنساء على الأغذية والمياه والأراضي والقروض والتكنولوجيا، مما سيساعد أيضاً على توليد الدخل وزيادة فرص العمل أمام الفقراء ويسهم بالتالي في التخفيف من حدة الفقر والجوع.

5. نؤكد من جديد أهمية تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة بما في ذلك الحق في التنمية والديمقراطية وحكم القانون والحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية الحكيمة، والمساواة في الحقوق دونما تمييز بحسب الجنس والعنصر واللغة والدين، وإيجاد حلول للصراعات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، واحترام القانون الدولي الإنساني والتعاون الدولي لحل المشكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، كضرورة لتحقيق الأمن الغذائي.

6. ندعو الشركاء الإنمائيين المعنيين إلى بذل كل الجهود اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية الدولية الواردة في إعلان الألفية، وعلى الأخص، ما يتعلق منها بتخفيض معدلات الجوع والفقر إلى النصف بحلول سنة 2015، وتحسين وتقوية المؤشرات اللازمة لقياس مدى التقدم، ورصد هذا التقدم في حدود اختصاصاتها وتجديد وتعزيز الالتزام تجاه النظم القطرية والدولية الموجودة من أجل تقدير الأمن الغذائي، ونؤكد من جديد دور منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونيسيف في رصد التقدم نحو أهداف التنمية للألفية فيما يتعلق بالجوع، وأهمية العمل الذي تقوم به "مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بنظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة "، في تعزيز العمليات القطرية والدولية لرصد الأمن الغذائي.
7. تعيش غالبية الجياع وأفقر الفقراء في المناطق الريفية. ونحن ندرك أن هدف خفض عدد الجياع بنسبة النصف يتطلب من أكثر البلدان معاناة من انعدام الأمن الغذائي والفقر أن تعمل على التخفيف من حدة الفقر في الريف وخصوصاً من خلال تحقيق نمو مستدام في الإنتاج الزراعي، ولاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
8. نؤكد من جديد على أن منظمة الأغذية والزراعة تلعب دوراً رئيساً في حدود اختصاصها، في مساعدة البلدان على تنفيذ بنود

خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية مع مراعاة أن مؤتمر القمة العالمي للأغذية قد عهد إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي بعملية رصد التقدم.

9. ونعتقد أن الشراكات الدولية الموسعة تكتسي أهمية قصوى في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وندعو الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية إلى استخدام مواردها بصورة فعالة، وتحسين أدائها، وتعزيز تعاونها، وإلى بذل جهود مشتركة لمكافحة الجوع، وإلى دعم الدور الأساسي للزراعة المستدامة والتنمية الريفية في تحقيق الأمن الغذائي.

10. ندعو مجلس المنظمة إلى أن يشكل في دورته الثالثة والعشرين بعد المائة فريق عمل حكومي دولي، بمشاركة أصحاب الشأن، في إطار متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للأغذية، لكي يضع في غضون سنتين، مجموعة من الخطوط التوجيهية الطوعية لمساندة جهود الدول الأعضاء في التحقيق التدريجي للحق في أغذية كافية في إطار الأمن الغذائي الوطني، ونطلب من المنظمة، بالتعاون الوثيق مع أجهزة المعاهدات ذات الصلة ومع وكالات وبرامج الأمم المتحدة، أن تقدم المساعدة لفريق العمل الحكومي الدولي هذا، الذي سيبلغ نتائج عمله إلى لجنة الأمن الغذائي.

11. ونحث الحكومات بوجه خاص على استعراض سياساتها القطرية الجارية في مجال الأمن الغذائي بهدف الثغرات فيها، والتعرف

على مبادرات جديدة وإزالة معوقات التنفيذ القائمة وتنسيق المبادرات ذات الصلة بالسياسات فيما بين الوزارات والإدارات.

12. نؤكد من جديد توافق الآراء الذي تحقق في مونتيري ونحث جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على تنفيذ نتائج مؤتمر الدوحة، وخصوصاً التعهدات بإصلاح نظام التجارة الزراعية الدولية، مع إشارة خاصة إلى الفقرتين (13 و14)، وذلك نظراً لأن للتجارة الزراعية الدولية دوراً تؤديه، بما يتفق مع الالتزام الرابع في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتخفيف وطأة الفقر وتحقيق أغراض مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وخصوصاً في البلدان النامية.

13. نؤكد الحاجة إلى أغذية مأمونة ومغذية بما فيه الكفاية، ونركز على ضرورة الانتباه إلى المسائل المتعلقة بالتغذية كجزء لا يتجزأ من معالجة قضية الأمن الغذائي. وقد تناولت الدورة الاستثنائية للطفل التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً ضرورة الاستثمار في البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، والخدمات الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة، كنوع من الحماية الاجتماعية للمجموعات الضعيفة والمحرومة. ولابد من إيلاء اهتمام بتحسين جودة الأطعمة، وتوفير مياه الشرب، والرعاية الصحية، والتعليم والإصحاح، ونحن نعترف بأهمية التدخل لمعالجة نقص العناصر الغذائية الدقيقة بطريقة تحقق فعالية التكاليف وتلقى قبولاً محلياً.

14. ونتعهد بمواصلة دعم الجهود لتعزيز قدرة البلدان النامية على إدارة سلامة الأغذية وصحة النبات والحيوان.

15. ينبغي أن نعزز الإجراءات القطرية والدولية من أجل التأهب للحالات غير المنظورة والطارئة، وتحسين فعاليات الإجراءات التي تتخذ في حالات الطوارئ، سواءً عن طريق التدخلات الغذائية أو غيرها. ولابد من إدماج هذه الإجراءات في الجهود التي يبذلها كل المعنيين بالتنمية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام. ونحن نركز على أهمية تطوير نطاق آليات الحماية الاجتماعية وتطوير شمولها، لاسيما شبكات الأمان للأسر الضعيفة والأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، ونحن ملتزمون من خلال التنمية الاقتصادية، بألا تظهر المجاعات مرة أخرى وذلك باستخدام نظم الإنذار المبكر ومساعدات الطوارئ.

16. ونعترف بفائدة التغذية المدرسية كبرنامج للتنمية الاجتماعية، وينبغي أن تقوم هذه التغذية على الشراء المحلي أو الإقليمي كلما أمكن، وأن تدار بطريقة تحترم عادات الاستهلاك المحلية. وفي هذا المجال، نشجع وضع برامج التغذية المدرسية التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي ضمن برامج أخرى، عندما تنفذ طبقاً للأولويات القطرية والبرامج التعليمية.

المصدر: منظمة الفاو

WFS:FYL.2002/3.

الملحق رقم (5)

إعلان أبوجا بشأن الأمن الغذائي في إفريقيا

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير قمة الأمن الغذائي في إفريقيا.
2. يرحب بإعلان أبوجا حول الأمن الغذائي.
3. يعرب عن تقديره لجهود ومساندة الرئيس أولوسيجون أوباسانجو وحكومة نيجيريا للمبادرة باستضافة القمة الخاصة للأمن الغذائي، التي أتاحت للدول الأعضاء الفرصة للقيام بصورة جماعية بتقييم إستراتيجيات التنمية الزراعية فيها بغرض تركيز اهتمام على بضعة إجراءات رئيسة من الممكن أن تؤدي إلى دفع إفريقيا بصورة أفضل نحو القضاء على الجوع بحلول سنة 2030.
4. يجيز إعلان أبوجا بشأن الأمن الغذائي ويعتمد توصية مؤتمر وزراء الزراعة الإفريقيين حول إنعاش التجارة البينية الإقليمية الإفريقية في السلع الزراعية والبنية التحتية لمراقبة المياه المنعقد في ليبرفيل، الجابون.
5. يؤكد مجدداً التزامه بتخصيص 10٪ من الميزانيات الوطنية للزراعة ويعرب عن تصميمه على خفض المصروفات السنوية التي تنفقها القارة على الواردات الزراعية وقدرها 20 بليون دولار.
6. يشدد على الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا بتركيز الجهود والموارد على مجالات منتقاة

من الممكن أن تثمر عن نتائج سريعة ومستدامة على المستوى الوطني والإقليمي والقاري.

7. يجيز البرنامج الإفريقي للبذور والتكنولوجيا الإحيائية كإطار إستراتيجي لتنمية قطاع البذور، ويطلب من مفوضية الاتحاد الإفريقي اتخاذ الترتيبات المؤسسية اللازمة لتنسيق التنفيذ الفعال للبرنامج الإفريقي للبذور والتكنولوجيا الإحيائية على المستوى الوطني والإقليمي والقاري.

8. يحث الدول الأعضاء على زيادة التجارة البينية الإفريقية بتعزيز وحماية الأرز، الذرة، الخضروات، القطن، زيت النخيل، اللحوم، الألبان، الدواجن والمنتوجات السمكية باعتبارها سلعاً إستراتيجية بالنسبة لإفريقيا، وأن تتخذ إجراءات عاجلة لتسريع تنمية السلع الإستراتيجية بالمراقبة الدقيقة لتنفيذ ترتيبات التجارة المعتمدة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال خفض الحواجز الجمركية وإلغاء الرسوم غير التعريفية الفنية بحلول سنة 2010.

9. يشجع الدول الأعضاء على تنمية استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية الزراعية ذات الصلة، خاصة فيما يتعلق بالمياه والري والكهرباء والطرق، من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص، ويناشد بنوك التنمية في إفريقيا والمؤسسات المالية تحسين فرص الحصول على القروض الميسرة والقروض والضمانات الصغيرة.

10. يناشد الدول الأعضاء أن تبادر بتنفيذ الإستراتيجية الإقليمية الإفريقية للتغذية والمبادرة الإفريقية للنيباد بشأن التغذية بحلول 2008 مع التركيز في الأجل الطويل على الأمن الغذائي الأسري والقضاء على جوع الأطفال ونقص التغذية.

11. يناشد المفوضية وأمانة النيباد والمجموعات الإقليمية الاقتصادية إنشاء نظام اختيار وتحديد الأولويات الرئيسة للبرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية للاتحاد الإفريقي والنيباد فيما يتعلق بالتزامات القمة السابقة.

12. يحث أيضاً الدول الأعضاء على الأخذ بزمام المبادرة بخصوص الالتزامات المهمة بإضفاء الصبغة الرسمية والمؤسسية عليها، بما في ذلك جعل الموارد الكافية متاحة.

قمة الأمن الغذائي في إفريقيا ،أبوجا، نيجيريا

الوثيقة (VIII) ASSEMBLY /AU/6 ASSEMBLY /AU/6

الملحق رقم (6)

إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في إفريقيا

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المجتمعون في مابوتو في دورة الجمعية العادية الثانية من 10إلى 12 جويلية 2003.

إذ ينتابنا القلق حيال سوء التغذية المزمن والشديد الذي يعاني منه 30 في المائة من سكان إفريقيا، ومن أن القارة أصبحت مستورداً صافياً للأغذية، وأنها أصبحت أكبر متلقٍ للمعونات الغذائية في العالم.

وإذ ندرك حاجة إفريقيا إلى استخدام كامل إمكاناتها لزيادة إنتاجها الغذائي والزراعي كي تكفل أمناً غذائياً مستداماً وتضمن الازدهار الاقتصادي لشعوبها.

وإذ نسجل بارتياح الجهد التشاركي الذي تقوم به لجنة الاتحاد الإفريقي وأمانة نيباد، والمجموعات الإقليمية الاقتصادية، ومنظمة الأغذية والزراعة مع الحكومات الأعضاء وغيرها من الشركاء في تحضير البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا.

وإذ نستذكر إعلان رؤساء الدول والحكومات بصفتهم رؤساء المجموعات الإقليمية الاقتصادية في أبوجا، نيجيريا في ديسمبر 2002.

وإذ نقر بأن إفريقيا مسؤولة عن إعادة تنشيط قطاع الأغذية والزراعة لديها لتحقيق الازدهار الاقتصادي والرخاء لشعوبها.

نقرر:

1. إعادة إحياء القطاع الزراعي، بما فيه الثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك، من خلال سياسات وإستراتيجيات تستهدف

المزارعين الصغار والتقليديين في المناطق الريفية، وإيجاد الظروف المشجعة لمشاركة القطاع الخاص، مع التشديد على تنمية القدرات البشرية وإزالة العوائق التي تعترض الإنتاج والتسويق الزراعي، ومن بينها مشكلة خصوبة التربة وسوء إدارة المياه والبنى الأساسية غير الملائمة والآفات والأمراض.

2. التنفيذ العاجل للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا ومشروعاته الرئيسة وخطط العمل الخاصة بالتنمية الريفية المنبثقة عنه، على الصعيد القطري والإقليمي والقاري. وتحقيقاً لهذا الهدف نتفق على اعتماد سياسات رشيدة للتنمية الزراعية والريفية، ونلتزم بتخصيص ما لا يقل عن 10 في المائة من موارد الميزانية القطرية لتنفيذها خلال خمس سنوات.
3. مناشدة لجنة الاتحاد الإفريقي ولجنة نيباد التوجيهية ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الشركاء المضي في تعاونهم لتقديم الدعم الفعال للدول الإفريقية والمجموعات الإقليمية الاقتصادية فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا.
4. الانخراط في مشاورات على الصعيدين القطري والإقليمي مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من أهم أصحاب الشأن، بما فيهم المزارعون الصغار والتقليديون، والقطاع الخاص، وجمعيات النساء والشباب وغيرها، بهدف تشجيع مشاركتهم الفعالة في كافة جوانب الإنتاج الزراعي والغذائي.

5. ضمان تحضير مشروعات قابلة للتمويل ضمن إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا بهدف حشد الموارد للاستثمار في النمو الزراعي والتنمية الريفية، من خلال الجهود التشاركية على المستويين القطري والإقليمي.
6. ضمان استحداث نظم إقليمية لاحتياطي الأغذية، بما فيها مخزونات الأغذية، وربطها بإنتاج إفريقيا نفسها، ووضع سياسات وإستراتيجيات ضمن إطار الاتحاد الإفريقي والمجموعات الإقليمية الاقتصادية لمكافحة الجوع والفقر في إفريقيا.
7. تسريع عملية إنشاء مصرف الاستثمار الإفريقي، وفقاً لما ينص عليه القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، والذي يعطي الأولوية للاستثمار في الإنتاج الزراعي.
8. تكثيف التعاون مع شركائنا التمويين لتدارس آثار معوناتهم وضمان دعمهم لوصول الصادرات الإفريقية إلى الأسواق، وتحقيق رؤية الاتحاد الإفريقي المتمثلة في قطاع زراعي مزدهر وقابل للاستمرار، وفقاً للمتوخى ضمن إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية.

المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون لإفريقيا

جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا ، 10 ـ 05 ـ مارس 2004

الخاتمة

الخاتمة

لقد تبين لنا من خلال مذكرتنا الأهمية البالغة التي أصبح يحتلها موضوع الأمن الغذائي العالمي، وكيف استطاع أن يتوسع في مفهومه، فهو لم يعد مقتصراً كما كان سائداً في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين على مفهوم الأمن الغذائي الذاتي دونما حاجة إلى الآخرين، بل تطور إلى مفهوم الأمن الغذائي بالتعاون مع الآخرين، واستمر في تطوره وصولا إلى مفهوم الأمن الغذائي المستدام الذي يأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال المقبلة.

هذه الأهمية دفعت بالكثير من الباحثين والدارسين إلى الاهتمام بالموضوع، ومنبع هذا الاهتمام أن الغذاء يعتبر جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء، فتعددت بذلك التعاريف المقدمة له كل حسب زاويته، واجتمعت كلها حول وجود الغذاء وسهولة الحصول عليه، وكيفية استخدامه في جميع الأوقات التي يريدها فيه الإنسان.

وأمام تعدد هذه التعاريف، بينا أن الأمن الغذائي ليس بالأمر المستحدث كما يظن الكثير، بل أمر عرفه الإسلام وعالجه بأكثر من وسيلة وتناولته كتب الفقه وشروح التفسير والحديث.

ثم تعرضنا بعد ذلك لمختلف المفاهيم المرتبطة به، وكان أولها مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، وانتهينا إلى أنه يتحقق باعتماد الدولة على إمكانياتها الذاتية وتعاونها المتبادل مع الآخرين، والأمان الغذائي الذي ظهر نتيجة التقدم في ظروف المعيشة ومدى ارتباطه بالصحة العامة

للإنسان، والتنمية الزراعية المستدامة التي ظهرت في إطار القلق على مستقبل الموارد الطبيعية الزراعية وقدرتها على الوفاء باحتياجات السكان.

ولما كان الأمن الغذائي هو تحقيق لأهم حقوق الإنسان الأساسية ومصدر تواجده البشري والذي هو الحق في الغذاء، وضحنا صلة الأمن الغذائي بهذا الأخير وانتهينا إلى أنها تتمثل في جملة من الدعائم أو الركائز، وكذا لصلة الأمن الغذائي بالحق في الماء الذي يعد لُب وجوهر الأمن الغذائي العالمي.

إن حالات الجوع وسوء التغذية المنتشرة في أنحاء من العالم دفعتنا للتساؤل والبحث عن الأسباب والعوائق التي أدت إليها، وقد انتهينا إلى أنها جملة من العوائق الداخلية والخارجية أسهمت جميعها في تأزم الوضع الغذائي العالمي، فالاهتمام بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي وتفشي مظاهر الفقر والتخلف إلى جانب الحروب والنزاعات الداخلية خاصة في الدول النامية، كلها عوامل ذاتية أثرت على جهود التنمية الاقتصادية بصفة عامة والغذائية بصفة خاصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن العوائق البيئية والنمو الديمغرافي هي الأخرى عوائق تضافرت وتفاعلت لتصنع بدرجات متفاوتة عبر عقود من السنين ما يسميه البعض "مأساة التغذية في الدول النامية ".

هذه العوائق التي لم يكن بالإمكان تجاوزها أو تجاوز جزء من تبعاتها بغير الجهود الدولية الرامية إلى صيانة الأمن الغذائي العالمي.

ذلك أن مهمة ضمان الأمن الغذائي العالمي ضخمة ومعقدة وتتطلب في آنٍ واحد تضافر الجهود الدولية، الإقليمية والوطنية لتحقيق الأهداف المعلنة

والمتمثلة في زيادة الإنتاج الزراعي وتخفيض أعداد من يعانون من نقص التغذية إلى نصف ما هم عليه بحلول سنة 2015.

والملاحظ أنه رغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والتي ساهمت إلى حد كبير في معالجة قضايا الجوع والأزمات الغذائية، فإن الوضع كما يبدو لنا مازال محفوفاً بالمخاطر، وما زاده تعقيداً التغيرات الدولية الجديدة والتحولات الاقتصادية الكبرى وتحرير التجارة وعولمة الأسواق، فلم تعد الموارد الطبيعية الزراعية المطلوبة لمزيد من الاستثمارات متاحة، ولم تعد التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تبنى عليها الآمال في مستقبل التنمية الزراعية أيضاً متاحة، إذ أصبحت تنتجها شركات عابرة للقارات وقطاع خاص، ضف إلى ذلك عبء الديون التي تعانيها معظم الدول النامية والتي تؤثر سلباً على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وللتغلب على هذا الوضع التغذوي غير الملائم في أنحاء كثيرة من العالم وتحقيق الأمن الغذائي العالمي، فإننا نقدم جملة من الاقتراحات على سبيل المثال لا الحصر، كضرورة إقامة نظام تجاري دولي أكثر إنصافاً يمكن الدول الفقيرة المستوردة للغذاء من تحقيق دخول كافية لشراء الغذاء في أوقات الأزمات، ويساعد البرامج الإنمائية فيها، وليس من آلية في هذا الشأن سوى منظمة التجارة العالمية التي تستطيع في الظروف العادية حل المشكلات التي تواجه هذه الدول.

ولتجنب حدوث الأزمات الغذائية وضمان استقرار التمويلات الغذائية في الأسواق، نوصي بضرورة إنشاء المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية الرئيسة بما يحقق استقرار الأسعار، ومواجهة مخاطر العجز الغذائي

ولاسيما السلع الرئيسة، والحرص على تطوير عملية تخزين الحبوب بالطرق العصرية.

كما نقترح أيضاً تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي وما يفتحه من آفاق واسعة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل، كتطوير كفاءة استغلال المساحات الزراعية المتوافرة وتوسعها وتحسين استخدام التقاوي - بذور القطن والقمح والفول ونحوها - والبذور المحسنة واختيار التركيب المحصولي والدورة الزراعية بالصورة الأكثر ملاءمة، والتوسع في المكننة الزراعية وتبني أساليب الري الحديثة وتطوير الأصول الوراثية باستخدام التقانة الحيوية والهندسة الوراثية والتقانيات الكيماوية، خاصة أن تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية خاصة في الميدان الزراعي، حيث يجب تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي والتنسيق بين مراكز البحوث وأنشطتها وتزويدها بالكوادر المؤهلة للقيام بالأبحاث واعتماد الموارد الكافية المخصصة لهذه الأبحاث من الحكومات وتجهيزها بالتجهيزات العلمية والفنية والمختبرات، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في هذه الأبحاث، وأن تعمل الحكومات على توفير البيئة العلمية والمهنية التي تحافظ على العلماء والباحثين في هذا المجال بشكل خاص وفي كافة المجالات بشكل عام.

وللتغلب على العوائق المؤقتة التي تقف أمام تحقيق الأمن الغذائي العالمي، نقترح بضرورة تبني المجتمع الدولي وثيقة ملزمة تقر التزامات دولية رئيسة في هذا الشأن في مقدمتها، تطبيق مبدأ العدالة لتحقيق دخول

كافية لشراء الغذاء، ومبدأ التضامن على تحقيق الأمن الغذائي العالمي، ومبدأ المشاركة في الغذاء من حيث الإنتاج والتجارة والتوزيع، انطلاقاً من كون الموارد الغذائية هي تراث مشترك للإنسانية، فضلاً عن مبدأ حق تقرير المصير الغذائي باعتباره يحرر الدول في القيام بمجهودها الفردي باتخاذ التدابير المشتملة على تنفيذ الحق في الغذاء، وأن تنتج وتخزن وتستورد ما تحتاج إليه من الأغذية وتوزيعها توزيعاً منصفاً.

تمثل مشاركة المنظمات غير الحكومية أداة جديدة في عرض قضايا الحق في الغذاء أمام الضمير العالمي، وبذلك نقترح بتكفل هذه المنظمات بالعمل من الآن للتوصل إلى مدونة سلوك بشأن حق الإنسان في الغذاء الكافي، وكذا تطوير مؤسسات المجتمع المدني في المناطق الريفية، وذلك للوصول إلى مزيد من الشفافية، والحد من الفساد، ونبذ الاستبعاد والاغتراب لفقراء المجتمع الريفي، والعمل على تزايد مشاركتهم في اتخاذ القرارات، وذلك في إطار من الحرية والديمقراطية الحقيقية، لتوفير تكافؤ في الظروف والفرص بعيداً عن الاعتبارات الإيديولوجية و تطرفها.

تفرض التحديات في مستقبل الغذاء الاهتمام بمسألة البيئة واستدامتها، لاسيما أن هناك العديد من المزارعين تتصف عملياتهم المزرعية باستنزاف الموارد البيئية، وتبتعد أنشطتهم في الإدارة المزرعية عن المفاهيم الاقتصادية.

ومن أجل تأمين نظام غذائي يتصف بالتنوع والتوازن يعيش فيه الفرد حياته نشيطاً موفور الصحة، نقترح بضرورة اتخاذ إجراءات آنية للتخفيف من عبء ديون الدول التي تعاني من الفقر بما يؤدي إلى تحسين حصولها على موارد إنتاج الأغذية أو الدخل.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- القرآن الكريم.

2- الكتب:

- الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: سمير بن أمير الزهيري، "باب اصطناع المال"، الحديث رقم 479، الجزء الأول، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري، فتح الباري، لشيخ الإسلام محمد بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي، "كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً"، الجزء الخامس، الطبعة الأولى، عام 1300هـ/ 1884م.
- السيد محمد السريتي، "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، دون طبعة.
- المقري، "مشكلة التنمية والبيئة والعلاقات الدولية"، دار الخلدونية، 2008، الطبعة الأولى.
- أحمد أمين بيضون، "الأمن الغذائي في الوطن العربي"، مركز الدراسات والإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001.
- أحمد مدحت إسلام، "التلوث مشكلة العصر"، سلسلة عالم المعرفة عدد 152 أغسطس 1990.

- أمير فرج يوسف، "موسوعة حقوق الإنسان طبقاً لأحدث الاتفاقيات والمواثيق والعهود والإعلانات والبروتوكولات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، دون طبعة.
- إبراهيم أحمد خليفة، "دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة"، دار الجامعة الجديدة، 2007، دون طبعة.
- إبراهيم سليمان عيسى، "تلوث البيئة"، دار الكتاب، الجزائر، 2000، الطبعة الثانية.
- إسماعيل العربي، "التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية"، منشورات الثقافة، 1972، دون طبعة.
- إسماعيل العربي، "التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، دون طبعة.
- بطرس البستاني، "قطر المحيط"، قاموس لغوي ميسر، مكتبة لبنان، ناشرون، 1995، الطبعة الثانية.
- جاك لوب، "العالم الثالث وتحديات البقاء"، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 104 أوت 1986.
- حسن عبد الله، "التنظيم الزراعي الدولي والهيئات الزراعية الدولية"، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ديسمبر، 1966، دون طبعة.

- حسن نافعة، "التنظيم الدولي"، مكتبة الشروق الدولية، 2004، دون طبعة.
- حسين عمر، "المنظمات الدولية، هيئات ووكالات منظمات الأمم المتحدة ومنظمات التنمية والتجارة والتعاون الاقتصادي"، دار الفكر العربي للنشر، 1993، دون طبعة.
- دار لنج هيوز، "الإنسان والبيئة"، دار الكتاب، 2008، دون طبعة.
- رجب عبد المنعم متولي، "الوجيز في قانون المنظمات الدولية"، دار النهضة العربية، 2008، دون طبعة.
- رشيد الحمد، ومحمد سعيد صباريني، "البيئة ومشكلاتها"، منشورات سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت 1979.
- رمزي زكي، "التاريخ النقدي للتخلف"، صادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1987.
- رمزي زكي، "المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة"، سلسلة عالم المعرفة، يناير1984.
- زياد الحافظ ، "أزمة الغذاء في الوطن العربي"، معهد الإنماء العربي1976 ، الطبعة الأولى.
- سالم توفيق النجفي، "الأمن الغذائي ـ مقاربات إلى صناعة الجوع ـ "، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، الطبعة الأولى.

- سالم عبد الكريم اللوزي وآخرون، "تحديات الأمن الغذائي العربي"، دار فارس للنشر والتوزيع، 2009، الطبعة الأولى.
- صفاء الدين محمد عبد الحكيم، "حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دولياً"، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، الطبعة الأولى.
- عمر سعد الله، "القانون الدولي للتنمية، دراسة في النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1994، دون طبعة.
- عمر سعد الله، "المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور"، دار هومه للطباعة والنشر، 2009، دون طبعة.
- عاطف عبث محمد، "قاموس علم الاجتماع"، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر، 1997، دون طبعة.
- عبد الله قسم محمد السيد، "التنمية في الوطن العربي ـ النظرية والتطبيق ـ"، جامعة التحدي سرت ليبيا، دار الكتاب الحديث، سبتمبر 1994، دون طبعة.
- عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، الطبعة الأولى.
- كوكرين وبلاردو، "مشكلة الغذاء العالمية ومشكلات التنمية"، ترجمة محمد الستيحات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دون سنة، دون طبعة .

- محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، كتاب تحفة الأحوذي، شرح جامع الترمذي، في باب التوكل على الله، الإصدار 1.03، دون دار نشر.
- محمد بجاوي، "من أجل نظام اقتصادي دولي جديد"، تعريب جمال المرسي وبن عمار الصغير، مراجعة عبد الكريم بن حبيب، اليونسكو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- محمد رفيق أمين حمدان، "الأمن الغذائي ـ نظام، نظرية، تطبيق ـ "، دار وائل للطباعة والنشر، 1990، الطبعة الأولى.
- محمد سلمان، "مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وآفاق حلها"، دار الفكر، سورية ـ دمشق، 2001، الطبعة الأولى.
- محمد علي الفرا، "مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي"، سلسلة عالم المعرفة، عدد 132 ديسمبر، 1988.
- محمد محمد عبده إمام، "الحق في سلامة الغذاء من التلوث في تشريعات البيئة، دراسة مقارنة في القانون الإداري"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2004، دون طبعة.
- محمد عبد الفتاح القصاص، "التصحر، تدهور الأراضي في المناطق الجافة"، سلسلة عالم المعرفة، 1979.
- محمد راكان الدغمي، "في الإسلام ،الغذاء لكل فم"، دار المعارف، القاهرة، 1987، دون طبعة.

- محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى، "القانون الدولي لحقوق الإنسان ــ الحقوق المحمية ــ"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، الطبعة الأولى.
- محمد المجذوب، "التنظيم الدولي، ـ النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة ـ "، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، الطبعة التاسعة.
- محمد السيد عبد السلام، "التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي"، سلسلة عالم المعرفة، فبراير 1982.
- محمد السيد عبد السلام، "الأمن الغذائي للوطن العربي"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 230 الكويت، فبراير 1998.
- محمود شريف البسيوني، محمد السعيد الدقاق، عبد العظيم وزير، "حقوق الإنسان، المجلد الثالث، دراسات تطبيقية عن العالم العربي"، دار العلم للملايين، نوفمبر، 1989، الطبعة الأولى.
- محمود شريف البسيوني، محمد السعيد الدقاق، عبد العظيم وزير، "حقوق الإنسان، الوثائق العالمية والإقليمية"، دار العلم للملايين، 2001، الطبعة الثانية.
- مصطفى المغربي، "حق المساواة في القانون الدولي، ـ المنظمات الدولية ـ"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية2007، دون طبعة.
- والترودني، "أوروبا والتخلف في إفريقيا"، ترجمة أحمد القصير، سلسلة عالم المعرفة، عدد 132 ديسمبر، 1988.

3- المقالات والدراسات:

- المجلة الدولية للصليب الأحمر، السنة التاسعة العدد 52 نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر /كانون الأول 1996.
- بن عبد الفتاح دحمان، "استغلال الفرص الزراعية المتاحة كفيل بتحقيق الأمن الغذائي، الزراعة الواحاتية بأدرار نموذجاً"، مداخلة في الملتقى الدولي حول الأمن الغذائي، جامعة أدرار، نوفمبر2007.
- خير الدين شمامة، "الأمن الغذائي، الخلفيات والأبعاد"، مداخلة في الملتقى الدولي حول الأمن الغذائي، جامعة أدرار، نوفمبر2007.
- خلاف خلف خلاف، "آليات التبعية والتنمية المستقلة"، دروس مستفادة، مجلة شؤون عربية، العدد 78 جوان 1994.
- خديجة خالدي، " أثر الاندماج الاقتصادي على التنمية في الدول النامية"، مجلة علوم إنسانية، العدد 24 سبتمبر 2005.
- جويدة عميرة، "عولمة سوء التغذية وأسبابها"، دراسات اقتصادية، العدد الثامن، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006.
- زيد بن محمد الرماني، "الأمن الاقتصادي في مواجهة ظاهرة الجوع"، مجلة الأمن والحياة، العدد 605، السنة 18سبتمبر/ أكتوبر 1999.
- عبد الجليل بلعلا، "تأسيس المساعدة الغذائية وآلياتها، "مجموعة التبعية الغذائية"، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، 1986.

- عبد الله بن عبد الرحمن السعدون، "الزراعة العضوية، دعوة إلى المحافظة على البيئة"، مقال الرياض، 2004.
- محمد أرزقي نسيب، "مركز الدول النامية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإدارية والسياسية، رقم 04 عام 1990.
- محمد بجاوي، "الموارد الغذائية من حيث هي ملك مشترك للإنسانية"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 02، الفصل الثاني، 1986، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- محمد دباغ، "وسائل تحقيق الأمن الغذائي في الفكر الاقتصادي الإسلامي"، مداخلة في الملتقى الدولي حول الأمن الغذائي، جامعة أدرار، نوفمبر2007.
- معتصم راشد، "الأمن الغذائي، تحديات اليوم وضرورات المستقبل"، مجلة شؤون عربية، العدد 03 ماي 1981.
- منصور الراوي، "الأمن الغذائي، مفهومه وواقعه"، مجلة شؤون عربية، عدد 75 سبتمبر، 1993.
- منعم العمار، "التنمية العربية ومشكلة التبعية"، مجلة شؤون عربية، العدد 82 جوان 1995.
- مجلة آفاق البيئة والتنمية، العدد 09 ديسمبر 2008.
- مجلة الأمم المتحدة 04 ديسمبر 1995.
- جريدة الوطن بتاريخ 01 جويلية 2004.

- جريدة الخليج، التنمية الإفريقية بتاريخ 01 جويلية 2008.
- مجلة العرب الاقتصادي، "استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي يهدد العالم بالجوع"، صدرت في 19 فيفري 2009.
- مجلة الصندوق، مجلة فصلية تصدر عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، العدد 52 يونيو، 2009.

4- المذكرات والرسائل الجامعية:

- أحمد بن ناصر، "الحق في الغذاء في إطار القانون الدولي المعاصر"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2001 ـ 2002.
- لرقام جميلة، "الأمن الغذائي في الدول العربية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005 ـ 2006.
- هند بن عمار، "المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية"، رسالة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004.
- علي حمداوي، "الدول النامية في مواجهة الأزمة الغذائية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، بن عكنون، السنة الجامعية 2000 ـ 2001.
- قاسمي يوسف، "مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء النزاع المسلح"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الدولي

لحقوق الإنسان، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، السنة الجامعية 2005.

5- التقارير والنشرات:

- الحق في الغذاء، النظرية والتطبيق، روما 2000.
- المكتب الإقليمي للشرق الأدنى، منظمة الأغذية والزراعة، السياسات الزراعية السعودية، مواد تدريبية على التخطيط الزراعي، نشرة رقم 315 منظمة الفاو، روما 1993.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قضية الأمن الغذائي العربي 1995.
- منظمة الفاو :
- . 2002/3WFS: FYL
- البرنامج الخاص بالأمن الغذائي على الموقع:

http://www.fao.org/ spfs/objectives-arstm

- شبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي.
- المرأة تطعم العالم، بيان صحفي صادر عن منظمة الفاو .
- لجنة الأمن الغذائي الدورة السابعة والعشرون .
- مؤتمر القمة العالمي للأغذية، خمس سنوات بعد الانعقاد، الإنجازات التي حققها المؤتمر، روما 2002 على موقع منظمة الفاو.
- لجنة الزراعة، مكان الزراعة في التنمية المستدامة، الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، الدورة السادسة عشر، الفاو، روما 30 مارس 2001.

- موسوعة حقوق الإنسان: WWW.HREA.ORG.
- الحق في الغذاء الكافي، نشرة لمنظمة الفاو، روما 2004.
- منشور لمنظمة الصحة العالمية تحت عنوان اليوم العالمي للماء 2001 المياه والصحة، منشور في موقع الإنترنت.
- الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة الدورة 07/05 ـ 25 أفريل1997.
- نشرة لمنظمة الفاو، الماء عماد الأمن الغذائي، يوم الأغذية العالمي 2002.
- فهرس البيان والقرارات الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، الكويت 19 ـ 20 جانفي2009.
- حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2002، نشر منظمة الفاو تحت رقم: ISBN 92-5-604586-5.
- تقرير التنمية البشرية لعام 2003 "أهداف التنمية للألفية " تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990، القاهرة، مؤسسة الأهرام 1990.
- حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2009، الأزمات الاقتصادية ـ التأثيرات والدروس المستفادة ـ منظمة الفاو، روما2009، نشر منظمة الفاو تحت رقم: ISBN 978-92-5-606 288- 8
- تحاور المنظمة مع منظمات الأمم المتحدة، الدورة 31 لمنظمة الفاو، روما 02 سبتمبر 2001.

- حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006، القضاء على الجوع في العالم، حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، نشر منظمة الفاو تحت رقم: ISBN 92-5-60-55.8055.
- حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك 1993.
- منظمة الأغذية والزراعة، مقالات إخبارية على الموقع:
WWW.FAO .ORG.
- الحق في الغذاء الكافي بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، دراسة عن مركز حقوق الإنسان، جنيف، الأمم المتحدة، نيويورك 1989.
- لجنة الأمن الغذائي، الدورة السابعة والعشرون، روما 01 جوان 2001، التحديات الجديدة التي تواجه منجزات مؤتمر القمة العالمي الفاو .
- مؤتمر بشأن التحديات الجديدة، تغير المناخ، الطاقة والأغذية، روما 23 نوفمبر 2008 على الموقع: www.fao.org/food climate.
- المؤتمر الإقليمي السادس والعشرون للشرق الأدنى، طهران، جمهورية إيران 09 ـ 03 مارس 2002.
- إحصاءات البنك الدولي، تقرير حول التنمية في عام 1990 واشنطن 1990.
- حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم2008. نشر منظمة الفاو تحت رقم: ISBN 92-5-605178-8.

- نشرة لمنظمة الفاو لعام 1998.
- مؤتمر القمة العالمي للأغذية، خمس سنوات بعد الانعقاد، الدورة الثالثة والعشرون بعد المائة، روما 28 أكتوبر ـ 02 نوفمبر 2002.
- سياسات التنمية الزراعية، المفاهيم والتجارب، منظمة الفاو، روما 2006.
- منظمة الأغذية والزراعة، التقرير السنوي 1983.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على الموقع:
WWW.IFAD.ORG.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، نشرة الصندوق بعنوان: يد تدعم المزارعين الفقراء.
- تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية 13 ـ 17 نوفمبر 1998، منظمة الفاو، روما 1998.
- تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية ،الفاو، روما 1997.
- تعاون منظمة الفاو مع منظمات الأمم المتحدة بما فيها مؤسسات بريتن وودز، الدورة 31، روما 02 ـ 13 نوفمبر 2001.
- الدورة 24 بعد المائة، منظمة الفاو، روما من 23 إلى 28 جوان 2003.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي 2006، مجلس التنمية الصناعية، الدورة 33 لجنة البرنامج والميزانية.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المؤتمر العام، الدورة 11، فيينا 28 نوفمبر ـ 02 ديسمبر 2005.

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، نشرة تحت رقم: A.O.A.D/96/AN30-00620.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005 ـ 2025.
- المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون لإفريقيا، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا 01 ـ 05 مارس2004، تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا التابع للشراكة الجديدة، روما، إيطاليا .
- لجنة الزراعة، الدورة 19، الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا 13 ـ 16 أفريل 2003 روما، إيطاليا.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة البرنامج والتنسيق، الدورة التاسعة والأربعون 08 جوان ـ 03 جويلية2009، الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا. E/AC 51/2009/7.
- البيان الإفريقي الإقليمي المقدم إلى الدورة السادسة عشر للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة25 نوفمبر 2007، المعني بالزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف وإفريفيا (CSD 16).
- الحق في الغذاء الكافي بوصفه حق من حقوق الإنسان، سلسلة الدراسات، العدد الأول، نيويورك 1989، منشورات الأمم المتحدة.
- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة العشرون، جنيف 26 أفريل ـ 14ماي .

- منتدى الخبراء الرفيع المستوى، كيفية إطعام العالم في سنة 2050 ـ 12 ـ 13 أكتوبر2009.
- سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006.
- منظمة الأغذية والزراعة، المجلس الأوروبي:

www.Fao.org/docrep/metting.

6-النصوص القانونية:

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96 ـ 438 المؤرخ في 1996/12/07، الجريدة الرسمية العدد 76، سنة1996.
- دستور جمهورية مصر العربية لعام1971.
- دستور المملكة المغربية لعام 1996.
- القانون رقم 83 ــ 18 مؤرخ في 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، جريدة رسمية رقم 83/34. سنة 1983.
- القانون رقم 84 ــ 12 مؤرخ في 23 جوان 1984 المتضمن النظام العام للغابات، جريدة رسمية عدد 84/26، سنة 1984.
- القانون رقم 87 ــ 19 مؤرخ في 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، جريدة رسمية رقم 87/54، سنة 1987.
- القانون رقم 90 ــ 29 مؤرخ في 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، جريدة رسمية رقم 90/49، سنة 1990.

- القانون رقم 01 ـ 20 مؤرخ في 15 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، جريدة رسمية رقم 01/77، سنة 2001.
- القانون رقم 03 ـ 10 مؤرخ في 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية رقم 03/43، سنة2003.
- المرسوم التنفيذي رقم 12/90 المؤرخ في 01 جانفي 1990، جريدة رسمية عدد02، سنة1990.
- المرسوم التنفيذي رقم 38/91 المؤرخ في 16 فيفري 1991، جريدة رسمية عدد 08، سنة1991.
- المرسوم التنفيذي رقم 149/2000 المؤرخ في 28 يونيو 2000، جريدة رسمية عدد39، سنة2003.
- المرسوم التنفيذي رقم 150/09 المؤرخ في 02 ماي 2009، جريدة رسمية عدد 26، سنة 2009.
- المرسوم التنفيذي رقم 97 ـ 483 مؤرخ في 15 ديسمبر 1997 معدل ومتمم بالمرسوم التبفيذي رقم 98 ـ 372 مؤرخ في 23 نوفمبر 1998، جريدة رسمية رقم 97/83.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية والإنجليزية

1- Ouvrages :

- Bensalah-Alaoui, Assia, « La sécurité alimentaire Mondiale », Librairie Générale de droit et de Jurisprudence (L.G.D.J) Paris 1989.


- Gérard AZoulay et Jean _ Claude Dillon, « La sécurité alimentaire en Afrique » Manuel d'analyse et d'élaboration des stratégies, Edition KHRTHALA 1993.
- John Discon and Aidan Gulliver, Farming Systems and Poverty, Principal Editor, Malcoln Hall FAO and World Bank, Rome Washington D.C.2001.
- Marcel Marloie, « Coopération internationale pour la démocratie », La sécurité alimentaire Face à L'organisation mondiale du Commerce.
- PETIT LAROUSSE EN COULEURS1991 PARIS. PIERRE–MARIEVINCENT, « Le droit de L'alimentation », 1er Edition, 1996.
- ZANON Slimane, « Population et environnement au Maghreb », Académie, Belgique ,1995.
- Les Institutions Internationales et communications Ellipses, Editions 2002.


2- Etudes et Articles:

- M.L.Benhassine et Boukra, De Problème Auto Suffisance Alimentaire AU Développement des forces Productives Nationales en Afrique, Revue Algérienne des sciences Juridiques, économiques et Politiques, N°1,1986.

3- Documents:

- Rapport sur le Dèveloppement en Afrique 2002, L'Afrique dans L'Economie Mondiale,Développement Rural et Réduction de la pauvreté en Afrique, Statistiques Économiques et Social sur L'Afrique.
- The Stat of food Insecurity in World, Rome, FAO 1999.
- Convention des Nations Unies, Les changements climatique (New York 9 Mai 1992/Articles 1).





Legal System Of World Food Security

Between Theory And Application



. Emrani





